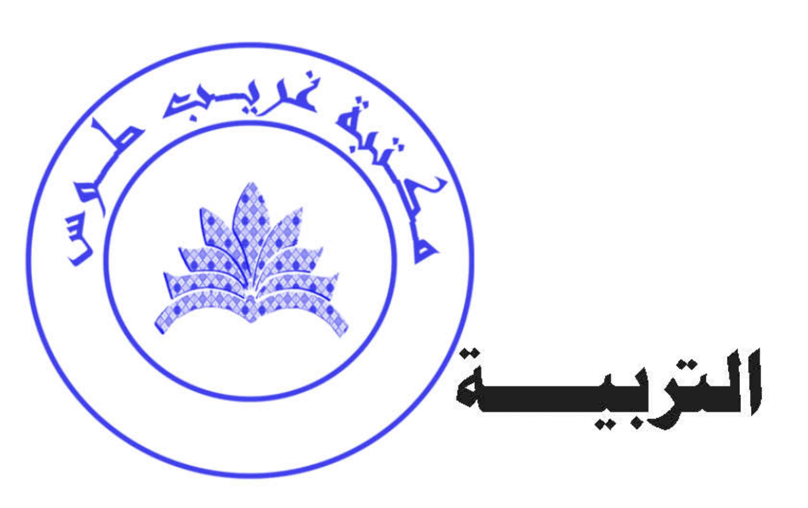


التربيـــة

و

مشكلات المجتمع العربى

تـأليف

الأستاذ الدكتور
أحمد محمد أحمد محمد
أستاذ أصول التربيه

الدكتور
يوسف عقلا المرشد
أستاذ المناهج وطرق التدريس المشارك

ح) مكتبة الشقري ، ١٤٣٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
المرشد ، يوسف بن عقلا
التربية ومشكلات المجتمع العربي . / يوسف بن عقلا المرشد ؛
أحمد محمد محمد - الرياض ، ١٤٣٥هـ
٢٣٢ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم
ردمك: ٤-٤٦-٨٠٥٢-٦٠٣-٩٧٨
١- علم الاجتماع التربوي ٢ - التربية الإسلامية
٣- التربية - العالم العربي أ. محمد أحمد محمد(مؤلف مشارك) ب.العنوان
ديوي ٣٧٠،١٩٣ ١٤٣٥/٥٤٢

رقم الإيداع: ١٤٣٥/٥٤٢
ردمك: ٤-٤٦-٨٠٥٢-٦٠٣-٩٧٨


بسم الله الرحمن الرحیم

المقدمة

هذا العمل جديد فى تناوله لبعض مشكلات الوطن العربى من خلال رؤيه معاصره ولكن إخراجها إلى حيز الوجود يحتاج إلى عزيمه صادقة وتنيسق جاد

وتخطيط فعال وتنفيذ مخلص وجوهر هذه الفكره هي أن التعاون بين المخلصبن

من ابناء الوطن العربى الكبير وسمو السلوك الانسانى فى حياتنا اليوميه هى الطريق للتغلب على هذه المشكلات والحمد لله حق حمده والصلاه والسلام على

نبينا الكريم والله يقول الحق وهو يهدى إلى سواء السبيل .

الفصـــــل الأول
التربية والمجتمع

أولا- مفهوم التربية.

ثانيًا- الفرق بين التربية والتعليم.

ثالثًا- المجتمع.

رابعًا- المشكلات الاجتماعية خصائصها وأبعادها .

خامسًا- علاقة التربية بالمجتمع.

سادسًا- أهمية دراسة التربية ومشكلات المجتمع

التربية والمجتمع

أولاً- مفهوم التربية:

الكلمة التى تقابل تربية فى أبرز اللغات الأوربية، وهى الإنجليزية (Education)، وهى مشتقة من الكلمات اللاتينية (Eeo) أو (Educare)، وهى تُعنى فى تلك اللغة أن تقود إلى الخارج، ومن ثم فإن مفهوم التربية عند الذين تبنوا هذا الاتجاه أو انطلقوا من هذا المدلول هو البحث عن المعانى الفطرية عند الطفل، واستخراجها بدلاً من فرض اتجاهات معينة عليه، وقد تم ترتيبها بصورة مسبقة، لهذا فإن أصحاب هذا الاتجاه يرون أن المدرس كالزارع الذى يتعهد النبات (وليس كصاحب الصنعة الذى ينتج إنتاجًا معينًا)، إن مهمة المُربى تشجيع الازدهار والنمو الطبيعى للفرد بدلاً من صياغته فى قالب معين، وكلمة التربية مصدر الفعل (رب) ومنه الرب، ويطلق فى اللغة على الملك، والسيد، والمدبر، والمُربى، والقيم، والمُنعم، والمُصلح، ولا يقال الرب لغير الله، إلا بالإضافة كرب البيت، ورب الأسرة، ورب الإبل، ونحو ذلك.

ورب يرجع: جمع وزاد ولزم وأقام، ورب الولد ربا ورباه تربية، وتعهده بما يغذيه وينميه ويؤدبه، أى أمده بما يزيده مبنى ومعنى.

- أفلاطـون) ٤٢٧ ق.م - ٣٤٦ ق.م):

يرى أن التربية هى إعطاء الجسم والروح كل ما يمكن من الجمال، وكل ما يمكن من الكمال، وبهذا قرر شمول التربية لشخصية التلميذ جسمًا وروحًا ووصولاً إلى الكمال الممكن. ويرى أفلاطون أن الطبيعة الإنسانية تنقسم الى جسم وعقل، وقد بنى نظريته فى التعلم على هذه الثنائية، وحدد

للجسم حدودًا مكانية، أما العقل فليست له هذه الحدود. ويشبه ما هو متعارف عليه لدى الناس الآن بالروح، وفى نظريته قسم العالم إلى عالم علوى سمائى به الحق والخير والمثل، وعالم واقعى يعيش فيه الإنسان، فيه يفرح ويغضب ويستخدم الحواس. وقد كانت التربية عند أفلاطون أحد فروع علم الاجتماع، والتربية تحقق العدل عن طريق تربية أفراد المجتمع، وتنظيم هذه التربية بحيث تعمل على إعداد الطبقات التى يرى أن المجتمع يحتاج إليها. ويرى بعض رجال الفكر أن آراء أفلاطون خيالية ومثالية، وأنها تصور عالمًا مثاليًا يختلف عن عالم الواقع والحقيقة. فالعقل عند أفلاطون هو الحق والخير، والجسم أداة تعطيل العقل، لذلك كانت نظرته إلى العقل أسمى من نظرته للجسم، فأصبحت العلوم العقلية أسمى من العلوم المتصلة بالجسم، فالعلوم النظرية كالعلوم الإنسانية والفلسفية أعلى شأنًا وأكبر تقديرًا لدى الناس والمجتمع من العلوم التى تحتاج إلى مهارات جسمية.
ولقد ظل هذا المفهوم معمولاً به فى العصور القديمة والوسطى، بل وفى بداية العصور الحديثة حتى يمكن القول إن بعض المجتمعات مازالت تعمل بهذا المفهوم، ونحن فى بداية القرن الحادى والعشرين والمجتمع الفاضل من وجهة نظر أفلاطون هو مجتمع ثابت مستقر ساكن، لأن كل تغيير فى المدينة الفاضلة لا يتولد عنه إلا الشر والانحطاط، ومن مهام التربية ضمان استمرار الوضع القائم ضد كل تغيير وكل شكل من أشكال الفساد على خلاف معظم النظريات التربوية الحديثة، فتربيته لا تهدف إلى تفتح الفرد ونموه بل إلى تربية مسخرة لخدمة المدينة، وجدير بالذكر أن آراء أفلاطون تعود إلى أنه عاش الحقبة الانتقالية بين اليونان الكلاسيكية والإغريقية والتى فتحت فصلاً جديدًا فى تاريخ الغرب، فكان شاهدًا على انحطاط أثينا التى كانت عزيزة على قلبه، ففى شبابه عاش هزيمة مدينته وما تبعها من انحلال

ديمقراطية أثينا، فكان ذلك نذيرًا بتلاشى نجم اليونان الكلاسيكية وانتهاء المدن اليونانية المستقلة لتحل محلها إمبراطورية الاسكندر، وإذا كان هذا الاتجاه يعكس أن هدف التربية إعداد العقل السليم فهذا لا يناسب إعداد الإنسان للقرن الحادى والعشرين للآتى:

- إن مهمة التربية ليست التركيز على الناحية العقلية فقط، وإهمال الجوانب الأخرى لتنمية الإنسان مثل الجانب النفسى والروحى والاجتماعى.
- عدم وضوح مفهوم العقل وما يقصد به، فكل ما استطاع علم النفس الوصول إليه وإثباته، هو أن هناك قدرات عقلية واستعدادات.
- التركيز على الاهتمام بالعقل السليم وإهمال العقل غير السليم، وبذلك لم يهتم بأصحاب الحاجات فى هذا الجانب.
- الاهتمام بطريقة التحصيل وإهمال المحتوى، فالطريقة بدون محتوى وهدف لا قيمة لها.
- الفصل بين العقل والجسم وتأثير كل منهما على الآخر وتأثره به، والبلهاء تتأثر حركاتهم العضلية والعصبية والجسمية بشكل واضح لتدنى الذكاء لديهم، كما أن الجسم المصاب بالأمراض يؤثر على درجة التحصيل بالنسبة للمريض.

ويرى أفلاطون أن تربية الأبناء قبل المدرسة تقع على عاتق الأهل، وتتم تربية الأولاد جماعيًا دون أن يعرف الولد والديه اللذين يتعين عليهما معاملته بقسوة معتدلة، لأن الرخاوة تجعل طبع الولد سريع الانفعال، وعرضه لبوادر غضب عنيفة لأسباب تافهة، كما أن فرض قيود قاسية ومتشددة تجعل منهم

أشخاصًا خنوعين أذلاء مبغضين للبشر، وغير مهيئين للحياة الاجتماعية، كما يبدأ تدريس الثقافة فى وقت مبكر عبر القصص التى يرويها الأهل لأولادهم. ويعلق أفلاطون أكبر الأهمية على محتوى القصص، لأن تلك الانطباعات الأولى تشكل نفس الولد اللينة وتحدد طبعه، وبعد القصص تأتى الألعاب التى ينبغى أن تسهم فى تنشئة الأطفال، لكى يصبح المرء فى أى مجال رجلاً ذا جدارة ينبغى له أن يتمرن منذ الطفولة، سواء باللهو أو بطريقة جدية، ومن سن الثالثة حتى السادسة تتم الألعاب جماعيًا بمناظرة نساء يعين لهذه الغاية.

- أرسـطو (٣٨٤ ق.م - ٣٢٢ ق.م):

يرى أن عملية التربية إعداد العقل لكسب العلم، مثل إعداد الأرض لزراعة النبات، لأن الإنسان من وجهة نظره له طبيعة نباتية لأن خصائص النمو والتكاثر والموت مثل النبات، وله طبيعة حيوانية لأن من خصائصه الإحساس والحركة (والنبات أيضًا له خاصية الإحساس والحركة) وللإنسان نزواته وشهواته الحسية مثل الحيوان، بالإضافة إلى أن الإنسان له طبيعة عقلية يختلف بها عن الحيوان والنبات، وبعقله يستطيع إدراك القواعد والقوانين العامة التى تحكم الأشياء، وقد ردد أرسطو مقولة "إن الإنسان حيوان عاقل". والتربية فى فكر أرسطو ضرورة لكى يتحقق له الكمال الإنسانى لأن الفضيلة تكتسب بالتربية، ويقرر أرسطو نظام حقيقى للتربية المستديمة، فالتربية مستمرة شاملة يُعنى الكائن البشرى بكامله، وتدوم مدى حياته كلها، والمرحلة الأولى مسئولية الأهل وبشكل خاص الوالد "فالوالد هو علة وجود الولد، وهو مسئول عن إعالته وتربيته"، وللحصول على طفل قوى وسليم يشير أرسطو إلى العمر المناسب للأب والأم، وحتى إلى أفضل فترة للحمل وهى من وجهة نظره الشتاء، وخلال فترة الحمل على الأم

الاهتمام بالتنزه والتغذية والتأمل والتفكير الهادئ، ويعطى المولود الجديد الغذاء المناسب الغنى بالحليب مع أقل قدر ممكن من النبيذ، ومنذ نعومة الأظافر يجب تمرين الجسم وتعويد الأطفال على البرد، حتى سن الخامسة يثقف الطفل بواسطة الألعاب على أن لا تكون متعبة أو مدعاة إلى التكاسل، كما يجب أن يباعدوا عن كل بذاءة فى الحديث أو رؤية لوحات فاحشة، لأنه يجب حماية الطفل من كل انطباع شائن لجعل كل ما هو لاأخلاقى ومرذول غريبًا عن فكر الناشئة، ويلحق الأولاد بالمدرسة فى سن السابعة.

- بستالوتزى (١٧٤٦ م - ١٨٢٧ م):

كان يمثل الطفولة بالبذرة إذا غرست فى الطمى وعهدت بالماء فإنها تنمو حاملة خواص الشجرة التى أنبتتها، وكذلك فإن الطفل يحمل خواص ما سيكون عليه الرجل، فيجب أن نتعهده ونهتم به حتى يزدهر، وتتلخص آراؤه فى التربية فى أهمية البحث عن أسسها داخل الطفل، وأن لا تفرض عليه تربية من خارجه، وأن طبيعة الطفل لها قدرات جسمية وعقلية وخلقية، ويجب أن نعمل على تنميتها، كما أن الأب والأم يحتلان مكانة بارزة فى نقطة الالتقاء بين الرغبة الحسية والعقل الجمعى عند الولد ذلك أن لديهم فى هذه المرحلة الحاسمة القدرة على تيسير نمو القوة المستقلة أو إعاقتها ربما حياة بأكملها وهذه هى المسئولية الأخلاقية الهائلة التى تقع على عاتق المربى.

فـروبل (١٧٨٢م - ١٨٥٢م):

هو صاحب الفضل فى اختراع رياض الأطفال وافتتحها عام ١٨٤٠م، ويلتحق بها الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين الثالثة والسابعة، واعتبرها روضة ينمو فيها الأطفال كما تنمو النباتات فى البساتين، وترتكز فلسفة "فروبل" على الأسس التالية:

- هدف التربية هو توثيق الرابطة بين الفرد والطبيعة والإنسان، وبالله خالقه، ولهذا نجد التربية فى الروضة عنده تهتم بالعلاقات الحقيقية التى تربط الفرد بالكون وتلك التى تربطه بالمجتمع الذى يعيش فيه فضلاً عن اهتمامها بعلاقته بربه خالق الكون.
- يرى أن تُعد خطة تربية الطفولة المبكرة فى الروضة على هيئة ألعاب هادفة تساعد على نمو قواها الجسمية والعقلية والخلقية والاجتماعية معًا على ألا يقدم للأطفال إلا ما يبعث فيهم السرور والبهجة.
- ويرى أن يبدأ تعليم الأطفال باللغة والعلوم والتربية الرياضية بطريقة كلية ثم يعاد دراستها بطريقة أوسع وأعمق فى مرحلة تالية، ثم يعاد دراستها مرة ثالثة مع الإسهاب والتطوير وذكر الآراء المختلفة فيها.
- طبيعة المرأة تساعدها على حضانة الأطفال والعناية بهم لأنها أكثر صبرًا على ملاحظتهم وأكثر عطفًا عليهم.
- تهدف إلى تنمية خيال الطفل وقدراته الخلاقة، لذلك فهى لا تؤمن بالإجبار فى التربية، وتحترم فردية الطفل، وأن تتكيف مع احتياجات الطفولة ومتطلبات البيئة الاجتماعية للطفل.

- جـون ديـوى (١٨٥٦م - ١٩٥٢م):

صاغ ديوى فلسفة تنادى بالوحدة بين النظرية والتطبيق، كما كان يؤمن بأن الصغار مثل الكبار من حيث إنهما كائنات فاعلة يتعلمون من خلال التصدى للمشكلات التى يواجهونها خلال أنشطة تستقطب اهتمامهم. والفكر بالنسبة لهم أداة يستخدمونها لحل مشكلات تجربتهم المعاشة، كما أن الأطفال لا يصلون إلى المدرسة وكأنهم ألواح بيضاء، ولكن الطفل معه اهتمامات وأنشطة المنزل والجيرة التى يعيش فيها، وعلى المعلم أن

يستغل تلك المادة الأولية فيوجه أنشطته نحو نتائج إيجابية. ويظهر تركيز البرجماتية على الجانب الاجتماعى فى التربية فى عبارة "جون ديوى" إنى اعتقد أن المدرسة معهد اجتماعى أولاً وقبل كل شئ، ولما كانت التربية عملية اجتماعية فالمدرسة تمثل الحياة الاجتماعية التى تتركز فيها جميع العوامل والجهود وتتعاون على تربية الطفل وتمكينه من المشاركة فيما ورثه الجنس البشرى وعلى جعله قادرًا على استخدام قواه ومواهبه لخدمة المجتمع، وعلى هذا فالتربية هى الحياة وليست الإعداد لحياة مستقبلية، "كما نادى "جون ديوى" بوجوب النظرة إلى التعليم لا على أساس كونه مجرد إعداد للنضوج بل نمو ونهوض مستمر للعقل وتنوير مستمر للحياة، إذ أن المدارس لا تقدم لنا سوى وسائل النمو العقلى والباقى يعتمد على مدى استيعابنا وتفسيرنا لتجاربنا، والتعليم الحقيقى يأتى بعد تخرجنا من المدارس، ويجب أن يستمر معنا مدى الحياة.

- ابن سـينا (٣٧٠ هـ - ٤٢٧ هـ):

إن هدف التربية عنده نمو الفرد نموًا كاملاً من جميع الجوانب وإعداد الفرد للحياة الاجتماعية، ويبدأ ابن سينا عنايته بالطفل منذ ولادته والاهتمام بنومه واستحمامه ورضاعته رضاعة طبيعية ورياضية مناسبة لعمره، ويرى أن يستمر تحت رعاية أسرته منذ مولده وحتى بلوغه السادسة من عمره، فإذا بلغها يقدم إلى المؤدب أو المعلم الذى يجب أن يكون ذا دين وخلق، وذا شخصية متزنة، ووقورًا ورزينًا، ولبيبًا وحلو الحديث، وعارفًا بطرق تأديب الأطفال، وكان كل ما يهمه بالنسبة لدور الأسرة فى تربية الطفل هو خلق طفولة سعيدة صحيًا ونفسيًا وبدنيًا وخلقيًا، ولذلك فهو يركز على بعض الاهتمامات التربوية منها:

- مراعاة أخلاق الطفل واستبعاد كل المؤثرات الضارة التى قد تؤثر على نفسه وأخلاقه.
- النمو البدنى والحركى، فالألعاب أمور ضرورية فى حياة الطفل يكتسب عن طريقها المهارات البدنية والحركية المختلفة ويتعلم كيف يعيش فى جماعة.
- النمو الذوقى والوجدانى عند الطفل، لذلك اهتم بالموسيقى واعتبرها ضرورية للطفل، ويتم صقل ذلك فى المرحلة التالية للنمو (٦-١٤سنة) بتعلم الشعر الخفيف ذا الألوان السهلة التى تحمل للنفس طربًا ومرحًا بجوار ما تحض عليه من فضائل وقيم خلقية.
- أهمية استخدام الثواب والعقاب فى تأديب الطفل وتعليمه الأخلاق الطيبة والسلوك الحسن وذكر من أنواع الثواب الإقبال على الطفل وإظهار الاستحسان والرضا عما يفعل من الأفعال الحسنة، والثناء عليه، وذكر من أنواع العقاب الترهيب، والإعراض عنه، وتوبيخه، فإن لم يفد الإرهاب الشديد فى ردع الطفل، فإنه يمكن الاستعانة بالضرب باليد ضربًا لا يكون موجعًا إلى درجة تثير فيه الخوف الشديد، ولا يكون خفيفًا إلى درجة تجعله لا يحفل به ولا يهتم.

ويرى أن التعليم الذى تحتاجه المرأة هو الذى يعدها لتكون أما وزوجة صالحة، ويبدو أن الشائع فى عصر ابن سينا أن يتم هذا التعليم فى المنازل والبيوت، يقوم به أهل البيت أو معلم أو مؤدب خاص بهن يكون ذو ثقة وخلق ودين، ويبدو أن ابن سينا قد أقر هذا الأسلوب الفردى فى تعليم البنت وترك تعليمها لأهلها يعدونها الإعداد الخلقى والدينى والثقافى الذى يريدونه.

- الغــزالى (٤٥٠ هـ - ٥٠٥ هـ):

يرى الغزالى "أن الصبى أمانة عند والديه، ونفسه الطاهرة جوهرة نفيسة ساذجة خالية من كل نقش وصورة، وهو قابل لكل ما ينقش عليه ومائل إلى كل ما يحال إليه، فكل مولود يولد على الفطرة، أى أن والديه يكسبانه من أخلاقهم وعاداتهم ومعتقداتهم ما يجعله مختلفًا عن الأطفال الآخرين". كما أن اختلاف الأفراد فى نظر الغزالى لا يعود إلى اختلاف أساليب تربيتهم فقط بل يعود أيضًا إلى اختلاف طبائعهم الموروثة، والتربية قادرة على توجيه الغرائز والطبائع لا على منع تأثيرها، كما أن تربية الطفل ليست مقصورة على التعليم وإنما هى مشتملة على أمور أخرى لا تقل خطورة عن التعليم، إنه ينبغى لولى أمر الطفل أن لا يعهد فى حضانته وإرضاعه إلا إلى امرأة صالحة متدينة، وأن يحسن مراقبته، وأن يقوى فيه خلق الحياء، وأن يهتم بتربيته الجسمية كما يهتم بتربيته العقلية. وقد وضع الغزالى للآباء خطة لتهذيب أطفالهم وتأديبهم تتلخص معالمها الرئيسية فيما يلى:

١. حفظ الطفل من الاختلاط بأصدقاء السوء الذين يمكن أن يتعلم منهم الأخلاق السيئة.

٢. الاهتمام بعدم تعويد الطفل على التنعم والرفاهية، فيقضى عمره فى طلبهما، ولا يستطيع الصبر عن التنعيم، مما قد يسبب له الضرر والهلاك فى كبره، ويجب أن يُعود الخشونة فى الملبس والمفرش والمطعم.

٣. تعليم الطفل آداب تناول الطعام، فلا يكون شرهًا فى أكله، ويُعلم أخذ الطعام بيمينه وأن يقول باسم الله عند أخذه، وأن يأكل مما يليه، وأن لا يبادر إلى الطعام قبل غيره، وأن لا يسرع فى الأكل وأن يجيد المضغ، وأن لا يوالى بين اللقم، ويُقبح عند كثرة الأكل، ويُحبب عنده القناعة بالطعام الخشن.

٤. يُعلم الطفل القرآن الكريم، وقصص الأبرار وأحوالهم لينغرس فى نفسه حب الصالحين.

٥. تكريم الطفل وإثابته على كل ما يظهره من أخلاق جميلة، وأفعال محمودة، فإن خالف ذلك فى بعض الأحوال مرة واحدة، فينبغى أن يتغافل عنه، ولا يُهتك ستره، فإن عاد إلى ذلك مرة ثانية، فينبغى أن يعاتب سرًا، وينصح بعدم العودة إلى ذلك مرة أخرى، ولا تكثر عليه بالعتاب فى كل حين، فإن ذلك يهون عليه سماع العتاب والمهانة، ويسقط وقع الكلام من قلبه.

٦. يعود احترام من هو أكبر منه سنًا، وأن يقوم لمن فوقه، ويوسع له المكان، ويُعلم طاعة الوالدين ومعلمه ومن هو أكبر منه سنًا.

٧. ينبغى أن يُخوف من السرقة وأكل الحرام، ومن الخيانة، والكذب والفسق.

٨. ينمع لغو الكلام وفحشه، واللعن والسب.

٩. يجب أن يُعود على المشى والحركة الرياضية، حتى لا يغلب عليه الكسل.

١٠. يمنع عن الافتخار على أقرانه، ويُعود التواضع، والإكرام لكل من عاشره.

- ابن خـلدون (٧٣٢ هـ - ٨٠٨ هـ):

يرى ابن خلدون أن الإنسان الذى وهبه الله القدرة على التفكير ينظم علاقاته مع العالم ومع الآخرين تبعًا لسنن وقواعد يتعلم الفرد التعرف عليها من خلال معاناته وخبرته الشخصية وبخاصة عبر التفاعل مع وسطه الأسرى والثقافى، كما أن الاقتداء ظاهرة عامة، فالمحكمون يقتدرون دائما بحكامهم، وتلك هى حال الأولاد مع آبائهم، والتلاميذ مع معلميهم، ورجال الأمم المقهورة مع الأمم المسيطرة، وترتكز نظرية ابن خلدون فى التربية إلى مفهوم الملكة، ويحدده على أنه سجية ثابتة ناتجة عن عمل يتكرر حتى يثبت شكله فالملكات هى أشبه بتلونات للنفس تتكون تدريجيًا فهو ينظر إلى التعلم على أنه اكتساب ملكة، كما يرى أن هدف كل عمل تربوى هو خلق حالة ثابتة فى النفس لا تزول بعد اكتسابها، والملكات يمكن أن تكون صالحة أو طالحة، فقد تشكل سجية أو عيب، خيرًا أو شرًا، كياسة أو خشونة، كما تتضمن درجات نتيجة لنوعية التعليم المعطى والنماذج المقتبسة، وكذلك للمستوى العام لتطور الحضارة. ويرى ابن خلدون أن الإنسان يولد مجرد من كل معرفة، فهو مازال (مادة أولية)، ثم يشرع فى تحقيق شكله تدريجيًا بفضل المعرفة التى يكتسبها بواسطة أعضائه، فالإنسان الجاهل فى جوهرة لا يحقق ذاته كإنسان إلا بالمعرفة، ويميز ثلاثة أنماط من المعرفة تقابل ثلاث درجات من الفكر: معرفة عملية هى نتيجة "العقل المتبصر"، الذى يسمح له أن يتصرف فى العالم تصرفًا منظمًا، ومعرفة لما ينبغى فعله أو عدم فعله ولما هو خير أو شر، ويكتسبها بفضل "عقله الاختبارى"، وهى تقوده فى علاقاته مع الآخرين، وأخيرًا معرفة نظرية لكل ما هو موجود فى العالم، يكتسبها الإنسان بفضل "عقله التأملى"، وحدها تلك المعرفة الأخيرة، التى هى موضوع العلوم المختلفة، تفسح له فى المجال لبلوغ كمال النفس.

ثانيا- الفرق بين التربية والتعليم:

التربية أعم وأشمل من التعليم، وفى العصر الحاضر يقصد بالتعليم شئ آخر أقل شمولاً وأضيق معنى من مدلول كلمة التربية، فالتربية تشمل جوانب الشخصية كلها، وهى تستعين بوسائل متعددة ومتنوعة، ومنها التعليم ومؤسساته الذى قد يكون مقصورًا على تحصيل المعرفة وزيادتها. أما التربية فهى تتناول ما هو أشمل وأعمق فى شخصية الفرد.

وهناك من يرى أن الفرق بين التعليم والتربية هو فرق فى المؤسسات والأهداف، فالتعليم له مؤسساته التى أنشأت لهذا الغرض وله أهدافه المتمثلة فى الحصول على المعرفة، أو اكتساب بعض المهارات والمؤسسة هنا هى المدرسة. أما بالنسبة للتربية فإن المؤسسات بدءً من الأسرة وانتهاءً بأى مؤسسة قد تسهم فى تنمية شخصية الفرد، وهذه المؤسسات تتضمن أيضًا المؤسسات التعليمية، أما أهدافها فهو تنمية الفرد من جميع جوانبه، وإذا كان تعريفنا للتعليم بأنه العملية المقصودة التى تؤدى بواسطة مؤسسات أنشئت خصيصًا لهذا الغرض، ويقوم بها أفراد اختيروا ودربوا خصيصًا للقيام بهذه العملية بهدف الحصول على معرفة واكتساب مهارة أو تنمية قدرات أو طاقات خاصة، فإن عملية التربية أوسع من هذا وأعظم، فالتعليم يُكون جانبًا من جوانب العملية التربوية، وعمقًا من أعماقها، والتربية لا تهدف فقط إلى توصيل معرفة أو إكساب مهارة أو تنمية قدرات أو طاقة، ولكنها بالإضافة إلى هذا أو فوق هذا تهدف إلى تنمية الفرد من جميع جوانبه الروحية والخلقية والفكرية والمهارية والبدنية، وإعداده إعدادًا سليمًا لكى يكون عضوًا نافعًا فى المجتمع الذى يعيش فيه. بل إن التربية لا تهدف فقط إلى إعداد المواطن الصالح للمجتمع الذى يعيش فيه هذا المواطن، بل إن التربية تهدف عن طريق وسائلها إلى تنمية هذا المجتمع وتطويره وتحسينه

بما يحقق الأهداف والقيم الإنسانية العليا، ولهذا فإن مؤسسات التربية أوسع وأعظم من مؤسسات التعليم، على أنه من الخطورة تمامًا النظر إلى التعليم نظرة منفصلة عن التربية، فقد ينشأ عن هذا أن تهتم المدرسة بالتحصيل، وأن تخدم مناهجها بالمادة العلمية، وأن تهمل النواحى التربوية الأصيلة باعتبارها وظيفة مؤسسات أخرى، ولكن هناك فروقًا بين التربية والتعليم تتمثل فى الآتى:

١. التعليم جزء من التربية وليس العكس.

٢. التعليم وسيلة من وسائل التربية لأنه ينقل المعرفة إلى الفرد كوسيلة للتربية.

٣. التربية ذات غرض سام، أما التعليم فقد يكون ذا غرض سام أو غير سام.

٤. إن موقف الإنسان فى التربية موقف إيجابى، أما فى التعليم فغالبًا سلبى.

٥. التربية تعد الإنسان للحياة جميعها، بينما التعليم يعد الإنسان لحرفة أو مهنة أو لشئ معين.

ثالثًا - المجتمع:

الإنسان كائن حى اجتماعى، لا يمكنه العيش فى حياته الطبيعية بشكل منعزل دون أن يتفاعل مع بنى جنسه، ولا يستطيع أن يتحول من كائن حى بيولوجى إلى كائن حى اجتماعى إلا من خلال هذا التفاعل الاجتماعى، والمجتمع الإنسانى "Human Society" ما هو إلا مجموعة من الأفراد يعيشون فى مكان واحد لفترة زمنية يتفاعلون مع بعضهم لتحقيق أهداف مشتركة، وبناء على ذلك فإن هناك أهداف مشتركة واحتياجات متبادلة بين

كل من الفرد والمجتمع، أى أنه لا يوجد مجتمع إنسانى إلا فى وجود الإنسان وهو أيضًا لا يستطيع أن يعيش فى عزلة عن المجتمع.

ويرى البعض أن الفرق الأساسى بين المجتمع والجماعة هو الوعى بالغرض والتنظيم، وتستفيد التربية من التمييز بين المصطلحين، إذ أن الأطفال أعضاء فى الجماعة، ولكنهم ليسوا بأعضاء فى المجتمع، فإذا وعوا الطريق الذى يسير فيه مجتمعهم وعرفوا حقوقهم وواجباتهم فيه كمواطنين كاملين، فهم أعضاء كاملون فى المجتمع، وأحد وظائف التربية هى إعدادهم للعضوية الكاملة فيه.

وهناك فلسفات اجتماعية مختلفة تفسر العلاقة بين الفرد والمجتمع، ومن هذه الفلسفات ما يؤكد على أهمية الفرد فى الحياة الاجتماعية، ومنها ما يركز على الجماعة وثقافتها، ومنها ما كان وسطًا، يهتم بالجانبين الفرد والمجتمع، وتزداد حدة التساؤل عن علاقة الفرد بالمجتمع فى الوقت الحالى نتيجة لزيادة التعقيد فى المجتمع ومؤسساته وتخصصاته التى طغت على الفرد وأصبحت تهدد فرديته، ومن النظريات التى قامت على تفسير علاقة الفرد بالمجتمع نظرية التعاقد الاجتماعى والنظرية العضوية والنظرية التوافقية. وفيما يلى تناول لذلك:

١- نظرية التعاقد الاجتماعى:

وترى هذه النظرية أن وجود الأفراد كان سابقًا على وجود المجتمع، وأن الأفراد تعاقدوا فيما بينهم على العيش فى مجتمع لحمايتهم وإشباع احتياجاتهم، أى أن أصحاب هذه النظرية يرون أن تكوين المجتمع حدث نتيجة لاتفاق متبادل بين الأفراد من أجل تحقيق أغراض معينة لصالحهم، مثل حماية بعضهم من اعتداء الآخرين، وتبادل المنافع الاقتصادية ورعاية المستضعفين بواسطة الأقوياء فى نفس المجتمع، وهذه النظرية قديمة،

ونادى بها مفكرون فى العصور الحديثة، مثل "توماس هويز" فى القرن السابع عشر الميلادى، الذى قرر أن المجتمع ما هو إلا وسيلة لحماية الأفراد من نتائج طباعهم الجامحة، وكذلك نادى بها "آدم سميث" وأتباعه الذين رأوا أن المجتمع ابتكار مصطنع لتحقيق التبادل الاقتصادى، ونادى بها أيضًا "جان جاك روسو" صاحب كتاب "العقد الاجتماعى" فى القرن الثامن عشر الميلادى الذى رأى أن الإنسان حر مساو لغيره فى المرحلة التى عاش فيها على الفطرة، وأن ما أبرمه من عقد اجتماعى لم يكن إلا لسد حاجاته وحمايته.

إلا أن مثل هذه التفاسير لطبيعة المجتمع تعد تفسيرًا تجزيئيًا ناقصًا، فهو ينظر إلى طبيعة الفرد على أنهم مستقلون عن وحدة تجمعهم وخارجون عنها، وهذه النظرة المتناهية الجزئية لا تعبر عن المفهوم أو التصور السليم لعلاقة الفرد بالمجتمع، أو علاقة المجتمع بأفراده، أو حتى الأفراد بعضهم ببعض داخل المجتمع الواحد.

٢- النظرية العضوية:

يذهب أصحاب هذه النظرية إلى أن المجتمع يشبه الإنسان ككائن حى، يتكون من أجهزة وأعضاء وخلايا وأنسجة، والمجتمع يشبه ذلك فى تركيبه ووظائفه ووحدة أجزاء جسم الإنسان، حيث تتحكم فيه وفى نموه ونضوجه واضمحلاله قوانين مشابهة للقوانين التى تتحكم فى جسم الإنسان، وصور أصحاب هذا الاتجاه مكونات المجتمع بالأجهزة والأعضاء فى جسم الإنسان، فالأفراد يمثلون الخلايا والدولة فى مقام الرأس المدبرة، وسبل المواصلات جزء من الجهاز الدورى يشبه العروق والشرايين، والوجه الاقتصادى يشابه المعدة وعملية التغذية، وأن المجتمع كالجسم الإنسانى

الحى يبدأ صغيرًا ثم ينمو ويترعرع ثم ينحل، وأن هناك وراثة اجتماعية، كما أن هناك وراثة جسمية، وأن البقاء للأصلح بين المجتمعات، كما هو بين الأفراد بحيث إن المجتمع يخضع لقانون الانتخاب الطبيعى أو الاختيار الطبيعى.

إن هذه النظرة العضوية تمثل بعدًا هامًا من فكر النظم الاجتماعية النفعية، فلما كان الكل دائمًا أكبر من مجموع أجزائه فإن التكوين العضوى للمجتمع ككل يكون دائمًا أكبر من مجموع أجزائه، فإن التكوين العضوى للمجتمع ككل يكون دائمًا سابقًا على أجزائه وله الأفضلية عليهم، ومع أن هذا لا ينفى حرية الفرد، فإن الفرد يستطيع تحقيق حريته فقط من خلال إذابة شخصيته أو وحدته مع الكل العضوى وهو المجتمع، ومن الآراء المرتبطة بالنظرية العضوية ما ينظر إلى المجتمع كعقل شامل، وهذا الرأى قديم وحديث فى وقت واحد، فقد نادى به (أفلاطون) قديمًا، ونادى به (هيجل) وأتباعه فى فلسفاتهم السياسية حديثًا.

٣- نظرية التوافق بين الفرد والمجتمع:

تُبنى هذه النظرية على أساس أن الفرد والمجتمع كلاهما يتوقف على الآخر ويتوافق معه، فالمجتمع والفرد كلاهما يعبران عن الطبيعة البشرية نفسها، وهما متغيران يرتبط كل منهما بالآخر، وأن الفرد فى سعيه لتحقيق ذاته وإظهار إمكاناته واستثمارها، لا يعتمد على نفسه وأسرته فقط، بل على دائرة أوسع من الأسرة، ومن أجل ذلك يسعى جاهدًا لتكوين المجتمع، ويترتب على هذه النظرة حقيقتان، الأولى: أن المجتمع تابع للفرد وهو وسيلته لتحقيق ذاته، وبالتالى فإن القول بإن المجتمع هو الغاية والفرد هو الوسيلة لم يعد صحيحًا، والحقيقة الثانية: بل أم الحقائق كلها بأن الله سبحانه

وتعالى هو خالق الكون، فيترتب على هذا أن المجتمع يكتسب خواصه ليس فقط من الطبيعة بوجه عام أو طبيعة الإنسان بوجه خاص، بل إنه قبل ذلك وفوق ذلك من صنع الخالق عز وجل، أى أن نقطة البداية فى أى مجتمع هى وجود مجموعة من الأفراد يعيشون على أرض مشتركة يعيشون ويعملون معًا على مدى طويل، ويستمر وجود هذه الجماعة وقتًا كافيًا يستطيع الأفراد خلاله إشباع حاجاتهم ويصطبغون بالصبغة الاجتماعية (أثناء عملية التنشئة الاجتماعية) التى تجعل منهم جماعة منظمة تفكر فى نفسها وتميز كيانها وكيان الجماعات الأخرى، وبذلك تتحول بيئتهم الطبيعية إلى بيئة ثقافية تنقل فيها الأشياء إلى أدوات وموضوعات وأنظمة ذات معنى اجتماعى بالنسبة لهم ولكيانهم الاجتماعى.

ومن هنا تنبع أهمية دراسة المجتمع من الزاوية التربوية التى تمكن من فهم وإدراك لكل من الفرد والمجتمع على السواء باعتبار أن التربية هى وسيلة استمرار المجتمع عن طريق الحفاظ على ثقافته وتجديدها، وهى فى نفس الوقت ضرورة اجتماعية للفرد من أجل تكوين شخصيته وإعداده للعضوية الكاملة فى المجتمع. إن دراسة المجتمع وفهمه تربويًا يتطلب مراعاة مجموعة من الأسس تتضح فيما يلى:

- إن المجتمع لا يوجد مجردًا وإنما هو كيان حى دينامى فى تطور دائم ومستمر تتأثر وظائفه والعلاقات بين أفراده وجماعاته وتنظيماته السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وقيمه بنوع من الحياة الاقتصادية التى يقوم عليها وبما يستخدم فى هذه الحياة من وسائل إنتاج.

- إن المجتمع يقوم على جهد كل فرد من أفراده لتحقيق كفايته فى شتى مجالات الحياة عن طريق ارتباطه بالأفراد الذين يسعون إلى إشباع حاجاتهم.
- يعمل الأفراد على تنظيم جهودهم أثناء تفاعلهم وقيامهم بجهود مشتركة لتحقيق حاجاتهم من خلال ما يسمى بالتنظيم الاجتماعى.
- يتضمن كل مجتمع عددًا من الأسس الخاصة بالأنماط التى ينبغى أن يكون عليها السلوك بين الأفراد والجماعات الذين يكونون المجتمع.
- إن نشأة الفرد فى جماعة وارتباطه بها ونموه فى إطارها يؤدى إلى أن يتبنى مسئولياتها وسلوكها والدفاع عنها.

ويرتبط الفرد الإنسانى بمجتمعه ويصبح جزءًا منه، ويكتسب هويته الاجتماعية والثقافية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التى يتحول بها الوليد البشرى من كائن حى بيولوجى إلى كائن حى اجتماعى.

إن عجز الوليد البشرى ومطاوعة شخصيته ومرونتها وقدرته الفائقة على المحاكاة والتقليد هى العوامل التى تمثل الحجر الأساسى لعملية التشكيل الاجتماعى التى تحدث للفرد فى مجتمع من المجتمعات، وبذلك تتخذ الطبيعة البيولوجية طابعًا اجتماعيًا يختلف فى مجتمع ما عن سائر المجتمعات الأخرى، وظاهرة الطابع الاجتماعى للشخصية تعكس بوضوح حدوث عملية التنشئة الاجتماعية التى تتم على مستوى جميع المجتمعات على حد سواء، ويتم على أساسها صبغ الأفراد بصبغة اجتماعية فى مرحلة الطفولة، تخلق توحدًا بينهم يتضمن أوجه تماثل وشبه كثيرة واضحة، ومن هذا المنطلق تتضح أهمية التربية بالنسبة للمجتمعات الإنسانية، إذ إنها هى المسئولة عن إعداد أفراد الجيل الصاعد للحياة فى مجتمع معين له خصائصه

وتقاليده وقيمه حاملين هذه الخصائص والتقاليد والقيم، وبذلك يشكلون وسائط متجددة تقوم بعملية النقل الثقافى والحفاظ عليه، والعمل على استمراره وبقائه وتجديده، فالمجتمعات الإنسانية لا تستطيع البقاء دون تراث ثقافى ينتقل من جيل إلى جيل.

وبذلك تعمل التربية على استخراج واستثمار الطاقات والإمكانات البيولوجية والاجتماعية والنفسية والروحية التى تكون الوليد البشرى، وتعمل على الوصول بهذه الإمكانات إلى أقصى حد ممكن لها، فتخرجها من حيز القوة أو الكمون إلى حيز الفعل أو التحقيق، وهى لا تقوم بهذا العمل فى فراغ ولا تبدأ من لا شئ، بل فى مجتمع إنسانى معين فى زمان ومكان معينين، فلسفتها وأهدافها وآليات العمل بها مشتقة من فلسفة مجتمعها، وتقوم على أسسه الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية.

فمن المعروف أن لكل مجتمع خصائصه المتمثلة فى مجموعة من القيم والعادات والتقاليد والأهداف ووسائل الاتصال... إلى غير ذ لك ، مما يمكن أن نطلق عليه (ثقافة المجتمع) أى أسلوب حياة الناس فى مجتمع معين، ومثل هذه الخصائص والنظم الاجتماعية هى موضوع علم الاجتماع الذى صنع للمجتمع فى القرن العشرين ما صنعه علم النفس للفرد فى القرن التاسع عشر، ولكن دراسة المؤسسات والنظم الاجتماعية منفصلة لا تعطى صورة حقيقية عن "الحياة الكلية للجماعة"، أو بمعنى آخر لا تعبر عن (ثقافة) المجتمع، ومن هنا تنبع أهمية دراسة المجتمع من الزاوية التربوية التى تزيد من الرؤية والفهم بكل من الفرد والمجتمع للحفاظ على ثقافته وتجديدها، وهى فى نفس الوقت ضرورة اجتماعية للفرد من أجل تكوين شخصيته وإعداده للعضوية الكاملة فى المجتمع، وإذا كان التراث الثقافى الإنسانى يتكون من المعارف والمهارات والقيم والعادات والمعلومات

التى تشكل أساس بناء المجتمعات الإنسانية، فإن هذا التراث مكتسب بدرجة كبيرة، وبالتالى تعتبر العملية مكتسبة ذات أصول فطرية، والاكتساب هنا وسيلة التربية بالدرجة الأولى، ويتحقق انتماء الفرد للجماعة وتكيفه معها على أسس ثلاثة هى:

١. إذا كانت الثقافة التى ينتمى إليها الفرد تحقق له حاجاته، فالفرد يجد راحة نسبية عندما يندمج فى جماعة يتفق معها فى المعايير والقيم، ويشعر الفرد أيضُا بالرضا عندما يقوم بعمل من الأعمال وتقابله الجماعة بالقبول والاستحسان.

٢. أن يكون لدى الفرد استعداد للقيام بدوره كعضو فى الجماعة، وقيام الفرد بدوره كعضو فى الجماعة لا يتضمن فقط أنواعًا معينة من السلوك من جانبه، ولكنه يتضمن أيضًا استجابات معينة من الآخرين، والرضا الذى يحصل عليه بانتمائه إلى جماعة ليسهل عليه القيام بدوره كعضو فى هذه الجماعة.

٣. أن يثق الفرد فى أن فهمه للمعايير الاجتماعية يشترك فيه مع الآخرين، فالفرد لا يقوم بدوره الاجتماعى دون أن يستعمل المعايير المشتركة التى تحدد على أساسها الأدوار الاجتماعية والثقة فى القيام بدور مرغوب فيه تفترض وجود خبرة نابعة من الجماعة لمعرفة معاييرها وقيمها ومستوياتها، وهكذا يقوم أداء الفرد لدوره الاجتماعى على فهمه لمعايير الجماعة وقيمها ومستوياتها، ويقوم هذا الفهم بدوره على ثقة تؤدى إلى انتماء الفرد للجماعة وتكيفه معها.

وإذا أردنا أن نتبين طبيعة العلاقة بين التربية والمجتمع، فعلينا أن نتعرف على حقيقة المجتمع باعتباره تفاعلاً بين الفرد وعناصر البيئة والقوى الاجتماعية، وبين الفرد ومجموعة المحيطين به، كما ينبغى أن نتعرف على طبيعة العملية التربوية باعتبارها وظيفة اجتماعية وضرورة اجتماعية، ومن المعروف أن العملية التربوية جزء لا يتجزأ من المجتمع وكيانه الثقافى، ولا توجد فى فراغ، ذلك أن الحياة فى أى مجتمع تتطلب بالضرورة وجود العملية التربوية فى أى صورة من صورها وأساليبها المتعددة، وإذا كانت التربية تمثل وسيلة المجتمع لإكساب الفرد المهارات والمعارف والقيم والتقاليد والمعايير الاجتماعية والمعلومات والمعارف، فإنها تعمل من خلال ذلك على زيادة انتماء الفرد لجماعاته اتساعًا وعمقًا، وهذا يؤدى إلى تماسك وتكامل الثقافة، وبذلك تضمن لنفسها البقاء والاستمرار، ومن جهة أخرى فإنه إذا كانت الحياة فى مجتمع ما تعنى التفاعل بين الفرد وبيئته الاجتماعية، فإنه بقدر التعرف على طبيعة الحياة الكلية للجماعة تحدد درجة تكيف الفرد مع الجماعة وانتمائه إليها، كما تتحدد نوعية التربية ودرجة تأثيرها فى حياة الجماعة وتأثرها بها، فمن المعروف أن تأثير البيئة الاجتماعية فى الفرد يتحدد بدرجة كبيرة وفقًا لأسلوب الحياة فى المجتمع الذى ينمو فيه الفرد، ولذا يُعد المجتمع الذى يعتبر تكوين الفرد غرضه الأسمى "بالمجتمع المربى".

رابعًا- المشكلات الاجتماعية خصائصها وأبعادها:

١- مفهوم المشكلة الاجتماعية:

نسمع ونرى ونشعر يوميًا بفجوة بين ما يجب أن يكون، وما هو كائن بين الأهداف والطموحات، وبين واقع تحقيقها نتيجة لاختلال فى العلاقات والتفاعلات بين الأفراد بعضهم البعض، وبين الأفراد والجماعات، وبين الجماعات والتنظيمات الاجتماعية لتعبر وتعكس أوضاع اجتماعية، ليست فى موضعها السليم أو الصحيح، ومن ثم فإننا نستشعر بوجود ظواهر اجتماعية تؤثر على حياتنا وحياة معظم فئات المجتمع.

فالأمية الناتجة عن ارتفاع معدلات الرسوب والتسرب، وعدم قدرة النظام التعليمى على استيعاب الملزمين، وتدنى مستوى الكفاية الكيفية والكمية للنظام التعليمى تؤدى إلى تدنى مستوى التنمية فى المجتمع، ويؤخر ترتيب المجتمع فى دليل التنمية البشرية، ويترتب عليها انتشار الجرائم، وتدنى مستوى المهارات والفن الإنتاجى، وعدم اللحاق بالتقدم التكنولوجى، وشيوع القيم السلبية، وانتشار الخرافات، وتدنى معدلات الإنتاج، والزيادة السكانية. من كل ما سبق يمكن القول بإن المشكلة الاجتماعية هى ظاهرة اجتماعية تنشأ من وجود حالة من الاختلال وعدم التوازن بين حاجات الأفراد ومتطلباتهم الاجتماعية من ناحية، وبين الإمكانات والموارد المتاحة لهم ذاتيًا من ناحية أخرى، أو نتيجة لوجود وضع قائم وكائن يمس حياة الغالبية العظمى من أفراد المجتمع، ليس فى موضعه الأمثل الصحيح الذى ينبغى أن يكون عليه ويسبب حالة من الكفاية والإشباع والرضى لهم.

٢- خصائص المشكلة الاجتماعية:

(أ) عدم التوازن:

ويتمثل ذلك فى وجود شعور بعدم الارتياح والرضى نحو وضع معين ليس فى موضعه الصحيح، أو الشعور بوجود وضع خطأ يحتاج إلى تصحيح أو الشعور بحالة من عدم تحقيق الكفاية لحاجات وآمال وطموح الأفراد بالنسبة لقدراتهم وإمكاناتهم ومواردهم.

(ب) تؤدى إلى مظاهر نفسية وإحساس وشعور بمظاهر القلق والحيرة:

ويترتب على ذلك ضغوط نفسية لدى أفراد المجتمع، وهى خاصية نفسية اجتماعية، وهى حتمية وضرورية لحل المشكلات الاجتماعية، لأنها تمثل الدافع الحقيقى الذى يمكن من الوصول إلى حلول وبدائل للمشكلات الاجتماعية لاختيار أفضل الحلول منها، والتى تتميز بأن يتم تحقيق أكبر دور من الكفاية لعامة الأفراد، وأقل ضرر، وفى أسرع وقت ممكن، وبأقل التكاليف.

(ج) يهتم بها أفراد المجتمع ومؤسساته وتنظيماته:

لأنها تمس حياة الأفراد، وتمس حياة المجتمع كله، فنحن نجد أن المشكلة الواحدة تشغل اهتمام المسئولين من رجال السياسة والفكر والتربية والإعلام والاقتصاد، فلكل منهم رؤية وموقف ورأى يؤثر بطريقة أو بأخرى فى المشاركة فى الحل لهذه المشكلة أو التعبير عنها.

(د) الصعوبة النسبية فى القياس والضبط والتحكم والتنبؤ فى متغيراتها:

لأنها ترتبط بالإنسان الفرد وبالمجتمع ككل فى وقت واحد، وكلاهما سريع التغير من لحظة لأخرى، بالإضافة إلى أن أسباب المشكلة أو العوامل المؤدية إليها أو المتغيرات الاجتماعية ليست مستقلة تمامًا، وإنما تكون دائمًا هناك علاقات متبادلة فيما بينها.

(هـ) الارتباط والتفاعل مع المشكلات الاجتماعية الأخرى:

فالمشكلة الاجتماعية لا تعمل منفصلة عن المشكلات الاجتماعية الأخرى، وإنما ترتبط بها وتتفاعل معها، تؤثر فيها وتتأثر بها، فهى مترابطة ومتلازمة مع المشكلات الأخرى.

(و) ذات أبعاد مختلفة تؤثر فى مظاهرها ومدى تأثيرها:

فهى ترتبط بالماضى بما فيه من نتائج خبرات والحاضر بكل ما فيه من واقع، والمستقبل بكل ما فيه من آمال وطموحات، ومن ثم فهى ترتبط بالبعد التاريخى، ولا تتوقف المشكلة عند ارتباطها بالبعد التاريخى، وإنما ترتبط أيضًا بالبعد المكانى والقانونى والسياسى والاقتصادى...الخ.

٣- أبعاد المشكلة الاجتماعية:

عند التحدث عن أبعاد المشكلة الاجتماعية فيقصد به تحليل المشكلة الاجتماعية إلى محدداتها وعواملها والظروف المحيطة التى تسبب المشكلة أو تؤثر فى الظاهرة الاجتماعية، وعلى ذلك فأبعاد المشكلة الاجتماعية تتضح فى الآتى:

١- البعد التاريخى:

ويقصد به البعد الزمنى، أى الظروف والعوامل والقوى الزمنية التى ساهمت فى تشكيل المشكلة الحالية، فالمشكلة الحالية نتيجة لتفاعل تاريخى سابق، بكل ما فيه من عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية حدثت فى الماضى البعيد أو القريب، كذلك يساهم البعد الزمنى فى التنبؤ بمعالم المشكلة فى المستقبل لأن التاريخ ما هو إلا سلسلة من حلقات ثلاث:

- الماضى بما فيه من نتائج خبرات.
- الحاضر بكل ما فيه من واقع قائم يشعر به الفرد.
- المستقبل أو الأمل الذى يتطلع إليه الناس.

ومن خلال التاريخ نستطيع تتبع المشكلات من جذورها، ونبحث فى نموها ونردها إلى أصلها، ولكنى ننشئ جيلاً صالحًا مقدرًا لمسئولياته تجاه وطنه القومى، فلابد من تربيته تربية اجتماعية تأخذ فى اعتبارها ماضى المجتمع الذى نشأ وترعرع فيه، وأهداف الحاضر الذى يحياه، وآمال المستقبل الذى يعمل من أجل بنائه. فالزمن يسير فى اتجاه واحد إلى الأمام، إلا أنه متصل فى حلقاته الماضى والحاضر والمستقبل.

٢- البعد المكانى (الجغرافى):

يشكل هذا البعد أهمية لتحديد جوانب المشكلة فهو يسهم فى إمكانية المقارنة بين جوانبها فى الأقاليم المختلفة فى المجتمع، أو بين المجتمعات المختلفة: فمثلاً البطالة تختلف فى حجمها وأسبابها وأساليب علاجها فى مصر عن انجلترا عن فرنسا عن السعودية، وقد يختلف حجمها ووزنها فى الوطن الواحد، فمثلاً تختلف البطالة فى الريف عن المدينة، وفى الصعيد عن الوجه البحرى.

٣- البعد القانونى:

تنطلق أهمية القانون من حيث إنه تناول للحياة الإنسانية ذاتها، فالعلاقة قوية بين القانون والتربية باعتبارهما نظامين اجتماعيين ومن أدوات الضبط الاجتماعى فى المجتمع وهما يعملان معًا لخدمة أفراد المجتمع وتقدمهم ورقيهم وتتضح الغاية النهائية لهما من حيث الإصلاح ومواجهة المشكلات.

وإذا كانت طبيعة القوانين على اختلاف أنواعها، سماوية من عند الله أو وضعية من وضع الإنسان فى الأرض تمثل التشريع وتحدد العلاقات وتنظيمها فى صورة معايير أو مثل أو قيم أو قوانين اجتماعية تنظم الحياة الاجتماعية، وإذا كانت المشكلة الاجتماعية هى انحراف عن مسار وضعها عن الوضع الأمثل، لذلك فإن البعد القانونى يسهم فى مساعدتنا بالعوامل والأسباب، بالإضافة إلى الفارق بين الوضع المعيارى والوضع القائم للمشكلة، ومن ثم يمكن قياس هذا الفارق ومعالجته ومحاولة وضعه وإعادته إلى وضعه المعيارى عن طريق حل المشكلة الاجتماعية. إن حكم القانون هو أفضل النظم قدرة على تحسين نوعية الحياة فى المجتمع وفى حكم القانون توجد آليات عديدة للتغلب على مشكلات المجتمع.

٤- البعد السياسى:

تحتل المشكلات الاجتماعية مكانة هامة بين رجال السياسة فى أى مجتمع، لذلك يحاولون بذل أقصى جهد ممكن لحلها لتحقيق حالة من الرضا والكفاية والأمن لدى أفراد المجتمع لتعزيز مكانتهم السياسية، لذلك فالرجوع إلى البعد السياسى للمشكلة يسهم فى تحليل أوضاعها ورصد العوامل السياسية المؤدية للظاهرة والجهود المبذولة من القائمين على العمل السياسى تجاه المشكلة، ومدى اهتمامهم بها ودرجة أولويتها،

وغياب أو تجاهل البعد السياسى لتحليل أى مشكلة اجتماعية، إنما فى حقيقة الأمر يؤدى لغياب بعض معالمها الفاعلة، فإذا زاد عدد السكان بنسبة أكبر من نسبة زيادة الإنتاج القومى والدخل القومى يحدث نتيجة لذلك انخفاض مستويات المعيشة، لذلك يجب على السياسيين أن يخططوا اقتصاديًا واجتماعيًا للمدى الطويل بحيث تكون نسبة الدخل أعلى من زيادة السكان حتى ترتفع مستويات المعيشة.

٥- البعد الاقتصادى:

نكاد نجزم أن البعد الاقتصادى يمثل البداية والنهاية لأى مشكلة اجتماعية فسواء تمتع المجتمع بالرفاهية الاقتصادية، أو يعانى من الحرمان الاقتصادى كلاهما يؤدى لمشكلات اجتماعية، فالمشكلات الاجتماعية تتأثر بالبعد الاقتصادى فى مضمونها وتكوينها، والبعد الاقتصادى للمشكلة يضفى أضواء واقعية على مدى ارتباطها بهيكل الاقتصاد العام، ومدى تأثيرها بالمتغيرات الاقتصادية، وعلى ذلك يسهم فى وضوح الرؤية وتحليل المشكلة الاجتماعية، فمشكلات التعليم فى كثير من بلدان الوطن العربى معظمها لها أسباب اقتصادية سواء من حيث التمويل أو التكاليف أو العائد الاقتصادى من التعليم نفسه، وما يرتبط به من مشكلات سكانية وعجز فى ميزان المدفوعات يجعل المجتمع غير قادر على بناء المدارس اللازمة للتلاميذ واحتوائهم فى يوم دراسى كامل لعمل المدرسة أكثر من فترة وغير قادر على توفير مناخ مدرسى فعال. وخلاصة القول إن المشكلة الاجتماعية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالعوامل الاقتصادية، وهى من معالمها الرئيسية لذلك لابد من تعرف علاقة المشكلة الاجتماعية بالبعد الاقتصادى، وبصفة عامة تتصف الجماعات المتخلفة بالسلبية والتواكلية وانخفاض كفاءة العمل، واحتقار بعض الأعمال. فالتنمية هى النمو الذى يصاحبه التغيير والتغيير

بدوره اجتماعى وثقافى بقدر ما هو اقتصادى وهو يشمل الكم والكيف معًا، كما أن التنمية لا تتحقق لمجرد وجود العناصر السالبة مثل الموارد الطبيعية ورأس المال بل عن طريق الكائنات البشرية التى تمثل أدوات التغيير النشطة ويتحقق بفضلها استثمار الموارد المادية.

٦- البعد الاجتماعى:

يُعد البعد الاجتماعى لأى مشكلة بعدًا رئيسيًا هامًا لأن أى مشكلة اقتصادية أو ثقافية أو تعليمية أو سياسية...ألخ، لها بعدها الاجتماعى المتمثل فى السلوك الاجتماعى الذى سببها، ثم أثر المشكلة الاجتماعية على السلوك الاجتماعى العام للأفراد، فعدم الشعور بالمسئولية وضعف الانتماء القومى، واللامبالاة والفردية، والسرقة، والفساد، والرشوة، والنفاق، والتملق، واختلال الآداب العامة، وانتشار المخدرات، وفقدان القدوة الحسنة فى الشارع والمدرسة والمنزل، والسلبية الاجتماعية نتيجة حتمية لمشكلات اقتصادية وسياسية أدت فى محصلتها إلى هذه الأوضاع الاجتماعية المختلفة من السلوك التى تؤثر فى بعضها، وفى الأنظمة السياسية والاقتصادية بطريقة أو بأخرى، لذلك لابد من ربط المشكلة الاجتماعية بالبعد الاجتماعى فى أثرها على الحياة الاجتماعية للفرد والمجتمع.

٧- البعد الثقافى:

ويشمل هذا البعد الجانب الثقافى بكل ما فيه من مفاهيم وقيم وعادات وتقاليد ومعارف ومعلومات وبطبيعة الحال يتغير هذا البعد نسبيًا بتغير الأبعاد السابقة واللاحقة، ومن هنا تظهر عادات وقيم جديدة، وتختفى عادات وقيم قديمة.

٨- البعد التربوى:

ويقصد به الآثار الناتجة من المشكلة على مؤسسات التعليم وعلى وسائل الإعلام والأسرة ودور العبادة والنوادى، أى على مؤسسات التربية، وهى بلاشك تسهم فى حل بعض المشكلات، أو التخفيف من حدتها، بما تقدمه للمواطنين من حقائق ووقائع عن المشكلة وأساليب حلها، كما تتأثر بالمشكلات الاجتماعية مما يعوق حركة نموها وتطورها.

خامسًا- علاقة التربية بالمجتمع:

مما لاشك فيه أن تربية نظام اجتماعى معقد بداخله عدد من المؤسسات والوسائل تسعى لتحقيق أهدافه، فالأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية ووسائل الإعلام كلها مؤسسات داخل النظام الاجتماعى يحاول استثمارها لتحقيق أهدافه القريبة والبعيدة. لذلك فالأهداف التربوية (الغايات) لاتنبع من داخل هذه المؤسسات، بل من المجتمع الذى أنشأها وقام بتمويلها ورعايتها من أجل تحقيق أهدافه الحاضرة والمستقبلية، وطبقًا لما تنشده السلطة الحاكمة فى هذا المجتمع.

لهذا فالمجتمع الرأسمالى على سبيل المثال يوجه مؤسساته التربوية لتحقيق أهدافه، ولا يسمح داخل هذه المؤسسات التربوية بوجود أنشطة أو توجهات لا تتفق مع قيمه واتجاهاته الأساسية، لذلك فأهداف المؤسسات التربوية فى المجتمعات الرأسمالية أو الإسلامية أو اليهودية أو المسيحية، وتصميم المناهج وأنواع الأنشطة والممارسات التى تتم داخلها، بل وأساليب اختيار القائمين عليها وتقويمهم، كل ذلك لابد وأن يتناسب مع قيم واتجاهات المجتمعات وغاياته وتوازناته. من هنا يقال أن مؤسسات التربية (أى التربية) متغير تابع للمجتمع وبخاصة لنوع وطبيعة القوى

والعوامل الموجهة له اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا ودينيًا.

وعلى الرغم من أن التربية متغير تابع للمجتمع إلا أنها تستطيع إحداث تغييرات جزئية أو جذرية داخله بقدر كفايتها وجودتها، ووعيها وجهدها، والتزام وحرص إدارتها والقائمين على العمل بها. وفى أثناء حركة المؤسسات التربوية تتفاعل مع عدد من المؤسسات الأخرى، مثل المؤسسات الاقتصادية والسياسية، أى أن هناك تأثيرًا وتأثرًا يؤدى إلى إحداث تغيرات فى كل من مؤسسات التربية والمؤسسات الأخرى.

ويمكننا القول إنه لا يوجد مجتمع بدون تربية، ولا توجد تربية بدون مجتمع، فالعلاقات وصور التفاعل الاجتماعى هى التى تحقق للمجتمع قيمه وعاداته واتجاهاته التى تميز هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات الأخرى، كما أن التربية هى الوسيلة الأساسية فى تكوين الروابط الاجتماعية بين أفراد النوع البشرى حتى يكونوا مجتمعًا إنسانيًا، ويمكن القول إن ضرورة التربية بالنسبة للمجتمع تتضمن ما يأتى:

١- التربية تمثل القوة الفعالة فى توجيه التغير الاجتماعى:

فالسلطات الحاكمة وجماعات التوجيه الاجتماعى تستخدم التربية من خلال مؤسساتها، إما للحفاظ على نظام اجتماعى معين، أو لتثبيت نظام اجتماعى جديد، أو لتوجيه تطور اجتماعى فى ضوء أهداف معينة، إلا أنه إذا لم تعبر هذه السلطات وجماعات الضغط الاجتماعى عن رغبات الشعب فإنها فى استخدامها للتربية تضطر إلى الاعتماد على وسائل القسر والتنزييف فى تحقيق أغراضها، وبذلك تميل إلى التلقين وإلى تثبيت نوع معين مفروض من الأغراض دون الاهتمام بوسائل النقد والتحرر، والتربية قد تؤدى دورًا أخطر من هذا إذا تمكنت من توجيه النقد الاجتماعى من خلال تجنب التعبئة والقسر والحشد والتدريب الشكلى، وإذا ما اتسعت أغراضها لتشمل احترام

الأفراد واحترام حقوقهم داخل المجتمع.

٢- التربية لها دور هام فى الحراك الاجتماعى:

ويقصد به انتقال الفرد أو الجماعة من طبقة اجتماعية لأخرى، وهناك حراك اجتماعى رأس، ويتضمن حراك اجتماعى صاعد وآخر هابط بالإضافة إلى الحراك الاجتماعى الأفقى، وهو ما يحدث داخل نفس الطبقة الاجتماعية، ويرى البعض أن التربية تعوق الحراك الاجتماعى لأنها تسهم فى تجميد الوضع الاجتماعى الحالى. بينما يرى البعض الآخر أنها الوسيلة الوحيدة للحراك الاجتماعى للفقراء عن طريق مؤسسات التعليم، حيث يؤدى الحصول على الشهادة إلى العمل فى وظائف ذات عائد اقتصادى مناسب يسهم فى انتقال الفرد من طبقة اجتماعية أقل الى طبقة اجتماعية أعلى. ولكن هذه الأيام فى ظل بطالة المتعلمين، هل أصبح لها نفس الدور...؟

٣- التربية تسهم فى تحقيق الضبط الاجتماعى:

ويقصد بالضبط الاجتماعى ما تضعه الجماعة من معايير وقيود وتنظيمات تطبق على جميع الأفراد من أجل ضمان ممارسة الحرية للجميع دون أن يضر أى فرد بحرية الآخرين، وإذا كانت القوانين متعددة الأهداف والمجالات تحقق ما يسمى بالضبط الخارجى، أى الناتج عن خوف أو طمع فى قوة خارج الإنسان، بالرغم من ضرورته وأهميته، إلا أنه لا يكفى وحده، إذ لابد من الوجه الآخر للضبط وهو الضبط الداخلى، عندما يكون الوازع نابعًا من قناعات الفرد وضميره، وهنا يبرز دور التربية كأحد أهم القوى والوسائل التى تكون هذا الضبط الداخلى، وتزداد فاعليتها عندما تعتمد على مؤسساتها الدينية، ويرى علماء الاجتماع أن أهمية التربية فى الضبط الاجتماعى تعود إلى ما يأتى:

- إن التعليم الرسمى فى المجتمعات المعاصرة يهتم بتوصيل المعرفة المنظمة، وإكساب الفرد المهارات والخبرات العملية التى تسهم فى رفع مهاراته الحياتية، بحيث يتمكن من تحقيق توقعات الدور من شاغليه، أو أن يحقق لنفسه توقعاته التى تحكمها تطلعاته من شغل الدور، وبذلك تمكنه قدرته من تحقيق أهدافه وطموحاته من شغل الدور من خلال وسائل رسمية دون اللجوء لوسائل أخرى غير مشروعة.
- تسهم التربية فى تنظيم سلوك الفرد من خلال إكساب الفرد توقعات المجتمع السلوكية منه، وغرس قيم المجتمع ومعاييره واتجاهاته لدى الأفراد، ويتحقق ذلك من خلال مؤسسات التربية بشكل عام، ومؤسسات التعليم الرسمى بشكل خاص.
- تزويد أفراد المجتمع بالقيم والمعايير المعاصرة المناسبة للمعارف والمعلومات المستحدثة، بالإضافة إلى إكسابهم مكونات الثقافة المتوازنة، مما يسهم فى حل مشكلات الصراع بين القديم والحديث فى عملية تنشئة الأجيال، وبذلك تعمل التربية على توفير المناخ المناسب لدعم عوامل الضبط الاجتماعى.

والتربية بالمعنى الاجتماعى يرى البعض أنها تعنى المحافظة على المجتمع من خلال نقل التراث الثقافى والحفاظ عليه، بالإضافة إلى تمكين الأفراد من كل ما هو جديد ومستحدث فى الجوانب الإيجابية من الحياة، مما يحقق التوافق بين الحفاظ على أسس وقيم المجتمع المتضمنة فى تراثه، وبين الجديد والمستحدث الذى يسهم فى تقدم ورقى المجتمع، ومما سبق يمكن القول "إن التربية هى عملية إعداد وتشكيل الفرد الإنسانى فى مجتمع معين خلال فترة زمنية محددة عن طريق إكسابه القيم والمثل العليا وأسس

المعلومات والمعارف السائدة التى تمكنه من التكيف مع البيئة المحيطة، بحيث يؤثر فيها ويتأثر بها بطريقة إيجابية"، ومن هذا المفهوم يتضح الآتى:

١. التربية عملية إنسانية، فهى تحدث للإنسان ويقوم بها الإنسان فهم تتم على الإنسان بواسطة الإنسان، ومعنى هذا أنه قد يكون هناك تدريب للحيوان ولا تكون هناك تربية، فالحيوان لا يملك القدرة على نقل خبراته إلى الأجيال التالية.

٢. التربية متغيرة، فهى تختلف من مجتمع لآخر، ومن فترة لأخرى بالنسبة لنفس المجتمع، فالمجتمعات الإنسانية فى تغير مستمر بل إن الشئ الوحيد الثابت هو التغير.

٣. التربية لا تشتق من فراغ ولكنها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالقيم والمثل العليا والخبرات السائدة فى المجتمع الذى توجد فيه، فالمجتمع هو الوعاء الذى يحتوى التربية فى داخله.

٤. التكيف كغاية للتربية عملية ذات شقين هما: الفرد والبيئة المحيطة، فالفرد يحاول أن يكيف البيئة التى يعيش فيها لتحقق له حاجاته البيولوجية والاجتماعية والنفسية، وفى نفس الوقت يتكيف هو مع ظروف البيئة فيعدل من هذه الحاجات لتتفق مع واقع البيئة، أى أن التكيف عملية تأثير وتأثر إيجابية بين الفرد والبيئة كل يؤثر فى الآخر ويتأثر به.

وإذا كان ما سبق تناوله يعكس معنى التربية بمفهومها الواسع والشامل الذى يتضمن جميع الجهود المبذولة، والتى تستهدف تنمية الإنسان المواطن فى جميع جوانبه الجسمية، والنفسية، والعقلية، والفكرية، والعقائدية، والترويحية، بهدف مساعدته على التكيف مع نفسه، والتكيف مع مجتمعه، فإنها بهذا المعنى الأكثر اتساعًا، إنما هى تعنى عملية اجتماعية

وأكثر شمولاً تضم جميع مؤسسات التربية التى تلعب دورًا هامًا فى تكوين مفاهيم المواطنين وأفكارهم والتأثير على اتجاهاتهم وعاداتهم والمؤسسات التربوية يذهب إليها بعض الأفراد مجبرين، مثل بعض التلاميذ عند ذهابهم إلى المدارس والطلاب إلى الجامعات والبعض يتعامل معها باختياره الحر، مثل مشاهدة التليفزيون، وسماع الإذاعة، وقراءة الصحف والمجلات، كما أن خطورة ما تقدمه هذه المؤسسات تكمن فى أن ما تقدمه من مواد يكون محببًا إلى النفس، فما يقدم من برامج ترويحية وتعليمية وتثقيفية يؤثر على أفكار الناس ومعتقداتهم وسلوكهم، فتتغير المفاهيم وتتكون العادات وتسهم فى تكوين رأى عام نحو القضايا والمشكلات الاجتماعية.

وأنشطة المؤسسات التربوية لا يقتصر مشاهدتها والتعامل معها والتأثر بها على مرحلة عمرية معينة للأفراد، ولكن تشمل جميع أفراد المجتمع بصرف النظر عن مراحلهم العمرية، ومعتقداتهم وأفكارهم، فهى تقدم الأنشطة والبرامج التربوية لجميع الناس، مما يزيد من تأثيرها التربوى، وبهذه الرؤية الشاملة للتربية، نجد أنها من الطبيعى أن تلعب دورًا هامًا بالنسبة للمشكلات الاجتماعية والعكس صحيح، فإن المشكلات الاجتماعية تؤثر أيضًا على العمل التربوى فى هذه المؤسسات، فالأفراد الذين يعملون فى هذه المؤسسات التربوية ويقومون على تحقيق أهدافها جزء من المجتمع بمشكلاته التى تؤثر فيهم وتعوق تلبية احتياجاتهم، وتؤثر فى ولائهم وانتمائهم كل ذلك يعكس حالة التأثير والتأثر بين المشكلات الاجتماعية ومؤسسات التربية، لذلك تنشأ علاقة ذات أثر فعال وذات دور ووظيفة من حيث درجة التأثير. فالتربية قد تؤثر فى المشكلات الاجتماعية وهى فى هذا المقام تقوم بدور الفاعل

أو المتغير المستقل والعكس صحيح، فإن المشكلة الاجتماعية تؤثر أيضًا على التربية، فتتغير وتتأثر فلسفتها وسياستها ومناهجها وكتبها، ومن ثم فإن التربية تقوم بدور المتغير التابع. وبذلك يمكن القول إن العلاقة بين التربية ومشكلات المجتمع هى علاقة تأثير وتأثر، أو مثير واستجابة، أو فاعل ومفعول به، ومن هنا فهى علاقة تفاعل وتلازم وتتابع فى حركة وإطار دائرى دائم ومتصل ومستمر.

والواقع لا يمكن القول معه بإن التربية وحدها تستطيع أن تحل كل مشكلات المجتمع، أو حتى مشكلة واحدة منها، ولكن نستطيع أن نقول إنه إذا وجهت جهود مخلصة من خلال العمل التربوى والأنشطة والبرامج المدرسية وغير المدرسية، فإنه سوف يكون للتربية دور إيجابى فى حل مشكلات المجتمع، أما إذا أهملت التربية ولم تأخذ العناية الواجبة لها، وترصد لها الاعتمادات المناسبة، وتوضع لها فلسفة واضحة فإنها سوف تقف موقف المتفرج لا حول ولا قوة لها، بل تتعدى هذا لتشكل قوى سالبة تعوق بناء الإنسان، وتعوق حركة التقدم والتطور فى المجتمع، وبالنسبة لتأثير التربية على مشكلات المجتمع يمكن أن ندركه من خلال الآتى:

١. أنشطة المؤسسات التربوية وبرامجها تستطيع التربية من خلالها أن تبصر الأطفال والشباب والكبار على حد سواء بمشكلات المجتمع وأبعادها وأسبابها وحلولها المقترحة، ودور كل فرد من أفراد المجتمع فيها، وعلى سبيل المثال مشكلة السلبية الاجتماعية، عمالة الأطفال، أطفال الشوارع، كلها فى حاجة إلى جهد تربوى للوصول بالجمهور إلى أداء سلوكى مناسب يحترم القانون ويطبقه، ويحترم حقوق الآخرين من خلال تغيير فى مفاهيم وأفكار واتجاهات الناس، كل ذلك لا يمكن أن يتم بواسطة مؤسسة

تربوية واحدة هى المدرسة أو الجامعة، ولكن يمكن أن يتحقق ذلك من خلال تعاون جميع مؤسسات التربية فى هذا المجال من خلال تربية وقائية تشخص الواقع وتحدد نقاط الضعف، وتدعم نقاط القوة وتسهم فى تطبيق الآليات والإجراءات التى تقضى على الظاهرة السلبية.

٢. تكوين رأى عام مستتير يسهم فى حل المشكلات، مع عدم الإثارة أو التشكيك عن طريق تقديم المتناقضات، لذلك لابد من تقديم القدوة الحسنة من خلال البرامج والأنشطة المتنوعة التى يقدمها المجتمع، والتى تساعده على فهم مشكلاته والمشاركة فيها.

٣. بث روح الشعور الوطنى والانتماء القومى من خلال البرامج والأنشطة التعليمية والتربوية.

٤. إقناع القائمين على العمل التربوى بأدوارهم وإيمانهم بهذه الأدوار لأنهم يمثلون دور المرشد والموجه والقائد فى تنوير المواطنين وتكوين وعيهم بمشكلاتهم.

سادسًا- أهمية دراسة التربية ومشكلات المجتمع:

تناول التربية ومشكلات المجتمع يهدف إلى توضيح العلاقة بين التربية ومشكلات المجتمع، وكيف يمكن للتربية الإسهام بدور فعال فى علاج هذه المشكلات، وتخفيض هذه التوتورات، ومن الطبيعى أنه فى كليات التربية فى انجلترا – مثلا – يدرس الطلاب مشكلات تتصل بالمجتمع الإنجليزى، وهكذا بالنسبة للمجتمع الكويتى، أو السعودى، أو الماليزى،....ألخ. أما فى مجتمعنا العربى فمادة "التربية والمشكلات" تركز على مشكلات مثل الأمية، أطفال الشوارع، التنمية، الهجرة، السلبية الاجتماعية ودور التربية فى التوصل لحلول تتناسب مع المجتمع العربى بكل خصوصياته وأنساقه

وتحدياته وطموحاته، ومن الطبيعى أن طرق العلاج والحلول المناسبة للمجتمع المصرى لا تناسب مجتمعات أخرى لأن القوى والعوامل المؤثرة فى هذه المشكلات تختلف وطبيعة العلاقة بين الأفراد ووزن المؤسسات يختلف، لذلك تجد أن مادة "التربية ومشكلات المجتمع" أقرب للتحديد والخصوصية، والتركيز فيها يكون على قضايا حية ومشكلات ساخنة بقصد توضيح تفاعلها مع التربية، ثم دور التربية فى إيجاد حلول مباشرة وغير مباشرة قريبة وبعيدة، فعندما تعالج مشكلة الزيادة السكانية سنجد تناسبًا عكسيًا بين عدد سنوات تعليم الأم والأب وعدد الأولاد، فكلما زادت عدد سنوات التعليم لكل من الأب والأم كلما قل عدد أطفال الأسرة، ومن خلال المناقشة والتحليل نتوصل فى تناولنا "التربية والمشكلات" إلى تقديم بعض الحلول والعلاجات، والمقترحات والتوصيات التى تسهم فى القضاء على المشكلة، لذلك كان الهدف من تناول هذه القضية عند بداية تناولها مع مطلع القرن العشرين كان هدفًا أخلاقيًا إصلاحيًا، فالعاملون فى هذا الفرع كانوا يميلون إلى إضفاء عنصر أخلاقى على النظام التعليمى، ومثل هذا الاتجاه كان مبنيًا على أن العلوم الاجتماعية يمكن أن تضفى مسحة أخلاقية توجيهية على أهداف التربية وقيمها وفلسفتها ويمكن القول إن التربية والمشكلات تمثل أحد الجسور الممتدة بين علم الاجتماع والتربية لبحث مشكلات النظام التربوى من منظور علم الاجتماع فى إطار علم اجتماعيات التربية، أو علم اجتماع التربية (Sociology of Education) لذلك فهناك مجموعة من المبررات تفرض ضرورة دراسة المعلم للتربية والمشكلات تتمثل فى الآتى:

١- تسهم فى فهم المعلم لتفاعل التربية مع النظم الأخرى فى المجتمع:

فالنظام التربوى وثيق الصلة بالنظم المجتمعية الأخرى ماضيًا وحاضرًا ومستقبلاً يؤثر فيها ويتأثر بها، ومن خلال دراسة مشكلات المجتمع يتحدد دور التربية والنظم الأخرى تجاه المشكلات من حيث أسبابها وإمكانات الوقاية منها وأساليب علاجها بحيث تقوم التربية بدور المنسق والمرشد والموجه لآليات التعامل مع المشكلات من خلال فهم كيفية تفاعل التربية كنظام مع سائر نظم المجتمع لمواجهة المشكلة، وكيف يمكن إثراء هذا التفاعل وزيادة فاعليته، وكيف يمكن تقليص سلبياته ونقاط ضعفه، بحيث يدرك المعلم هذه الأبعاد فيتمكن من توجيه وإرشاد وتوعية طلابه بهذه الأبعاد، وهو يتناول موضوعها من خلال المنهج المدرسى، أو من خلال الأنشطة والبرامج الأخرى التى تتم داخل المدرسة أو خارجها، كما أن تناول هذه الموضوعات بواسطة المعلم يسهم فى توجيه طلابه نحو الحلول المناسبة لمعالجة المشكلة، وكذلك تجنب الأسباب المؤدية إليها.

٢- تسهم فى فهم المعلم لتفاعل المدرسة مع المؤسسات التربوية الأخرى:

إذا كان على المعلم إدراك دوره تجاه المشكلات الاجتماعية كجزء من النظام التربوى فإن فهم دور المدرسة كمؤسسة تربوية، وكيف تتفاعل مع سائر المؤسسات التربوية الأخرى وغير التربوية، التعليمية وغير التعليمية، يسهم فى زيادة فهم ووعى المعلم بدوره من خلال دور المدرسة التى يعمل فيها، بالإضافة إلى ترجمة وعيه وفهمه إلى إجراءات سلوكية من خلال خطط وبرامج ومشروعات واقعية تترجم على أرض الحقيقة. فكيف يمكن للمدرسة الإسهام فى علاج المشكلة السكانية؟ وكيف يمكن لها الإفادة من

إمكاناتها فى علاج مشكلة البطالة؟ وكيف يمكن لها الإسهام فى القضاء على مشكلة الأمية؟ وكيف تقضى على مشكلة عمالة الأطفال من خلال تقليص ظاهرة التسرب؟ وكيف يمكن إسهام المدرسة فى تمويل نفسها ذاتيًا؟ وكيف يمكن الارتقاء بالمستوى المهارى للطلاب؟ كلها آليات وإجراءات يستطيع المعلم القيام بها من خلال تعاون المدرسة وتفاعلها مع المؤسسات التربوية الأخرى، كالأسرة ودور العبادة، ووسائل الإعلام.

٣- تساعد المعلم فى تعرف دوره الاجتماعى:

فدور المعلم فى المدرسة دور وظيفى اجتماعى فعليه تحويل دوره إلى نمط قيادى وتوجيهى وإرشادى يسهم فى ترجمة ما يقوم بتعليمه لطلابه إلى إجراءات سلوكية لا تقتصر على الحفظ والتلقين والنجاح فى الامتحانات آخر العام، ولكن إلى ممارسات حياتية يومية تسهم فى إشباع احتياجاتهم وتمكنهم من مواجهة مشكلاتهم الحياتية، وتثبت فيهم القدرة على التفاعل الخلاق مع المجتمع، وتربط ما يتعلمه التلميذ بكيفية النجاح فى الحياة والتعامل مع مشكلاتها، فكلما كان ما يقوم المعلم بإكسابه لطلابه وثيق الصلة بحياتهم كلما تمكنوا من التعامل مع مشكلاتهم بموضوعية وقدرة على إيجاد الحلول المناسبة لها.

٤- تفسير سلوك أفراد المجتمع تجاه المشكلات:

إن دراسة المعلم للمشكلات الاجتماعية تمكنه من تعرف سلوك أفراد المجتمع تجاه المشكلات، والتى تؤدى إلى زيادة حدة المشكلة أو بدايتها أو إعاقة الوصول للحلول المناسبة لها، مثل مشكلة السلبية الاجتماعية، فمعرفة المعلم للسلوكيات المؤدية إلى هذه المشكلة فى كافة المجالات الحياتية تمكنه من رصد الممارسات المسببة للمشكلة والسلوكيات المترجمة لها على أرض الواقع، لذلك يتمكن المعلم من توجيه طلابه إلى

السلوكيات الإيجابية وتعديل السلوكيات السلبية المسببة للمشكلة، وأيضًا اختلاف السلوكيات من بيئة لأخرى ففهم المعلم للثقافة المحلية وتحليله لها تجاه كل مشكلة يمكنه من التعامل مع كل بيئة بما يناسبها، فما يناسب بيئة الحضر يختلف عن الريف، وما يناسب التعامل مع مشكلة الأمية فى بيئة ذات مستوى اقتصادى وثقافى مرتفع يختلف عن التعامل مع نفس المشكلة فى بيئة ذات مستوى اقتصادى وثقافى متدنى.

٥- مساعدة المعلم على المشاركة فى حل مشكلات مجتمعه:

فمنظومة التربية لا يمكنها الوقوف موقف المتفرج من مشكلات مجتمعها، وهى المسئولة عن نقل تراثه الثقافى والحفاظ عليه، وتجديده وبث الولاء والانتماء فى أفراده، وتمثل المدرسة أحداهم مؤسسات التربية التى تقوم بهذا العمل، وإدراك المعلم لمشكلات المجتمع يسهم فى استثمار طاقات بشرية هائلة فى التصدى للمشكلات التى تعوق المجتمع عن الرقى والتقدم، كما أنها تسهم فى إيجاد حلول مبنية على أسس علمية لمواجهة المشكلات كما تسهم فى تبصير الطلاب والمجتمع المدرسى بهذه المشكلات، كما أن مساعدة المعلمين فى المشاركة فى حل مشكلات مجتمعهم تسهم فى تكوين رأى عام مستنير تجاه هذه المشكلات مما يسهم فى تقليصها والقضاء عليها خاصة وأن المدارس والمعلمين يمثلون المؤسسات والأفراد الأكثر انتشارًا وتغلغلاً فى جميع أنحاء المجتمع، كما أن المعلم يتعامل مع أفراد فى مرحلة التشكيل والتكوين، تنقصهم الخبرة والمعرفة، ولديهم حب الاستطلاع ويشغل بالهم كثير من القضايا والأمور التى يحتاجون إلى تفسيرها وكشف مسبباتها، والمعلم هو القدوة والشارح والمفسر ومصدر المعرفة الأول بالنسبة لهم فى مجتمعنا حتى الآن، مما يمكنهم من التأثير على ثقافة الأجيال، وتشكيل الصورة العامة لثقافة المجتمع التى تمكنه من علاج مشكلاته.

الفصــــل الثانـى
مشــكلة البطالة

- مقدمــة.

أ- مشـكلة البطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى.

ب- هل البطالة مشـكلة؟

ج- مفهوم البطالة.

د- أنواع البطالة.

ه- أسباب البطالة.

و- دور التربية فى مواجهة مشـكلة البطالة.

مشكلة البطالة

مما لاشك فيه أن أى مجتمع يرغب فى رفع درجة المواطنة لدى سكانه فعليه بالاهتمام بحقوقهم من خدمات تعليمية وصحية واجتماعية ورعاية، وفوق ذلك توفير فرص العمل ومرافق البنية الأساسية، لينصهر السكان فى بوتقة النظام، فالاستثمار فى الخدمات الاجتماعية، لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، لا يعود بالفائدة على المنتفعين منها فحسب، وإنما يستفيد منها المجتمع بأسره، والإنسان فى حاجة إلى شعور قوى بالأمن من تجاه مقومات حياته: أمنه على دينه، ونفسه، وعرضه، وماله، وأسرته، وبلده، فالأمن أمر ضرورى فى حياة الإنسان، ومن ثم يجب الاهتمام بتوافر كل ما يحققه ويجلبه من أجهزة وقيم وتنظيمات وسياسات. ولكى يتحقق الأمن الاجتماعى يجب التركيز على ثلاثة أبعاد تلبى احتياجات أساسية للمواطن، وهى:

- الحق فى الحصول على الغذاء، باعتباره وسيلة استمرار لحياة الإنسان المستفيد من هذا الحق.
- الحق فى التعليم، باعتباره وسيلة للحصول على العمل المناسب.
- الحق فى الرعاية الصحية، باعتبارها وسيلة للاستمتاع بالحياة.

وهذا الترتيب لا يعنى ترتيبًا هرميًا لهذه الحقوق، بل هو وسيلة لإثبات حقوق يعتبر التمتع بحد أدنى منها أمرًا ضروريًا لبقاء الأفراد والشعوب.

فالحق فى الحصول على الغذاء المناسب هو حق ملازم للعدل الاجتماعى، مما يستلزم اعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية متوازنة، ولا يعنى الحصول على الغذاء توزيع المساعدات بقدر ما يركز على الحق فى توفير فرص العمل لكل قادر عليه، من خلال: إدارة موارد الدولة، وتوجيه

الاستثمار لإيجاد فرص العمالة الكثيفة العدد، ومشاركة القطاع الخاص الرسمى وغير الرسمى فى توفير فرص العمل، وإيجابية أفراد المجتمع فى عمل مشروعات صغيرة وغير ذلك من الآليات التى تجعل من توفير فرص العمل مسئولية جميع أفراد المجتمع ومؤسساته.

من هذا المنطلق تعد مشكلة البطالة من المشكلات الاجتماعية التى يجب الاهتمام بمواجهتها وخاصة فى ظل تزايد حجم المشكلة على المستويين الكمى والكيفى، وهذا ما سوف نتناوله.

أ- مشكلة البطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى:

أولاً- على المستوى العالمى:

تشير الإحصاءات إلى أن وضع البطالة فى العالم مع بداية القرن الواحد والعشرين سيئًا، فقد قدرت منظمة العمل الدولية حجم البطالة فى نهاية عام ٢٠٠٠ بحوالى (١٦٠) مليون وبزيادة قدرها (٢٠) مليون عما كان سائدًا قبل ذروة الأزمة الآسيوية فى عام ١٩٨٩، كما أن ما يقرب من (٢ , ١) بليون نسمة يعيلهم (٥٠٠) مليون عامل بما يتحصلون عليه من أجور مقابل عملهم، وفى الصين أكبر دولة من حيث عدد السكان بلغ متوسط معدل البطالة نحو (٢ , ٤٪) من قوة العمل خلال الفترة من (٢٠٠٠: ٢٠٠٥)، كما بلغت البطالة فى منطقة اليورو (٢ , ٩٪)، وبلغت (٥ , ٥٪) فى أمريكا وبلغت (٤ , ٦٪) فى العالم عمومًا خلال نفس الفترة وأصبح معدل البطالة فى العالم (٢ , ٦٪) فى عام ٢٠١٠.

ثانيًا- المستوى القومى (العربى):

يشير التقرير الاقتصادى العربى الموحد الصادر فى ٢٠٠١ إلى أن معدل البطالة فى العالم العربى يصل إلى ٢٠٪ من اجمالى القوى العربية

العاملة، أى ما يعادل (١٩) مليون فردًا، وتتباين معدلات البطالة فيما بين الدول العربية بشكل كبير، ففى موريتانيا بلغ معدل البطالة (٢٩٪) للذكور، (٤٢٪) للإناث، وفى السودان (١٢٪) للذكور، و(٢٤٪) للإناث، وفى المغرب (١٥٪) للذكور، و(٢٢٪) للإناث، وفى تونس (١٤٪) للذكور، و(٢٣٪) للإناث، وفى البحرين (١٢٪) للذكور، و(٢٥٪) للإناث، ومن الملاحظ أن معدلات البطالة بين الإناث تصل إلى ضعف المعدلات بين الذكور فى عدد من الدول العربية، ومن الجدير بالذكر أن البطالة آخذه بالتزايد بشكل مضطرد بين الشباب المؤهلين الداخلين الجدد لسوق العمل، كما أن معدلات البطالة لهذه الفئة آخذه فى الارتفاع فى الأعوام الأخيرة فى بعض دول الخليج العربى، حيث تصل نسبة البطالة إلى (٥٧٪) من بين الشباب، كذلك لا تزال نسبة الشباب من بين العاطلين مرتفعة فى كل من الأردن وفلسطين وسوريا ومصر وتونس والجزائر حيث تتراوح ما بين (٤٠٪ : ٦٠٪). ويقدر متوسط البطالة فى الدول العربية بحوالى (٦ , ١٤٪) وهو ما يمثل أكثر من ضعف متوسط معدل البطالة فى العالم الذى بلغ نحو (٢ , ٦٪) فى عام ٢٠١٠، ويقدر عدد العاطلين عن العمل فى الدول العربية بحوالى (٢ , ١٤) مليون عاطلاً، ولقد تجاوز معدل البطالة لذلك العام (٨٪) فى كل من الأردن، الجزائر، فلسطين، تونس، المغرب، ومصر، بينما سجلت دول مجلس التعاون الخليجى معدلات بطيئة متدنية، وتجدر الإشارة إلى أن معدلات البطالة بين المواطنين ترتفع فى كل من الإمارات والسعودية حيث تبلغ (١٤٪)، (٥ , ١٠٪) على التوالى.

وبالرغم من إحراز عدد من الدول العربية بعض التقدم خلال السنوات الأخيرة فى تخفيف مستويات البطالة بفضل تراجع معدلات الخصوبة وعدد السكان فى سن العمل، إلا أن استمرار نمو القوى العاملة بمعدلات مرتفعة، وتزايد عدد الداخلين الجدد لسوق العمل سيضاعف من الضغوط على أسواق العمل العربية، كما سيضاعف من تلك الضغوط أيضًا المستويات المتدنية لمعدلات نمو التشغيل، وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية بلغت هذه المعدلات (٥ ,٢٪) فى دول شمال إفريقيا، (٩ ,٢٪) فى دول المشرق العربى، ويبقى هذا المستوى المتواضع لتوفير الوظائف الجديدة غير كاف لمواجهة النمو الهائل فى قوة العمل العربية، خاصة مع بقاء حصة القطاع الخاص فى التشغيل فى بعض الدول العربية محدودة وغير قادرة على التعويض عن القطاع العام فى احتواء الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

وينعكس تأثير الضغط الديموغرافى على أسواق العمل فى الدول العربية من خلال المعدلات العالية لمشاركة القوى العاملة، أى نسبة الناشطين اقتصاديًا إلى اجمالى السكان فى سن العمل، خاصة بين البالغين الذكور، والتى تبلغ حوالى (٧٩٪)، وتمثل أكثر من ضعفى متوسط نسبة مشاركة المرأة وتقدر نسبة الذين لم يسبق لهم العمل بحوالى (٧٠٪) من العاطلين فى الدول العربية المتوفرة منها بيانات، وبقدر متوسط حصة الشباب بين العاطلين عن العمل بحوالى (٨٤٪) وتجدر الملاحظة أيضًا أن نسبة متوسط معدلات البطالة بين الشباب فى دول المنطقة تبلغ أربعة أضعاف متوسط معدلات البطالة بين الكهول، ويؤكد تركز البطالة فى أوساط الشباب وطالبى العمل الذين لم يسبق لهم العمل، وحاملى الشهادات الجامعية والذين يمثلون حوالى ربع العاطلين فى الدول العربية، على الضرورة الملحة لدعم الدول العربية لقدراتها على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل وخاصة الشباب المتعلمين منهم.

وتعكس التقديرات الأولية أن نمو معدلات التشغيل قد ترافق مع نمو متواضع جدًا فى إنتاجية العمل، التى تبلغ متوسط نموها (٤,٢٪) فى دول شمال إفريقيا، (٣,٠٪) فى دول المشرق العربى، وهذا يؤكد التحدى المزدوج الذى تواجهه الدول العربية من حيث إيجاد فرص عمل كافية من ناحية، وذات نوعية وإنتاجية عالية. من ناحية أخرى وذلك للتمكن من مواجهة التحدى على مستوى تحسين التنافسية فضلاً عن ضمان ملاءمة الوظائف المستحدثة وقابليتها للاستدامة، ويعد استمرار الوضع الحالى لأسواق العمل فى معظم الدول العربية يمكن أن يؤثر سلبًا على طموحات الشباب وينشر اليأس بينهم، مما يمثل تهديدًا للاستقرار والسلم الاجتماعى، وهذا يدعو إلى تكثيف الجهود من أجل إتباع نهج تنموى يركز على توفير فرص العمل كهدف رئيسى وجعل النمو مدرًا لمواطن الشغل ويمكن أن يساعد فى هذا التوجه إيجاد بيئة أعمال مساندة ومناخ استثمار ملائم، وربط المنظومة التعليمية والتدريبية باحتياجات سوق العمل، وتحسين كفاءة برامج تشغيل الشباب القائمة حاليًا، والنهوض بدور مكاتب التشغيل كوسيلة ناجحة للربط بين العرض والطلب، واستخدام أدوات وسياسات التحفيز بشكل مدروس.

وفى المجتمع المصرى يلاحظ ارتفاع معدلات البطالة فى الريف عن الحضر حيث تراوحت ما بين (٥,٩٪) للريف مقابل (٤,٦٪) للحضر عام ١٩٧٦، وللريف (٤,١٢٪) مقابل (٢,٩٪) للحضر عام ١٩٨٦، وللريف (٢,٩٪) مقابل (٩,٨٪) للحضر عام ٢٠٠١، وترتفع معدلات البطالة بين الإناث إلى نحو (٢٦٪) فى الريف مقابل (٧,١٥٪) فى الحضر، وارتفاع بطالة الإناث بالريف المصرى قد يرجع إلى ارتفاع معدلات الأمية بينهن بقيم تتراوح بين (٥,٣٨٪) فى الحضر، (٣,٧١٪) فى الريف عام ٢٠٠١،

بالإضافة إلى قصور معدلات التنمية عن استيعاب عمالة جديدة بالريف المصرى، وقد أسهم ذلك فى ارتفاع معدلات الهجرة الريفية إلى الحضر بحثًا عن حياة أفضل.

ب- هل البطالة مشكلة:

البطالة تمثل قصور فى تحقيق الغايات من العمل فى المجتمعات البشرية، وحيث إن الغايات من العمل متعددة وإيجابية، لذلك يعد معوق تحقيقها من المشكلات سواء على المستوى المحلى أو القومى أو العالمى، ومن الآثار المترتبة على البطالة ما يأتى:

١. حرمان المتعطلين من الكسب المشروع.
٢. الحرمان من العمل كمصدر العيش الأساسى للغالبية العظمى من الناس.
٣. تؤدى إلى التفكك الاجتماعى.
٤. تسهم فى تأخير سن الزواج.
٥. تسهم فى انتشار الأنشطة السلبية.
٦. هدر للطاقات القادرة على العمل.
٧. ارتفاع متوسط الإعالة داخل المجتمعات.
٨. تسهم فى زيادة نسبة الجرائم كالسرقة والتعاطى المخدرات.
٩. تسبب بعض الأمراض النفسية للمتعطلين.
١٠. تفاقم قصور الإنتاج عن إشباع الحاجات الإنسانية خاصة فى المجتمعات النامية.
١١. قصور القدرة الإنسانية عن الوفاء بأحقية البشر فى حياة كريمة.
١٢. تسهم فى انتشار الفقر بين الأفراد والمجتمعات.
١٣. تزايد اعتماد المجتمعات النامية على القروض والمعونات.

١٤. تزايد نسبة الأمية.
١٥. تزايد نسبة الأمراض.
١٦. تمثل البطالة تهديد للثقة بين المجتمع والأفراد.
١٧. تمثل البطالة إخلال بأصول العقد الاجتماعى بين المجتمع والفرد.

مفهوم البطالة:

هى الجزء من قوة العمل الذى يبحث عن العمل ويرغب فيه، بل ويبحث عنه عند مستويات الأجور السائدة ولا يجدونه، ويمكن أن يكون هؤلاء المتعطلون قد سبق لهم العمل أو داخلين جدد لسوق العمل، ويعنى ذلك اختلال التوازن ما بين العرض والطلب فى سوق العمل.

ويرى البعض أنها بقاء العامل خارج نطاق العمل المنتج رغم قدراته على العمل، وهى أيضًا وجود أشخاص قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه وباحثين عنه ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلوبين، وذلك فى مجتمع معين فى فترة معينة.

ويمكن القول إنها عدم توافر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه فى مهنة مع استعداداته وخبراته وذلك نظرًا لحالة سوق العمل.

ج- أنـواع البطالة:

١- البطالة السافرة:

وهى حالة التعطل الظاهر التى يعانى منها جزء من قوة العمل المتاحة، أى وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى، ولهذا فهم فى حالة تعطل كامل لا يمارسون أى عمل، وتظهر بشكل واضح فى فائض العرض فى سوق العمل مقارنة بالطلب عليه.

٢- البطالة المقنعة:

وهى الحالة التى يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعنى وجود عمالة زائدة أو فائض، نحو إزاء فئة من العمالة تبدو من الناحية الظاهرية أنها حالة عمل أى أنها تشغل وظيفة وتتقاضى عنها أجرًا ولكنها من الناحية الفعلية لا تعمل ولا تضيف شيئًا إلى الإنتاج، وهى أيضًا إشغال فائض العمل فى أى مجالات حتى ولو كانت عديمة الجدوى. ومن أمثلتها بطالة القطاع الزراعى، وبطالة الموظفين فى الوظائف العامة.

٣- البطالة الإجبارية:

وهى الحالة التى يتعطل فيها العامل بشكل جبرى أى من غير إرادته أو اختياره، وهى بسبب تسريح العمال أى الطرد من العمل بشكل قهرى رغم أن العامل راغب فيه وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد، وقد تحدث البطالة الإجبارية عندما لا يجد الداخلون الجدد لسوق العمل فرصًا للتوظف رغم بحثهم الجدى عنها وقدرتهم عليها وقبولهم لمستوى الأجر السائد.

٤- البطالة الاختيارية:

وهى الحالة التى يتعطل فيها الفرد بمحض إرادته واختياره مثل تقديم الاستقالة من العمل الذى كل يعمل به إما لعزوفه عن العمل أو للبحث عن عمل أفضل بأجر أعلى وظروف أفضل، فقرار التعطل أو عدم العمل هنا اختيارى لم يجبره عليه صاحب العمل.

٥- البطالة الموسمية:

وهى تحدث عادة فى المجتمع الزراعى أو العمالة المؤقتة فى الجامعات والمدارس، حيث يكون الطلب للعمالة موسميًا، وقد يعود إلى التغير فى العمل أثناء العام يسببه تغيرات طقسية أو موسمية فى الموارد.

٦- البطالة الدورية:

وهى الحالة التى ترتبط بالنشاط الاقتصادى بجميع متغيراته، حيث لا يسير على وتيرة واحدة منتظمة، بل تواجهه فترات صعود وهبوط دورية طبقًا للنشاط الاقتصادى وهى تخلق حالة بطالة مؤقتة تعود إلى العمل باستعادة النشاط الاقتصادى لحيويته.

٧- البطالة الجزئية:

وهى الناتجة عن اضطرار بعض أفراد قوة العمل للتنقل من وظيفة لأخرى أو من عمل آخر، مما يضطرهم إلى البقاء متعطلين خلال فترة الانتظار.

٨- البطالة المستمرة:

وهى الحالة التى يكدح فيها العامل طول يومه ولكن عمله لا يكون منتجًا إنتاجًا كافيًا ويتضح ذلك فى انخفاض أجره انخفاضًا شديدًا.

٩- البطالة المزمنة:

وهى التى تظهر بشكل مستمر نتيجة لجمود الاستثمار (أى عدم مرونته) فى الجهاز الإنتاجى ومن حيث نطاقه وتنوعه، وذلك لضآلة رؤوس الأموال العينية وقلة الاستثمارات الأساسية وقلة المدخرات وضيق نطاق السوق وغير ذلك.

١٠- البطالة الطارئة أو العارضة:

وتحدث فى الصناعة أو الزراعة فى حالات الطوارئ التى تسبب توقف العمل.

١١- البطالة الاحتكاكية:

وهى التى تحدث بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق والمهن المختلفة وتنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديهم فرص العمل التى من الممكن أن تؤدى إلى أن تطول فترة البحث عن العمل، كما تنشأ بسبب عنصر الزمن الذى يتطلب تحويل الخريجين من المدارس أو الجامعات إلى التوظف أو فترة انتظار بين ترك وظيفة والالتحاق بأخرى وينطبق أيضًا على مهاجرى الريف الذين يتركون أنشطتهم الزراعية والحرفية وينتقلون إلى المدن الكبرى والمراكز الحضارية بهدف الحصول على فرص عمل أفضل من وجهة نظرهم.

١٢- البطالة الهيكلية:

وتحدث بسبب تغيرات هيكلية أى تكون بسب حدوث تغير فى الطلب على المنتجات أو تغير فى الفن التكنولوجى المستخدم أو فى سوق العمل أو بسبب انتقال الصناعات إلى أماكن توطن جديدة كحالات المجتمعات الصناعية فى المدن الجديدة فى مصر، وهذه التغيرات الهيكلية تؤدى إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص العمل ومؤهلات وخبرات العمال المتعطلين الراغبين فى العمل والباحثين عنه، ويظل هذا الاختلال قائمًا إلى أن تتوافق قوى العرض مع قوى الطلب.

١٣- البطالة التكنولوجية أو الفنية:

وهى الناتجة عن إحلال الآلات التكنولوجية محل كثير من العمال أو ما يسمى بميكنة العمل.

١٤- البطالة الإقليمية:

وهى الحالة الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو نضوب الموارد الطبيعية فى إقليم معين.

١٥- البطالة من وجهة نظر الإسلام:

أ- **بطالة المضطر**: وهى حالة الراغب فى العمل والمقبل عليه لكنه عاجز عنه، لضعف أو مرض أو عاهة أو عدم وجود فرصة عمل.

ب- **بطالة الكسول**: وهى حالة تتفتح أمامها أبواب العمل، ولكنه يفضل الكسل والتراخى والعيش عالة على الناس دون استنكار.

وفى استخلاص من نتائج دراسات سابقة فى مجال البطالة يتضح ما يأتى:

١. وجود تأثير سيكولوجى سلبى للبطالة على الشباب من الجنسين متمثلاً فى التوتر - القلق - الاكتئاب - مشاعر اليأس - مشاعر الذنب - لوم الذات - الإحساس بعدم القيمة بالإحباط المستمر - الشعور بخيبة الأمل - الاغتراب وعدم الانتماء.

٢. وجود تأثير اجتماعى سلبى للبطالة على الشباب من الجنسين تتمثل فى زيادة المشاجرات - العدوان - الخلافات بين أفراد الأسرة واستمرار مسئولية الأهل تجاه الشباب الذى يعانى من الناحية المادية والاجتماعية مما يرهق الأسرة إرهاقًا شديدًا.

٣. اضطراب فى العلاقات العاطفية والاجتماعية لدى المتعطلين.

٤. وجود علاقة موجبة بين البطالة الدائمة وكل من القلق كحالة وسمة والشعور بالوحدة وسوء التوافق.

٥. وجود علاقة مباشرة وغير مباشرة بين البطالة والإقبال على ارتكاب الفعل الإجرامى.

٦. أكثر المشكلات انتشارًا نتيجة للبطالة بين خريجى الجامعات هى المشكلات النفسية يليها القيمية ثم الاجتماعية وأخيرًا المادية لأنهم قد يجدون الدعم المادى من الأسرة الذى اعتادوا عليه ولكنهم لم يعتادوا أن يجدوا أنفسهم بلا فائدة أو قيمة، وهذا له انعكاس نفسى واجتماعى عليهم أكثر من كونه ماديًا.

د- أسباب البطالة:

العوامل المؤدية إلى البطالة:

أولا- النمو السكانى والموارد:

بلغ تعداد السكان فى البلدان العربية نحو (١٤٤) مليون نسمة عام (١٩٧٥)، وارتفع إلى (٣١٩,٥) مليون نسمة عام (٢٠٠٥)، وبلغ (٣٥٩) مليون نسمة عام (٢٠١٠)، وسيبلغ (٣٨٦,٥) مليون نسمة عام (٢٠١٥)، وهذا يعكس أن تعداد سكان الوطن العربى قد ارتفع بنسبة (١٤٩,٣٪) خلال الأعوام الخمسة والثلاثين بين عامى (١٩٧٥، ٢٠١٠)، علمًا بأن تعداد سكان العالم قد ارتفع من (٤٠٧٦) مليون عام (١٩٧٥) إلى (٦٨٥٥) مليون نسمة عام (٢٠١٠) بنسبة زيادة قدرها (٦٨,٢٪) خلال الأعوام الخمسة والثلاثين بين العامين المذكورين أى أن معدل زيادة السكان فى

مجموع بلدان الوطن العربى كان أكثر من ضعف نظيره العالمى فى الفترة من (١٩٧٥ حتى عام ٢٠١٠)، وأى دولة تعانى من وجود مشكلة سكانية تظهر عندما يختل التوازن بين معدلات النمو السكانى والموارد الاقتصادية المتوفرة، وينعكس ذلك على مستويات التنمية المستديمة، وتبلغ المساحة الكلية لمصر مثلاً مليون كيلو متر مربع، يمثل المأهول منها (٥, ٥٪) فقط يعيش عليها (٧٢) مليون من السكان، ويلاحظ فى العالم العربى النمو السكانى السريع والتوزيع الجغرافى غير المتوازن للسكان، بالإضافة إلى انخفاض مستوى الخصائص السكانية مثل التوازن للسكان، بالإضافة إلى انخفاض مستوى الخصائص السكانية مثل اختلال التركيب العمرى للسكان وارتفاع شريحة الأطفال، ارتفاع نسبة الأمية، انخفاض نسبة مساهمة المرأة فى سوق العمل، وارتفاع مستوى البطالة، بالإضافة إلى ارتفاع معدل وفيات الأطفال الرضع، والانخفاض النسبى فى توقع الحياة عند الميلاد، وكل هذه العوامل تجعل من النمو السكانى مشكلة لأى مجتمع، خاصة فى ظل الموارد الطبيعية المحدودة فى كثير من البلدان العربية حسب أنواع التقنيات التقليدية والمعاصرة.

ثانيا- مشكلات التعليم:

البشر هم العنصر الرئيسى الذى له القدرة على خلق وظائف متجددة من الإنتاج إلى السياحة والترفيه وكل أشكال الخدمات، فإذا لم يتلق الأفراد التعليم الملائم من حيث النوع والكيف، فإن إسهاماتهم فى الأنشطة المجتمعية المتنوعة تكون دون عائد وتعوق أشكال التنمية الشاملة والمستديمة، ويعد التعليم فى الوطن العربى بوضعه الحالى من العوامل التى تسهم فى تضخيم البطالة، ووجود نوعيات جديدة من بطالة المتعلمين، حيث يقرر الفكر التربوى أن للتعليم هدفين رئيسين:

الأول: هدف اجتماعى غايته ترقية المجتمع وتطويره عن طريق تنمية ملكات الفرد وقدراته الذاتية.

الثانى: هو إعداد القوى البشرية اللازمة لمجالات الفرد المختلفة التى تلبى احتياجات المجتمع.

وبعد سياسة الانفتاح والخصخصة التى أخذت بها بعض الدول العربية أصبح الجانب الأكبر من مسئولية العمل على المجتمع وليس على الدولة وحدها، مما أدى إلى مشكلتين: أولهما إخلاء طرف الحكومة من التوظف، والثانى عدم استجابة مناسبة بين القطاع الخاص للتوظيف، لأسباب أهمها: أن أشكال الإنتاج الحديثة فى القطاع الخاص لا تحتاج إلى أعداد كبيرة من العمالة، ويترتب على ذلك تراكم أعداد العاطلين، وفى الوقت الذى اختلت فيه الموازين بين مسئولية الدولة والقطاع الخاص، استمرت المدارس والجامعات فى تخريج دفعات متزايدة، لأن سياسة التعليم لا تتطور بالشكل الكافى، ومن ثم فإن أحد أسباب البطالة بين المتعلمين هو افتقارهم إلى المهارات التى تتطلبها الأعمال المعاصرة فى داخل المجتمع العربى وخارجه، وتؤكد معدلات البطالة تزايد حدتها بين حملة الشهادة المتوسطة وفوق المتوسطة والجامعية، وأن الشهادات المتوسطة مسئولة عن (٧٠٪) من بطالة خريجيها، فكأن نظام التعليم قبل الجامعى والجامعى يلقى بأعداد كبيرة إلى ميدان البطالة نتيجة لتدنى مستوى الخريجين، وعدم مناسبتهم لمتطلبات سوق العمل، والزيادة المفرطة فى أعدادهم، بالإضافة إلى ضيق مجالات العمل التى يمكن أن تستوعب عمالة بشرية لأنها مؤسسات قديمة متخمة، ومن هنا نجد تكدسًا تتحمله البلدان العربية ولكنه أقرب ما يكون للبطالة المقنعة، كما أن التوسع فى سياسة القبول فى الجامعات والمعاهد العليا هو من قبيل تأجيل مشكلة البطالة بين خريج المدارس المتوسطة وفوق

المتوسطة وخريجى الثانوى، وفى هذا المجال تشير التقارير المتخصصة فى بعض البلدان العربية إلى أن البطالة بين الخريجين فى مختلف نوعيات التعليم الفنى بسبب وفرة الأعداد وزيادتها عن حاجة سوق العمل، وضعف المستوى المهارى للخريجين، كما يوجد الكثير من التخصصات لا تحتاج إليها سوق العمل ولا تزال الهوة الواسعة بين الخبرة العملية للطالب، وبين ما تتطلبه الأجهزة والصناعة المتطورة فى المؤسسات والشركات والمصانع.

مما سبق يمكن القول إن البطالة فى صفوف الخريجين بهذه الأعداد الكبيرة ما هى إلا دليل على ضعف النظام التعليمى فى إعداد طلابه لملائمة متطلبات سوق العمل وعدم قدرة النظام على تحقيق أهدافه فى المجالين الاجتماعى والاقتصادى مما يتطلب إعادة النظر فى النظام التعليمى شكلاً ومضمونًا وتخطيطًا وتنفيذًا مع ما يتطلبه ذلك من استراتيجيات واقعية قابلة للتطبيق وبعيدًا عن الشعارات التى لا تتحقق سوى على المستوى اللفظى، مثل المدرسة المنتجة... وغير ذلك مما أدى لارتفاع معدل البطالة بين حملة المؤهلات المتوسطة والعالية عنه عند الأميين، أى يستوعب سوق العمل العمالية الأمية بقدر أكبر من استيعابه للعمالة المتعلمة مما يشير إلى تدهور عملية التنمية وتخلف مستواها، وفى تقرير للجنة التعليم والبحث العلمى بمجلس الشعب المصرى عن التعليم وسوق العمل يؤكد أن المتغيرات المحلية والعالمية كان لها أثرها على مسيرة التنمية مما أدى إلى وجود تحديات جديدة تمثلت فى وجود فجوة بين نوع العمل المطلوب للتنمية وقدرات المتقدمين له وهى أسباب إضافية لزيادة نسبة البطالة بين الشباب بالرغم من وجود عجز فى الكوادر المؤهلة للقيام بأعمال أخرى.

ثالثا- البطالة والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية:

١- المشكلات الاقتصادية:

- تتناقص المعدلات الحقيقية لنمو الناتج المحلى الإجمالى مما يعكس تراجع عملية التنمية الاقتصادية فى الاقتصاد العربى نتيجة للتغيرات الاقتصادية العالمية، مما يؤدى إلى نقص القدرة على خلق فرص عمل جديدة تستوعب الزيادة السنوية فى قوة العمل.
- يعكس ارتفاع معدل البطالة فى غالبية الدول العربية ضعف كفاءة الإدارة الاقتصادية الحكومية وعجزها عن ضمان تشغيل قوة العمل سواء لدى الحكومة وقطاعها العام وهيئاتها الاقتصادية، أو لدى القطاع الخاص والقطاع العائلى.
- انخفاض نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلى فى كثير من البلدان العربية، ونمط توزيع هذا الاستثمار بين القطاعات المختلفة واتجاهه إلى القطاعات ذات القدرة الأعلى على إيجاد فرص عمل حقيقية كقطاعات الخدمات بنويعها الإنتاجية والاجتماعية.
- انخفاض فرص العمل المتاحة بما يتناسب مع حجم الاستثمارات المنفذة نتيجة ارتفاع معامل رأس المال/ العمل، ومن ثم ارتفاع تكلفة إيجاد فرصة العمل، ويتضح ذلك من تزايد استخدام التقنيات الحديثة فى القطاع الزراعى، مما ساهم فى خفض الأيدى العاملة فى هذا القطاع، واتجاه الاستثمارات إلى مشروعات البنية الأساسية ذات التكلفة الاستثمارية المرتفعة، وإنفاق جزء كبير من الاستثمارات على مشروعات الإحلال والتجديد التى لا تساهم فى إيجاد فرص عمل جديدة، ويرجع الاتجاه نحو استخدام طرق الإنتاج كثيفة رأس

المال إلى عدة أسباب هى: انخفاض أسعار الفائدة مع ندرة العمالة الماهرة وارتفاع أجورها، استيراد المعدات الرأسمالية من الخارج بإعفاءات جمركية، وتزايد الاستثمارات الأجنبية التى تفضل استخدام تكنولوجيات كثيفة رأس المال وخاصة أنها مستوردة من الخارج، والهروب من تطبيق قوانين حماية العمال.

- المعدل المرتفع للبطالة فى البلدان العربية يشكل إهدارًا لطاقة عنصر العمل من جهة ويشكل من جهة أخرى تهديد للاستقرار السياسى والاجتماعى، ويوفر أرضًا خصبة لنمو التطرف السياسى والعنف الجنائى، فالبطالة ليست مجرد تعطيل لأحد عناصر الإنتاج، ولكنها تعطيل لأهم عناصر الإنتاج.
- التأثير السلبى للسياسات الاقتصادية (سياسات التثبيت والتكيف الهيكلى) التى تتبعها الكثير من المجتمعات العربية بعد الاتفاق مع صندوق النقد والبنك الدولى سواء كانت سياسات مالية أو نقدية أو تحرير تجارة خارجية أو بيع القطاع العام للقطاع الخاص والخصخصة.
- زيادة حجم الواردات بالنسبة للصادرات.
- انكماش قدرة القطاع غير الرسمى (الهامشى) على استيعاب جزء مناسب من العمالة الجديدة، على الرغم من تدنى مستويات الأجور به.

٢- المشكلات الاجتماعية:

أولا- سيادة النزعة الإتكالية، والتى تتضح فى اعتماد نسبة كبيرة من الشباب فى سن العمل على الأسرة اعتمادًا كاملاً فى تدبير كل شئونهم وخاصة المادية، مما يشكل عبئًا ثقيلاً على الوالدين، بالإضافة إلى عدم السعى فى

البحث عن عمل، فيصبح الشاب عالة على الأسرة وعلى المجتمع، مما يجعل من الشباب أفرادًا يحجمون عن المشاركة فى تحمل الأعباء الأسرية والمجتمعية، فهم مازالوا يعيشون فى مرحلة الدور الأبوى للدولة، أى أن الدولة مسئولة عن كل شئ، التعليم والصحة والإسكان، وتوفير فرص العمل، وهذه ممارسات غير مقبولة فى ظل التغيرات العالمية المعاصرة، كما أن التعطل يعنى انحدار المتعطلين إلى هوة الفقر المدقع، ويعنى أيضًا زيادة معدل الإعالة، بما يعنيه ذلك من تزايد الاضطرابات الأسرية والصراعات على الملكيات والميراث بصورة تسهم فى إحداث الكثير من الشروخ فى البنية المتماسكة تقليديًا للأسرة العربية.

ثانيا- غلبت النزعة المادية على سلوك الشباب، حيث نتج عن ذلك فقدان الشباب لقيمة العمل المنتج المفيد اجتماعيًا، واستبدلت بها نزعة الحصول على المال بأسرع وأسهل وسيلة ممكنة بغض النظر عن نوعية هذا العمل وقيمته الاجتماعية، أو حتى مشروعيته.

ثالثا- الفراغ الفكرى لدى بعض الشباب، فتحولت اهتمامات الشباب إلى مجالات غير هادفة، فكثر أعداد المهتمين بأشرطة الغناء الهابط، وتزايد بشكل ملحوظ أعداد الشباب الذين يحملون هواتف محمولة دون أدنى ضرورة لها، وتستخدم فى أنشطة سلبية غير مرغوبة لدى عدد غير قليل من الشباب، بالإضافة لاعتقاد عدد غير قليل منهم فى أن مفهوم التحضر لديهم هو شكل الزى وطريقة الكلام وليس بنية العقل والعمل والتمسك بالعقيدة، كما أن استخدامهم للتكنولوجيا الحديثة يوجه للأغراض السيئة دون أن يفيدوا منها الإفادة المنوطة بها.

رابعا- اتساع نطاق ظاهرة الغش فى الامتحانات لدى الطلاب، واتخذت شكلاً ملحوظًا أطلق عليه مصطلح "الغش الجماعى" وهو مايعنى أن الطلاب فقدوا ثقتهم فى جدوى الاجتهاد والجد فى تحصيل الدروس.

خامسا- ضعف المستوى الثقافى لدى الشباب بما يتضمن من مكونات سياسية واجتماعية واقتصادية.

سادسا- نمو الذاتية على حساب الموضوعية فى كثير من الممارسات الاجتماعية التى تؤدى إلى مظاهر من الفساد والتلوث الثقافى واستغلال فئات قليلة من المجتمع لباقى أفراد المجتمع دون النظر إلى المصلحة العامة، مثل استغلال معلمى الدروس الخصوصية كفئة قليلة من المعلمين لفئة كبيرة من المجتمع ممثلة فى التلاميذ وأولياء الأمور والقائمين على العمل بنزاهة وشرف فى منظومة التعليم، وكذلك الحال بالنسبة لأصحاب الكتب الخارجية التى تسبب هدرًا بالملايين لما ينفق على تأليف وإعداد وطباعة الكتب المدرسية، هذا بالإضافة إلى ممارسات الرشوة والفساد فى بعض القطاعات الأخرى من مؤسسات المجتمع، مما يعكس حالة من اللامبالاة وعدم الاهتمام بما يخص الآخرين، وإهمال العمل الجماعى لصالح المجتمع.

سابعا- الانكفاء على الذات والانشغال عن الشأن العام، فلا يظهر على الفرد أى شكل من أشكال التعبير عن الاهتمام وتفضيل الانسحاب والبعد عما يجلب المشكلات والانتظار، فربما تلعب الظروف دورها فى حل المشكلات دون جهد.

ثامنا- شيوع الثقافة الاستهلاكية، حيث يعبر انتشار نمط الاستهلاك الترفى عن التحولات التى طرأت على البنية الثقافية فى المجتمع العربى، ويمكن

القول بأن معدلات الاستهلاك العام والخاص قد ارتفعت فى الآونة الأخيرة بصورة تمثل انفجار استهلاكى، حيث ارتفع معدل الاستهلاك من السلع المستوردة، بل أصبحت السلع المفضلة. كما شاعت أنماط الاستهلاك الغربية، وتكمن خطورة الانفجار الاستهلاكى فى أنها تعبر عن تمايز اجتماعى، بل إنها تعزز عادات وقيم وتصورات قوامها المحاكاة والمزيد من الاستهلاك، مما يتيح الفرصة لوجود ظواهر مرضية كالإتكالية، والترف، وتزايد حدة التوترات الاجتماعية والنفسية، وتدهور أخلاقيات العمل.

تاسعا– ضعف دور مؤسسات المجتمع المدنى فى التغلب على مشكلة البطالة.

هـ- دور التربية فى مواجهة مشكلة البطالة:

- دور الأسـرة:

١. التنشئة الاجتماعية المتوازنة للأبناء من خلال إدراك العلاقة بين الحقوق والواجبات، وأن كل حق يقابله واجب مما يسهم فى تنشئتهم على تحمل المسئولية ومراعاة حقوق الآخرين.

٢. إكساب الأبناء مهارات وآليات العمل المفيد، المنتج بداية من الاعتماد على النفس فى الوفاء بالالتزامات الشخصية والأسرية داخل المنزل، والانتقال بذلك إلى المدرسة، ثم المجتمع.

٣. سيادة القيم الأسرية وإعلاء المصلحة العامة للأسرة على المصلحة الخاصة فقط.

٤. الحرص على قيام الأبناء بترشيد الاستهلاك منذ الصغر على أن يبدأ ذلك من العام للخاص مثل ترشيد استخدام المياه والكهرباء والمأكل والملبس وإكسابهم عادات الادخار والتوفير والاستخدام المناسب للأجهزة والأدوات.

٥. تكليف الأبناء ببعض الأعمال داخل المنزل وخارجه بعضها ذو طابع تطوعى والبعض الآخر مقابل أجر مناسب.

٦. معايشة الأبناء داخل الأسرة لنظام العمل بروح الفريق، بحيث يقوم كل فرد بتأدية دوره من خلال تعاونه مع الآخرين فى قضاء احتياجات الأسرة، وإعادة ترتيب المنزل وتنظيفه ومساعدة الأم والأب فيما يقومان به من أعمال داخل المنزل.

٧. الحرص على تأدية الالتزامات الأسرية والمدرسية يوميا دون تأجيل لعمل اليوم إلى الغد.

٨. تنمية الوازع الدينى فى نفوس الأبناء يعد من أهم متطلبات التنشئة الاجتماعية السليمة لكافة مجالات الحياة بما فيها مجال العمل.

- دور مؤسسات التعليم:

- أثر التعليم على البطالة:

إذا كان للبطالة تأثير على التعليم تتمثل من وجهة نظر البعض فى عدم جدوى التعليم والتقليل من أهميته، وأن وجود البطالة دليل لا يقبل الشك على ضعف قدرة نظام التعليم على تحقيق أهدافه، وأن التعليم والحصول على الشهادة شكل لبعض الناس حاجزًا وهميًا جعلهم لا يقبلون الأعمال التى لا تتناسب مع مؤهلاتهم، فمن الجدير بالذكر أن التعليم يلعب دورًا أساسيًا ومباشرًا وفعالاً فى مواجهة مشكلة البطالة، وذلك عن طريق تكوين الاتجاهات والقيم الإيجابية لدى النشئ تجاه العمل المنتج من أجل تنمية مهاراتهم وقدراتهم للموائمة بينها وبين متطلبات سوق العمل فى المستقبل، كما أن تعرفهم وإدراكهم لمشكلة البطالة وأبعادها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية يُمكنهم من تكوين اتجاهات سليمة ومناسبة تجاه المشكلة، مما

يجعلهم أكثر قدرة على مواجهتها وتجنب آثارها السلبية وامتلاك المهارات التى تسهم فى وقايتهم منها، فيشعر المتعلم أن ما يتعلمه ويتوصل إليه من حقائق واستنتاجات أثناء حياته فى منظومة التعليم يمكنه من التعرف على مشكلات حقيقية يعرف الطريق إلى حلها والتغلب عليها. ومن هنا تتكون لديه المرونة العقلية والمهارات الحياتية المناسب لإدراك الأبعاد والمتغيرات الشخصية والاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بالبطالة فى أبعادها المتنوعة، ولكى يسهم التعليم بنجاح فى مواجهة مشكلة البطالة ويتمكن من الإسهام فى إعداد مواطنين، يتشربهم سوق العمل المحلى والقومى والعالمى يجب مراعاة ما يلى:

١- الربط بين التعليم وعالم الإنتاج:

إن ربط التعليم بحاجات العمالة المتجددة لا يكفى فيه تطوير الخطط التعليمية وتغيير المناهج الدراسية تبعًا للحاجات الجديدة، وتطوير بنية التعليم وهياكله، وفاء بهذا الغرض، بل يتجاوز ذلك إلى تحقيق الربط بين التعليم والعمل فى خطة الدراسة (التوزيع الأسبوعى للدروس) ومن خلال أهداف كل درس، وفى طرائق الدراسة نفسها، ويعنى هذا أمور كثيرة منها الربط بين مؤسسات التعليم قبل الجامعى خاصة المرحلة الثانوية، وكذلك التعليم الجامعى، وبين المؤسسات الاقتصادية ولاسيما فيما يتصل بمحتوى الدراسة وتدريب الطلاب، ومنها أن يجعل من بعض المؤسسات الاقتصادية مكانًا للتعليم، وأن يتم هذا التعليم أحيانًا فى مواقع الإنتاج نفسها، ومنها أن نحقق التناوب بين مؤسسات التعليم والعمل، ومنها أن نربط التعليم بالإنتاج، وأهم من هذا كله أن نولد من خلال أهداف التعليم مواقف واتجاهات مبكرة لدى الأطفال منذ المرحلة الابتدائية تجعلهم يمجدون العمل ولا يرون فى المهنة امتهانًا، ويملكون القدرة على التكيف مع الحاجات الجديدة وعلى

تغيير نوع الإنتاج، ويتقنون أساليب العمل الجماعى المشترك والتعاون مع آخرين، وتنمية ميولهم نحو التعامل مع التقنيات الحديثة لاستخدامها، وأن يخصص وقت مناسب لتلاميذ التعليم الأساسى لممارسة نشاطات متعددة تؤدى إلى اكتساب قدرات فعلية وخبرات حقيقية ومواقف واتجاهات سليمة، هذا بالإضافة إلى أن تيسير اكتساب مثل هذه القدرات والمواقف ينبغى أن يغمر جو المدرسة كلها من خلال أهداف إجرائية منتشرة فى جميع مكونات المجتمع المدرسى.

٢- إكساب الطلاب قدرات ومهارات تتلاءم مع متطلبات سوق العمل:

فمن متطلبات سوق العمل فى الوقت الحاضر وفى ظل التغيرات العالمية المعاصرة عمالة تمتلك قدرات ومهارات ومعارف علمية وتكنولوجية، لذلك يجب التركيز على إعداد الطلاب من خلال الدراسات العلمية والتكنولوجية والتطبيقات المناسبة فى هذا الشأن على أن يمتلك التعليم المرونة والإمكانات التى تساعده على التطور المستمر للوفاء بالاحتياجات المتغيرة لآليات سوق العمل.

٣- مرونة نظام التعليم:

مما لاشك فيه أن مرونة النظام التعليمى من المتطلبات الأساسية لمواجهة التحديات الاقتصادية لأن التغيرات الاقتصادية العالمية ضخمة، وبعضها مفاجئ والمستقبل صعب التحديد، لذلك يجب ألا يقتصر التعليم على سنوات معينة فى بداية العمر، كما يجب ألا يظل محصورًا داخل جدران المؤسسات التعليمية، كما لم يعد مقبولاً أن يقترن بكم من المعلومات والمهارات يتقنها الفرد فى برامج تعليمية مقننة ويستخدمها بقية حياته، لذلك يجب أن تمتد المرونة لتشمل جميع بنية النظام التعليمى: عدد سنوات

الدراسة ومحتواها، وانفتاح المدرسة على عالم العمل وحاجاته، وتنويع التعليم وتشعيبه، وتيسير الانتقال بين المراحل والأنواع التعليمية، والقضاء على الحواجز بين التعليم النظامى وغير النظامى، والتكامل والتناوب بين الدراسة والعمل.

٤- توفير البنية الأساسية لمصادر المعرفة التكنولوجية:

بالنظر إلى النمو المتسارع فى حجم المعرفة التكنولوجية وسرعة التغير فيها، أصبح من أولويات أهداف التعليم هدف مزدوج يتمثل فى إعداد قوة عاملة قادرة على تطويع إمكاناتها باستمرار لتتواكب مع التغيرات الاقتصادية، وأن تتمتع بقدرات تيسر لها الحصول على مهارات جديدة فى الوقت الذى تساعد فيه على توسيع مجال المعرفة التكنولوجية بصورة مستمرة، والتعليم قبل الجامعى، والجامعى وكلاهما يتطلب استخدام التقنيات المعاصرة فى إيصال برامجه إلى طلابه، وأن توظف التكنولوجيا وتدمج فى تنفيذ البرامج بشكل فعال. وذلك من خلال:

- تمكين القائمين على التعليم من فلسفة استخدام مصادر المعرفة التكنولوجية وأهدافها واستراتيجياتها حتى يمكنهم استخدامها فى الواقع الميدانى وتوظيفها والإفادة القصوى منها.
- تضمين المناهج لمصادر المعرفة المتعددة والتكنولوجيا المتقدمة فيها ودمجها ضمن المكونات الرئيسية لمنظومة المناهج، وانعكاس هذا على الكتب الدراسية وطرق عرض المادة الدراسية.
- توفير الإمكانات المادية والأجهزة بما يتناسب مع أعداد الطلاب، وكذلك توفير البرمجيات المناسبة ذات المحتوى العالى الجودة، وتنمية مهارات وقدرات القائمين على التدريس والطلاب والقيادات

التعليمية فى مجال الأجهزة التكنولوجية والبرمجيات والمصادر الأخرى.

- دور المجتمع:

١. علاج مظاهر الاختلال فى معايير الأداء، والعائد من ذلك فى أشكال التنمية والإنتاج وهياكل الأجور.
٢. القضاء على معوقات الإنتاج المتعددة الأشكال، وبخاصة التعقيدات البيروقراطية والمركزية المتشددة، وما يترتب على ذلك من سلوكيات غير سوية.
٣. القضاء على ظاهرة التعدد الوظيفى لأفراد معينين، بحيث نجد أحيانًا بعض الأفراد يشغلون عدة مواقع وظيفية لا نعرف أين الوقت اليومى (٢٤) ساعة للعمل فى كل هذه الوظائف، وذلك لكى تكون هناك قدوة حسنة من شاغلى الوظائف العليا، وبالتالى تتقلص بعض أشكال الحقد الاجتماعى مما يحقق عائد كبير على المجتمع يتمثل فى زيادة مصداقية مؤسسات المجتمع لدى الناس، مما يحقق روح الانتماء لدى كثير من الناس، ومن ثم المشاركة الفعالة من أجل تنفيذ التنمية بما فيها من متسع لحل مشكلة البطالة.
٤. الحد من المكافآت المالية الكبيرة التى يحصل عليها شاغلى الوظائف العليا، واستثمار ذلك فى تشغيل عدد كبير من الشباب العاطل فى هذه القطاعات دون أن تتحمل الدولة أى أعباء مالية جديدة واستثمار هذه المبالغ الضخمة فى عمل مشروعات إنتاجية جديدة.
٥. الحد من المكافآت المالية الكبيرة التى تصرف للجان المتعددة والتى ينبثق عنها لجان أخرى وهكذا تتعدد اللجان وتتكرر نفس الممارسات، لذلك يجب أن يتم تقليص أعداد اللجان وتقليص عدد أعضائها وجعل العمل بها تطوعيًا واستثمار مكافآت هذه اللجان فى تشغيل الشباب وإقامة المشروعات الإنتاجية.

٦. التخلى عن سياسة اختيار القيادات الإدارية من خلال منظور تولية أهل الثقة وتحييد أهل الخبرة والعمل من خلال عقيدة تولية أهل الخبرة، مما يؤدى إلى الدفع بقيادات ذات خبرة عالية وقدرة على الابتكار والإبداع والتجديد مما يحقق التنمية المنشودة التى تسهم فى القضاء على مشكلة البطالة.

٧. تدعيم اللامركزية لمواجهة مشكلة البطالة طبقًا لاحتياجات المحافظات والمدن والمناطق، وفى حدود إمكاناتها وعلى ضوء متطلبات سوق العمل من إمكانات وقدرات.

٨. إعادة تشغيل وتطوير واستثمار قدرات المصانع والشركات المتوقفة عن الإنتاج، أو التى تم بيعها لمستثمرين لم تتحقق فيهم الجدية والوفاء بالالتزامات التعاقدية تجاه المجتمع والأفراد مما يعيد الثقة بين الأفراد ومؤسسات المجتمع ويسهم فى تشغيل بعض العاطلين.

٩. تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات وخدمات الإنتاج فى الهيكل الاقتصادى العربى.

١٠. الإسهام فى إنشاء ونشر ثقافة إقامة المشروعات الصغيرة والتى تسهم فى تعظيم استخدام الخامات المحلية وتنمية الصادرات، وتنمية نشاط إعادة التصدير، والتوصل إلى منتجات تحل محل الواردات.

١١. الاعتماد على استثمار القوى العاملة والموارد البشرية العربية التى تعانى من معدلات عالية من البطالة الظاهرة والمقنعة لأن هذه الموارد البشرية كافية لتلبية احتياجات المشروعات التنموية بغالبيتها العظمى على مستوى البلدان العربية.

١٢. التخطيط لتدارك الضعف فى الدعائم البنيوية للاقتصاديات العربية التى تعتمد على النفط والتخفيف من فقر الدخل، مع التحرك نحو إقامة اقتصاديات متنوعة ومنصفة تقوم على المعرفة وتخلق فرص العمل، وتحمى سبل العيش التى ستعتمد عليها الأجيال القادمة.

الفصـــل الثالــث
مشـــكلة الإدمــان

مفهوم الإدمــان وأعراضه.

دور مؤسسات التربية فى الوقاية من الإدمان:

أ- الأسرة والإدمان.

ب- المدرسة والإدمان.

ج- جماعة الأصدقاء والإدمان.

د- المؤسسات الدينية والإدمان.

هـ- وسائل الإعلام والإدمان.

مفهوم الإدمان وأعراضه

الإنسان هو المصدر الرئيسى لطاقة المجتمع، ويقاس تقدم المجتمع وتطوره بمقدار طاقات وإبداعات أفراده، فكلما كانت قيم العمل والإنتاج متأصلة فى نفوس أفراد المجتمع كلما ارتفعت مكانة المجتمع اقتصاديًا، وبالتالى اجتماعيًا، وفى غيره من المجالات الأخرى، فمن يملك القدرة الاقتصادية يملك القدرة على اتخاذ قراراته بحرية دون أن تفرض عليه اتجاهات أو توجهات للتبعية وعدم الاستقلال. "ومن ثم كان البشر المحور الأساسى للحضارة تقوم بهم ومن أجلهم على مدار الزمان، ويتحقق بهم التقدم والرفاهية والاستقرار، وفى التاريخ القديم والمعاصر أدلة وشواهد على أن ذبول الحضارات وانحصار بعضها كانا أثرًا مباشرًا لتفكك الموارد البشرية فى المجتمع لانتشار الأوبئة، مثل الطاعون والكوليرا، أو إصابة مصادر الغذاء بالآفات، أو قلة الماء، أو اندلاع الحروب بين الدول، ولكن التفكك الاجتماعى كان أكثر هذه المؤثرات خطرًا على الحضارات وسرعة زوالها".

وجميع أنشطة الحياة تدور حول الإنسان تحاول فهمه أو تربيته ووقايته وعلاجه، وتوفير غذائه وصناعة ملابسه وإطلاق طاقاته وإبداعاته ومعرفة ميوله واتجاهاته كلها أنشطة تدور بالإنسان، ومن أجل الإنسان أى أنها أعمال تبدأ بالإنسان وتنتهى إليه. "والوطن العربى بحكم موقعه الجغرافى المتميز وبثقله الحضارى وبقوته البشرية يشكل حجر الزاوية فى استراتيجيات السياسة المعاصرة، ومن ثم فقد كان ولا يزال مستهدفًا لتحجيم ثقله السياسى والاجتماعى على المستوى العالمى، وكان بديهيًا أن يكون المواطن العربى مستهدفا إذ هو موطن القوة ومنبع الإبداع والقدرة".

ولما كان الإنسان هو الركيزة الأولى التى تعتمد عليها المجتمعات فى

تقدمها وتطورها فى شتى المجالات، فإن تدمير القوى البشرية بالأمراض والأوبئة أو بالعادات المعوقة للعمل والإنتاج أو الصراعات الاجتماعية والطبقية أو تحويل أفراده إلى مستهلكين لإنتاج غيرهم، كلها تمثل أهداف للمجتمعات المستعمرة والمعادية للبشرية وللسلام الاجتماعى من أجل تحقيق سيطرتها على العالم.

"وتعد ظاهرة الإدمان للمخدرات من الظواهر المدمرة للمجتمعات ولأفرادها، حيث تؤدى إلى تعثر خطط التقدم والنمو فى مجالات الحياة المختلفة". ولقد أكدت تقارير شعبة المخدرات بهيئة الأمم المتحدة أن استعمال العقاقير يرتبط بفئات تمثل شرائح الدخول الدنيا، أما الآن فقد امتد خطرها ليشمل كل الطبقات الاقتصادية والاجتماعية وخصوصًا الفئات الأصغر سنًا، سواء أكانت من الطلبة أم العمال أم الحرفيين، وتشير الدلائل إلى أن هذه الفئات الأخيرة يتزايد بين أفرادها الإقبال على تعاطى المخدرات بمرور الأيام وخصوصًا العقاقير النفسية حتى لقد أصبحت حوادث الطرق وجرائم العنف والاغتصاب وحالات الانتحار والوفاة المفاجئة بسبب الجرعات المفرطة أمرًا شائعًا، ويتضاعف وقوع هذه الحوادث فى المناطق التى تعانى من خلل اجتماعى، والإدمان هو الاعتماد السيكلولوجى – وفى بعض الحالات الفسيولوجية أيضا – على تعاطى الخمور والعقاقير المخدرة وبعض المواد الأخرى، والمعيار فى حدوث الإدمان هو:

- اللهفة إلى زيادة الجرعة وذلك بسبب ارتفاع مستوى الطاقة.
- الانسحاب الشديد أو الانصراف عن كثير من الأنشطة.
- ظهور أعراض معينة إذا خفضت جرعات المادة المتعاطاة أو إذا توقفت، كما يعكس السلوك الإدمانى لدى الشخص أن قوة الإرادة

غير كافية لتحقيق السيطرة والتحكم فى هذا السلوك السلبى.

ويرى البعض أن الإدمان يقصد به التعاطى المتكرر لمادة نفسية، أو لمواد نفسية، لدرجة أن المدمن يكشف عن عجز أو رفض للانقطاع، أو لتعديل تعاطيه، وكثيرًا ما تظهر عليه أعراض الانسحاب إذا ما انقطع عن التعاطى، وتصبح حياة المدمن تحت سيطرة التعاطى إلى درجة تصل إلى استبعاد أى نشاط آخر. ومن أهم أبعاد الإدمان ما يأتى:

- ميل إلى زيادة جرعة المادة المتعاطاة وهو يعرف بالتحمل: أى تغير عضوى (فسيولوجى) يتجه نحو زيادة جرعة مادة محدثة للإدمان بهدف الحصول على نفس الأثر الذى أمكن تحصيله من قبل بجرعة أقل.
- اعتماد له مظاهر فيزيولوجية واضحة (الاعتماد حالة نفسية، وأحيانًا تكون عضوية، كذلك تنتج عن التفاعل بين كائن حى ومادة نفسية).
- حالة تسمم عابرة أو مزمنة، تسمم (حالة تعقب تعاطى احدى المواد النفسية وتنطوى على اضطرابات فى مستوى الشعور، والتعرف، والإدراك، والوجدان، أو السلوك بوجه عام، وربما شملت كذلك وظائف واستجابات سيكوفيزيولوجية).
- رغبة قهرية قد ترغم المدمن على محاولة الحصول على المادة النفسية المطلوبة بأى وسيلة، والمادة النفسية هى أى مادة إذا تناولها الإنسان، أو الحيوان أثرت فى نشاط المراكز العصبية العليا، وقد يكون تأثير هذه المادة فى اتجاه التنشيط أو التجميد.
- تأثير مدمر على الفرد والمجتمع.

وللتميز بين الإدمان والتعود أوصت هيئة الصحة العالمية بإسقاط

المصطلحين: الإدمان والتعود، ويحل محلها مصطلح جديد هو: "الاعتماد" ويقصد به حالة نفسية، وأحيانًا تكون عضوية، كذلك تنتج عن التفاعل بين كائن حى ومادة نفسية، وتتسم هذه الحالة بصدور استجابات أو سلوكيات تحتوى دائمًا على عنصر الرغبة القاهرة فى أن يتعاطى الكائن مادة نفسية معينة على أساس مستمر أو دورى (من حين لآخر)، وذلك لكى يخبر الكائن آثارها النفسية، وأحيانًا لكى يتحاشى المتاعب المترتبة على افتقادها، وقد يصاحبها تحمل أو لا يصاحبها، كما أن الشخص قد يعتمد على مادة واحدة أو أكثر.

ويمكن القول إن الإدمان له دلائل وأعراض تتمثل فيما يلى:

١- السيطرة الفكرية:

السلوك الإدمانى عادة ما يكون قهريًا ومستهلكًا ومستحوذًا إلى حد كبير، والمدمن لا يستطيع أن يمتنع عن التفكير فى المادة الإدمانية، ولا يمكن أن يتوقف عن التخطيط من أجل الحصول على ذلك الشئ، والمدمن عندما يوشك القيام بالنشاط موضوع إدمانه يشعر بالقلق والانفعال ولا ينتهى ذلك إلا بعد أن يحصل على المادة الإدمانية، وإذا وجد عائق يحول بين المدمن وتعاطى المادة الإدمانية فإن ذلك يصيبه بالإحباط ويسيطر عليه الرعب والفزع، أى أن السيطرة الفكرية للمادة الإدمانية على المدمن تستنفذ قدرًا كبيرًا من وقته وجهده وانتباهه وصحته وماله وإنسانيته.

٢- الآثار السلبية:

الذى يجعل الإدمان إدمانًا بحق هو أن ذلك الإدمان يتغلب ويتسلط ويسيطر على المدمن ففى الإدمان يبدأ المدمن بالحصول على المادة الإدمانية ويتعاطاها متوهمًا أنها تحقق له قدرًا من الفائدة الظاهرية، كما لو

كان المدمن يتعامل مع عادة من العادات، ولكن آجلاً أو عاجلاً تبدأ نتائج ذلك السلوك السلبى تؤثر على حياة المدمن، ومع ذلك يستمر المدمن فى ممارسة سلوكه الإدمانى على الرغم مما يسببه له ذلك من الألم والحزن والمزيد من المشكلات فى جميع مجالات حياته بما فى ذلك ما يلى:

- العلاقات: المدمن يستقطع من الوقت المخصص لأسرته، ولأصدقائه شيئًا من الوقت لكى يستطيع تعاطى المخدر أو الشفاء منه مما يعوقه عن الوفاء بالتزاماته الأسرية والتزاماته فى مجال عمله، كما يؤدى إلى كراهية الجنس، والجدل وزيادة الاستياء والامتعاض، يضاف إلى ذلك العزلة الاجتماعية نظرًا لانسحاب المدمن واغترابه العاطفى فى محاولة منه للقضاء على جميع المجالات التى تستهدف التدخل فيما يتعاطاه، ويقل شيئًا فشيئًا التزام وتمسك المدمن بوعوده، ومن هنا يزداد انعدام الثقة، وهذا بدوره يخلق مناخًا يعوق نمو العلاقات بل يدمرها، ويؤدى إلى الغربة والعزلة والانفصال، وكذلك الطلاق والتفكك الأسرى.

- العمل: المدمن قد يستقطع من الوقت المخصص للعمل وقتًا لتعاطى المادة الإدمانية ويترتب على ذلك تأخر المدمن عن العمل أو تركه مكان العمل أو النوم المستمر لساعات طويلة مما يعوقه عن الانتظام فى عمله وعدم التركيز فيما يقوم به من عمل، ونقص إنتاجيته، ونقص جودة الأداء فى العمل والتوتر والشجار مع زملائه فى العمل، وعدم الحصول على الترقية، بل قد يؤدى به الإدمان إلى ترك العمل وضياع الوظيفة أو العمل فى كثير من الحالات.

- المستوى الاقتصادى: استهلاك المدمن لماله فى شراء المواد المخدرة

لإشباع سلوكه الادمانى يجعله لا يترك للإنفاق على الأمور الأخرى سوى القليل جدًا من المال، يضاف إلى ذلك أن إنفاق المال فى شراء المخدرات يستنفذ كل المدخرات بل ويدفع المدمن إلى بيع ممتلكاته جزءًا تلو الآخر، ثم يبدأ فى الاستدانة من الآخرين، ثم السرقة والقتل من أجل السرقة وبيع نفسه وشرفه، وبذلك يكون قد قام بتدمير نفسه بنفسه من أجل أوهام لا وجود لها إلا فى عقول المرضى.

الحالة النفسية: يعانى المدمنون من مجموعة متباينة من المشكلات النفسية كالقلق والتوتر، وسرعة الغضب، واللجوء دومًا إلى الدفاع، وفقدان احترام النفس وضياع الثقة، كما يعانون من إحساس قوى بالذنب والعار، (برغم أنه قد يخفى تلك الأحاسيس). كما أن ثقة المدمن بنفسه واحترامه لذاته تتدنى لتراكم مشكلاته فى العمل وفى الأسرة وفى الحى أو القرية أو المدينة التى يعيش فيها، ونظرًا لعجز المدمن عن السيطرة على تلك المشكلات فإنه تتولد لديه مشاعر الإحساس بالفشل، وانعدام الحيلة، ويصاب بالاكتئاب واليأس، وتتحول العملية بأكملها إلى عملية دوارة، أى أن هذه المشاعر تزيد رغبة المدمن فى تعاطى المخدرات مرات ومرات، ابتغاء الوهم بالهروب من الألم والمعاناة لأنه فى حقيقة الأمر تزداد آلامه ومعاناته لكثرة مشكلاته وعدم سيطرته عليها.

الصحة البدنية: إدمان تعاطى المخدرات يؤدى إلى إهمال المدمن لبدنه وصحته البدنية وزيادة التوتر وفقدان الشهية للطعام، والقرحة، وارتفاع ضغط الدم، وقلة النوم، والإرهاق، وآثار أخرى بسبب التأثيرات الكيميائية للمخدرات بأنواعها المختلفة.

٣- فقدان السيطرة على السلوك الإدمانى:

لايقوى المدمن على السيطرة على سلوكه الإدمانى أو وقف هذا السلوك، بالرغم من كل الوعود التى يقطعها المدمن على نفسه أو يعطيها للآخرين، وعندما يحاول السيطرة على ذلك السلوك والتحكم فيه، يجد أن الإرادة لديه لا تكفى، وهذا يعنى أن المادة الإدمانية هى التى تتحكم فى المدمن وليس العكس، ولو عملت قوة الإرادة فلن يكون هناك مدمن، ومع ذلك تصبح فكرة السيطرة على النفس مشوشة، والسبب فى ذلك أن بعض المدمنين يستطيعون السيطرة على أنفسهم إلى حد ما خلال فترات زمنية قد تطول أو تقصر، وهذا هو ما يدعم الوهم الذى يظنون بمقتضاه أنهم ليسوا مدمنين قد يكون ذلك شكلاً من أشكال الإنكار، ولكن الوازع الدينى القوى، والإرادة والرغبة فى أن يعود المدمن إلى إنسانيته مرة أخرى من أهم العوامل التى يمكن أن تسهم فى علاج المدمن .

٤- الإنــكار:

زيادة مشكلات المدمن وتراكمها فى العمل والمنزل بل وفى كل مجالات حياته بسبب الإدمان فإن المدمنين يبدءون بإنكار أمرين إنكارًا تامًا، وأول هذين الأمرين هو أن المخدر الذى يتعاطونه لا يشكل مشكلة يستعصى عليهم التحكم فيها أو السيطرة عليها، وثانى هذين الأمرين أن الآثار السلبية التى ظهرت فى حياتهم لا علاقة لها بالمخدر الذى يتعاطونه، وللإنكار عدة أنماط منها ما يلى:

أ. الإنكار الكامل: لا، أنا ليس لدى أى مشكلة على الإطلاق.

ب. التقليل من شأن الموضوع: الأمر ليس سيئًا إلى مثل هذا الحد.

ج. تجنب الموضوع: بتجاهله أو رفض مناقشة الموضوع أو إبعاد الآخرين عن الموضوع.

د. الإلقاء باللوم على الآخرين: صحيح أن تعاطى المخدرات من العيشة اللى أنا فيها، لأن أبى لا يعاملنى معاملة حسنة، لأن زوجتى مطفشانى من عيشتى، مين عنده أولاد مثل أولادى ويستطيع أن يتحملهم، بسبب مشكلات العمل.

ه. إضفاء الطابع المنطقى على الموضوع: أنا أحسن حالاً من الآخرين، الأقراص المخدرة أو الحشيش لا يسبب الإدمان بأى حال من الأحوال.

ويعد الإنكار عملية فكرية خادعة، ينكر المدمن خلالها إدمانه وآثاره السلبية وبذلك يعيش المدمن فى الوهم ويقطع صلته بالواقع ويكون بعيدًا عنه، أى أن المدمنين يبعدون عن وعيهم الحقائق التى يمكن أن تشير إلى أى شئ آخر غير الذى يريدونه، ووظيفة الإنكار الرئيسية عند المدمن تتمثل فى إبعاد كل ما يمكن أن يعترض أو يقف فى طريق تعاطيه المخدر، ويمكن القول إن المدمن يعمل فى ظل منظومة عقدية خاطئة، وأنه لا يعرف ثلاثة أمور هى:

ليس من الضرورى، أو حتى من الممكن أن يكون الإنسان كاملاً.

إن الحلول السريعة لا تؤتى ثمارها.

إنه يستطيع أن يطلب العون من الآخر ويحصل عليه.

دور مؤسسات التربية فى الوقاية من الإدمان:

الأسرة والإدمان:

فى دراسة أجريت على أبناء المدمنات بسجن القناطر فى مصر، وجد أن أهم المشكلات الصحية المنتشرة بين هؤلاء الأطفال تتركز فى أمراض سوء التغذية، مثل الأنيميا والضعف بنسبة (٣٠٪)، وأمراض الجهاز التنفسى، مثل النزلات الشعبية والالتهاب الرئوى (٢٠٪)، والأمراض الجلدية وأهمها الجرب بنسبة (٢٥٪)، والنزلات المعدية بنسبة (٥ , ٧٪)، وعيوب خلقية فى القلب (٥ , ٢٪)، (٢٠٪) يعانون من نقص فى الوزن.

أما التأخر فى النمو العقلى والنفسى والبدنى بلغ (٥٪)، كما أظهرت الدراسة أن الحوامل المدمنات تتعرض مواليدهن للتأخر فى النمو والوزن بنسبة (٤٠٪)، كما تشير بعض الدراسات إلى غلبة التعاطى والإدمان داخل عائلات المدمنين بالمقارنة بعائلات غير المدمنين.

وتدل نتائج دراسات أخرى فى هذا المجال أنه إذا كانت العلاقة بين الآباء والأبناء يسودها التسيب أو التفكك ازداد احتمال الإقبال على التعاطى، فإذا كانت العلاقة تغلب عليها روح التسلط من جانب الآباء، فالاحتمال أن يكون إقبال الأبناء على التعاطى متوسطًا، أما إذا كانت العلاقة ديمقراطية (أى يسودها الحب والتفاهم جنبًا إلى جنب مع التوجيه والحزم) فإن احتمالات إقبال الأبناء على التعاطى تكون ضئيلة، وفى بحوث ميدانية على مصر، وجد أن نسبة المتعاطين للمخدرات الطبيعية المقيمين مع أسرهم أقل بصورة جوهرية من نسبة التلاميذ غير المتعاطين الذين لا يقيمون مع أسرهم، بالإضافة إلى وجود ارتباط وثيق بين تعاطى الشباب المخدرات ووجود أقارب يتعاطون المواد النفسية، مما يشير إلى فاعلية عامل التعلم

عن طريق عمليات الاقتداء، أو أى عمليات أخرى من عمليات التعلم، أى أن الأسرة لها دور هام فى تيسير إقدام الشباب على تعاطى المواد المخدرة أو تعويقه، وإن العوامل الأسرية المؤثرة على ذلك تتمثل فى أسلوب التعامل أو التنشئة السائدة فى الأسرة، وارتفاع المستويين التعليمى والمهنى للوالدين، حيث ترتفع معهما احتمالات إقبال الأبناء على شرب الكحوليات، ووجود ظاهرة التعاطى بين الأقارب، بالإضافة لوجود عوامل أخرى، مثل حجم المصروف الثابت (الشهرى، أو الأسبوعى، أو اليومى) الذى يحصل عليه التلميذ، فهناك ارتباط قوى بين حجم المصروف واحتمالات إقدام تلاميذ المدارس الثانوية على تدخين السجائر وتعاطى المخدرات الطبيعية والأدوية النفسية والكحوليات جميعًا، وكذلك فى حالة طلاب الجامعات.

وتعد علاقة الطفل بوالديه أهم علاقة فى حياته، فهى تشكل نمط شخصيته، وتحدد بشكل حاسم كثير من عاداته واتجاهاته السلوكية، وهى العلاقة التى يسميها التحليل النفسى علاقة الذات (الطفل) بالموضوع، (الوالدين) وكيف تكون هذه العلاقة عاملاً مسهمًا فى تكوين الاستعداد للإدمان فيما بعد، وجدير بالذكر أن النمو النفسى السوى للطفل فى علاقته بوالديه يمر فى مراحل ثلاثة هى:

– **الأولى**: وتغطى العام الأول من عمر الطفل، وفيها لا يستطيع أن يميز ذاته عن ذوات الآخرين المحيطين به.

– الثانية: وفيها يقطع الطفل شوطًا فى سبيل النمو والترقى، ويتمثل هذا فى تحقيق المزيد من التمايز والانفصال عن الوالدين، ويأخذ هذا الانتقال شكل تحول فى إدراك الطفل للمحيطين به باعتبارهم امتدادات له إلى اعتبارهم وسائل من خلالها حاجاته ورغباته.

- الثالثة: ويحقق فيها الطفل خطوات متقدمة فى سبيل الاستكمال والتمايز، وشكل العلاقة فى هذه المرحلة يقوم على إدراك الطفل للآباء باعتبارهم موضوعات مستقلة عنه، بحيث إن لهم كياناتهم الخاصة المنفصلة عن كيانه، ولهم حاجاتهم التى تختلف عن حاجاته، وبذلك فإن هناك ذات وهناك آخر، ولكن النمو السوى للعلاقة بين الطفل والمحيطين به تعنى أن الانفصال لا يعنى انقطاعًا، لأن الطفل يتوحد بوالده من نفس جنسه، ويعد هذا التوحد الخطوة الأساسية الصحيحة لنمو نفسى سوى للطفل وإعاقته أو عدم تحقيقه يمثل الأساس لكل أشكال الاضطراب السلوكى.

والمفترض على نطاق واسع بين المشتغلين بعملية ظاهرة الإدمان بل والظواهر المرضية أو الانحرافية الأخرى، أن الطفل الذى يفشل فى الوصول إلى المرحلة الثالثة، والتى يتم فيها التوحد مع الوالد من نفس الجنس يكون مهيئًا أو معرضًا لصورة من صور اللاسواء، وهى ما يسميه التحليليون العصاب الطفلى أو الصراع العصابى، وهى الأرضية التى تنمو على أساسها مختلف أشكال السلوك اللاسوى، وسلوك تعاطى المخدرات ليس استثناء من ذلك، فيفترض أن الشخص الذى تورط فى مشكلة تعاطى المخدرات فشل فى الوصول إلى المرحلة الثالثة فى علاقته بوالديه، وتتأثر علاقة المدمن بنمط العلاقة فى المرحلة الثانية، فالآخرون بالنسبة له ليسوا غايات بل هم وسائل وهو فى حاجة إليهم ليمدوه بالإشباعات، ولكنه لا يحفل بهم بعد ذلك. فالعلاقة عنده ليست أخذًا وعطاء، ولكنه كالطفل يتوقع من والديه أن يوفرا له ما يريد، وعينه أن يتمتع بما يقدمانه، وليس عليه أكثر من ذلك بالنسبة للآخر فى العلاقة، وتظل علاقاته مع الآخرين سطحية ومحدودة وغير وثيقة، ومرتبطة بمدى ما يوفره الآخرين من إشباع حاجاته النرجسية الفجة.

ويتكون الأنا الأعلى عند الطفل فى غضون العام الثالث، ويكون بصورة

سوية عندما يتوحد الطفل بالوالد من نفس جنسه، وعندما يتم التوحد فإنه يتشرب من خلال عملية التوحد نفس قيم الأب ومعاييره الخلقية، وهى فى ذات الوقت قيم المجتمع ومعاييره، وباعتبار الأب ممثل الثقافة فى الأسرة، وعند السلوكيين يرون الطفل يتعلم المعايير الاجتماعية والخلقية من الوالد عندما يدركه كوالد قوى يوفر الرعاية والأمن، ويتصف بالكفاءة والاقتدار والاتجاهات الأخرى فى علم النفس ترى أن الطفل يقلد والده فى سلوكه ويتعلم منه المعايير الخلقية والاجتماعية، كما أن كثيرًا من الأفراد المدمنين قد تدربوا فى ظل تنشئة والديه بكثير من المبالغة أو الشدة، سواء فى جانب القسوة والأساليب التى تثير الألم النفسى مثل التقريع والتأنيب واللوم، أو فى جانب التذليل والحماية الزائدة والضعف.

والمؤثرات التى تعوق التوحد الفكرى وتسبب كف العدوان هى مؤثرات تربوية أسرية بالدرجة الأولى، وتتمثل فى غياب الأب القوى الحانى، أو إساءة معاملة الوالد للطفل إساءة بالغة، مثل الاعتداء المستمر عليه وعقابه لأى بادرة سلوكية لا تتطابق مع معايير الوالد ورغباته، أو ربما كان الاعتداء المستمر بسبب إحباطات خاصة بالوالد، كما يصبح الطفل خائفًا مذعورًا ويكف نزعاته العدوانية.

ويرى "علاء كفافى" أن هناك مجموعة من المتغيرات الأساسية التى تمثل العوامل المهيأة لسلوك التعاطى والتى تنتهى بتكوين استعداد نفسى يهيئ صاحبه للتعاطى، ويتفاعل هذا الاستعداد مع الخبرة التخديرية فى المحاولات الأولى، وينتهى الأمر بخبرة قوية يصعب على الفرد التخلص منها لمدى وعمق الإشباع الذى يمثله المخدر فيما بعد.

كما أن هناك متغيرات تجعل الأسرة عاملاً من عوامل الاضطراب أو المرض، وليست عاملاً من عوامل الصحة والسواء، ويفصح عامل اللاسواء فى الأسرة عن نفسه من خلال أحد الأبناء أو بعضهم، وأهم العمليات المرضية التى تحدث فى الأسرة المنجبة للمرض ما يأتى:

(أ) متغيرات أسرية:

المناخ الوجدانى غير السوى: فالجو الأسرى للمنحرف غير طبيعى، والاتجاهات العاطفية المتفاعلة فى الأسرة تترك مناخًا وجدانيًا غير سوى.

فجاجة الوالدين: عدم اكتمال نضج الشخصية أو الفجاجة عند الوالدين أحدهما أو كليهما فى معظم الأحيان.

موقف الرابطة المزدوجة: النموذج النمطى للمعاملة التى تخلق الرابطة المزدوجة هى أن يتلقى الطفل أمرين متعارضين وغالبًا ما يحدث هذا من جانب الأم، فهو يؤمر بأن يفعل شيئًا يؤمر - بطريقة أخرى - ألا يفعل نفس الشئ مما يوقعه فى الحيرة والبلبلة. وهو فى الحالتين معاقب إن استجاب وإن لم يستجب، فالأم قد تطلب من أبنها مطلبين كالآتى:

أ. مطلب عاطفى غير صريح وغير لفظى، وهو رسالة موجهة إليه من خلال سلوك الأم العاطفى نحوه أن يبقى أبنًا مطيعًا ضعيفًا مرتبطًا بالأم، وهو مطلب غير مباشر وغير لفظى، ولكنه قوى وملح.

ب. مطلب لفظى صريح ومباشر وترسله الأم إلى أبنها عن طريق الأوامر اللفظية المباشرة، بأن يكون شخصًا ناضجًا مستقلاً متحملاً للمسئولية غير خاضع لأحد.

ويساعد على وقوع الطفل فى هذا الموقف ضعف شخصية الأب وعدم فاعليته فى تنشئة الطفل، وبالتالى لا يستطيع أن يفعل شيئًا يدعم به الطفل فى

مواجهة تناقضات الأم.

اضطراب عملية التواصل فى الأسرة، عندما يتعرض التواصل بين الطفل وأمه للتشويه أو التدمير يكون عرضة للانحراف.

تعليم الطفل بعض القيم الشخصية المنحرفة فى الأسرة، وهى قيم تعوق توافقه السليم فى البيئة، فهناك الطفل الذى يتعلم أنه متميز، ويرحب بهذا التميز والاختلاف عن أصدقائه، والطفل الذى يتعود على السيطرة وعلى الأخذ وليس العطاء والتبادل، وهو متمركز حول ذاته، وهناك الطفل العاجز سئ التوافق، وهو قد تعود على الإحباط والفشل، ولذا يلجأ إلى الانسحاب واتخاذ المواقف السلبية دائما، وهناك الطفل الذى يريد أن يصبح هامًا لإرضاء الآخرين، وهو طفل يستغل من جانب الوالدين لكى يخفف بعض التوترات أو يحل بعض المشكلات فى الأسرة، ويكون هو بمثابة كبش الفداء.

(ب) متغيرات اجتماعية:

انتساب الأسرة إلى الطبقة الدنيا فى المجتمع فى بعض أبناء الطبقة الدنيا قد تنتشر بها أنماطًا من القيم الاجتماعية تتسم بدرجة من التساهل من حيث المعايير الخلقية فتكون النظرة الاجتماعية إلى سلوك التعاطى فى هذه الطبقة ليس لها نفس درجة التحريم القائمة بين أبناء الطبقة الوسطى بل ينظر إليها بتساهل مما يوجد إطارًا اجتماعيًا مهيئًا لسلوك التعاطى.

١. زيادة عدد أفراد الأسرة: زيادة العدد مع قلة الدخل يزيد من العبء التربوى على الآباء مع القصور الخاص بإمكانياتها فى التربية والتنشئة ولذا فإن كل طفل لا يحصل على الحد الأدنى من الرعاية الوالدية المادية وغير المادية.

٢. الحرف اليدوية منخفضة الدخل: ولذا فمن يعمل بها منخفض المستوى التعليمى والثقافى، محدود الأفق، كما أن دخله الضعيف لا يمكنه من مثيرات ثقافية مناسبة، وأحيانًا ما يصاحب هذه المهن جهد جسمى شاق، ومع انعدام وسائل الترفيه الراقية والبريئة قد ينخرط هؤلاء الحرفيون فى المتع المتاحة والتى تنسيهم متاعبهم وواقعهم المؤلم كما يعتقدون.

٣. وجود الأسر فى مناطق مزدحمة وعشوائية.

٤. وجود انقسامات وانحرافات فى الأسرة: يحدث فى بعض الأسر انقسامات أو تكتلات، ويحاول الوالدان أو إحداهما فى ظل عدم النضج أن يأخذ أكبر عدد من أفراد الأسرة إلى جانبه فى صراعه مع الطرف الآخر، مما يفسد مناخ الأسرة كبيئة مناسبة للنمو السوى، كما أن وجود بعض حالات الانحراف فى الأسرة أو نموذج جانح سواء كان الوالد أو أخ أكبر يعمل كنموذج سئ أمام الأطفال الآخرين.

٥. العزلة الثقافية والاجتماعية للأسرة: إذا عرف عن الأسرة السمعة السيئة أو بعض العادات والممارسات غير الأخلاقية فإن الأسر الأخرى تتجنبها ولا تتعامل معها، مما يشعر أفرادها بالعزلة والنبذ والاختلاف عن الأسر الأخرى، وشعور العزلة وعدم القبول، وعدم الاستحسان الاجتماعى يزيد من مرضية الجو الأسرى، ويزيد فاعلية هذا العامل خاصة إذا كانت للأسرة فعلاً عادات وممارسات غير مناسبة للمعايير الاجتماعية والأخلاقية السائدة.

٦. فشل الأسر فى تحرير أبنائها وفى تنميطهم جنسيًا: فعدم قدرة الآباء على تعليم الأبناء الممارسات وأساليب السلوك المناسبة لكل جنس،

وعدم القدرة على تربيتهم تربية استقلالية فى الموقف المناسب والقوت المناسب يعوق نمو الأبناء بشكل سوى.

(ج) متغيرات التنشئة الوالدية الخاطئة:

١- **الرفض**: عدم تقبل الوالدين للطفل بعدم إبداء مشاعر الحب والود والعطف نحوه، وعدم الحرص على مشاعره، وكثرة انتقاده وتأنيبه، فيشعر الطفل بأنه غير مرغوب فيه.

٢- **الحماية الزائدة**: الخوف على الطفل بصورة زائدة وتلبية كل رغباته مما يشعره بعدم الحرية.

٣- **التحكم**: تقييد حركة الطفل وتصرفاته، وعدم السماح له بحرية التعبير عن نفسه ومشاعره، ورسم خطوط قهرية لحركاته وتصرفاته.

٤- **الإهمال**: إهمال الطفل وعدم الاهتمام به، وعدم حصوله على الرعاية والحب والتوجيه المناسب، فيشعر الطفل بعدم وجود الآباء كعوامل موجهة تربوية.

٥- **القسوة**: العقاب البدنى والتلويح به باستمرار فى حالة الخطأ أو عدم القيام بالسلوك المناسب، وعدم مناقشة الطفل فى سبب عقابه.

٦- **بث القلق والشعور بالذنب**: يستخدم الآباء أساليب تثير الألم النفسى عند الطفل، مثل اللوم والتأنيب والمقارنة بينه وبين الآخرين وإظهار العناء الذى يواجهونه فى سبيلهم، ومطالبة الطفل بالتفوق التحصيلى.

٧- **التذبذب**: الاختلاف فى أسلوب المعاملة فى الموقف الواحد لدرجة تصل إلى التناقض، مما يخلق عدم التوقع لرد فعل الآباء تجاه أى موقف يقوم به، وذلك لاعتماد المعاملة الوالدية على المزاج الوقتى والشخصى وليس على معايير اجتماعية وأخلاقية ثابتة.

٨- **التفرقة:** عدم المساواة فى معاملة الأبناء كالتفرقة بين الذكور والإناث، أو بين الكبير والصغير أو العكس، أو بين المتفوق وغير المتفوق، أو بين المطيع وغير المطيع.

وقد تصدر الأساليب الخاطئة فى التنشئة الوالدية عن أحد الوالدين أو كليهما، أو أنهما يتفاعلان معًا، ويصدر عن أحدهما سلوك، ويقابله الآخر بسلوك مضاد، ولكن فى النهاية المناخ الأسرى غير مناسب لنمو السلوك السليم كما أن تأثير الآباء ليس هو التأثير المنشود.

- دور الأسرة فى الوقاية من الإدمان:

(أ) دور الأم:

تمثل الأم أهم المؤثرات فى عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء خاصة فى السنوات الأولى من النمو، فهى تمثل المصدر الرئيسى لإشباع حاجات الطفل الأساسية، وبمقدار قيام الأم بدورها فى هذا المجال يتمتع الطفل بإشباع حاجته إلى الأمان والطمأنينة، والتى تمثل الحاجز الرئيسى لوقايته من الانحراف، فرعاية الأم للأبناء بطريقة سوية خالية من التوتر والقلق والإحباط والتناقض ومليئة بالحب والعطف والاعتدال يمكنها من التوجيه التربوى للأبناء وتبصيرهم بأضرار التدخين والمخدرات وكيفية الوقوع فى خطرها، فينمو الطفل مدركًا لهذا الخطر وكيفية مواجهته والابتعاد عنه.

(ب) دور الأب:

على الأب تقع المسئولية بمعناها الشامل فى توجيه الأم والأبناء إلى السلوك السوى، فيجب أن يكون قدوة أمام أطفاله، لا يقوم بالتدخين أو شرب الخمور أو المخدرات فى أى صورة من صورها أو تحت أى مناسبة من المناسبات، وأن يوفر للأبناء البيئة الآمنة ماديًا ومعنويًا، وأن لا يعتقد أن

دوره يقتصر على توفير الجوانب المادية من الحياة، بل يجب أن يعلم تمامًا أن الرعاية الاجتماعية والتربوية ومتابعة الأبناء فى جميع مراحل حياتهم من أهم أدواره ومسئولياته نحو الأبناء.

مما سبق يتضح أن دور الوالدين هو التعاون من أجل توفير الأمان النفسى والمادى والاجتماعى للأبناء، وتوفير القدوة فى السلوك والعمل والامتناع عن التدخين أو شرب الخمور أو المخدرات، وأن يقوما بتربية الوازع الدينى فى الأبناء ليصبح رقيبًا عليهم أمام أنفسهم وأمام الآخرين فى حضور القانون وفى غيبته، ويمكن القول إن الدور التربوى للأسرة فى هذا المجال يتمثل فى الآتى:

١. توفير الجو الأسرى المناسب للأبناء والذى يتميز بالحب والعطف والمودة والحزم بشكل متوازن.

٢. توفير القدر المناسب من الحرية والاستقلالية للأبناء تحت إشراف الأسرة ومتابعتها فى جميع مراحل نمو الأبناء خاصة فى مرحلة المراهقة.

٣. عدم ترك الحبل على الغارب والثقة المفرطة فى الأبناء.

٤. إشاعة روح الديمقراطية والحوار والشورى والتعود على مناقشة موضوعات الأسرة مع الأبناء سواء كانت موضوعات اقتصادية ترفيهية أو اجتماعية أو تعليمية.

٥. الابتعاد عن القسوة والديكتاتورية فى المعاملات الأسرية.

٦. إشاعة جو الثقة والأمان والطمأنينة والاستقرار فى الحياة الأسرية.

٧. التعرف على أصدقاء الأبناء من خلال تعرف حقيقى لسلوك هؤلاء الأصدقاء بغض النظر عن مستويات أسرهم الاقتصادية أو الاجتماعية

أو الثقافية، وأن لا يقتصر تعرفنا عليهم من خلال آراء أولادنا عنهم، وأن نُعلم الأبناء أسس اختيار الأصدقاء.

٨. عدم التناقض فى القرارات الأسرية الصريحة والضمنية على المستوى الفردى لأحد الوالدين أو على مستوى كليهما، أو على المستوى الكلى فى حالة وجود أخوة أكبر سنًا بفارق كبير.

٩. الوسطية والاعتدال فى مستوى الاهتمام بالأبناء.

١٠. الثبات والاستقرار فى المعايير والقيم الاجتماعية والدينية والتى على أساسها يتقرر الثواب أو العقاب للأبناء بغض النظر عن الحالة المزاجية والشخصية للآباء.

١١. تبصير وتوعية الأبناء بالسلوكيات المنحرفة وكيفية تجنبها وأضرارها وخطورة تجربتها.

١٢. القدوة الصالحة فى الظاهر والباطن.

١٣. التشجيع على ممارسة الهوايات والأنشطة المفيدة.

مما سبق يمكن القول أن غياب دور البيت وضياع السلطة الأبوية من أكبر العوامل التى تدفع الشباب إلى الانحراف وتعاطى المخدرات، فقد اتضح أن هناك علاقة بين انهيار السلطة الأبوية وازدياد نسبة السلوك الجانح الذى يعد تعاطى المخدرات احدى صوره، وكثيرًا ما لوحظ أن أسرة المدمن مفككة منهارة بسبب الطلاق أو الوفاة أو الهجر أو العمل بالخارج، وتعانى غالبًا من عداء وصراع بين الوالدين، وفى معظم أسر المدمنين يكون الأب غائبًا معظم الوقت ولا يمارس إلا دورًا هامشيًا فى حياة الأسرة.

إن الرعاية والرقابة والنصح والتوجيه تبدأ من الأسرة حيث يجب أن يراقب الأب ابنه وابنته، وتراقب الأم ابنها وابنتها، ويتعرف كلاهما على أصدقاء

الأبناء بنين وبنات، وعلى الأماكن التى يرتادها، ومراقبة مواعيد نومهم وسهرهم ومتابعة علاقة الأبناء بأفراد الأسرة وبالجيران، ومراقبة الأوجه التى ينفق فيها مصروفهم، ومدى انتظامهم فى المدارس أو الجامعات، ومراقبتهم أثناء تعاملهم مع الانترنت، ووقايتهم من إدمانه.

إن متابعة الوالدين ورقابتهم للأبناء وحسن توجيههما وإرشادهما، هو حجر الأساس فى الوقاية من الخطر قبل وقوعه، إن معايشة الوالدين للأبناء وقوة الرابطة الأسرية بينهم خاصة فى مرحلة المراهقة له أهمية بالغة فى إشباع حاجتهم إلى الأمن والطمأنينة والأمل والحياة فى إطار الواقع، كما أن للأسرة الدور الرئيسى فى غرس القيم الدينية والأخلاقية والقدوة فى الأبناء.

المدرسـة والإدمـان:

يزداد دور المدرسة فى إعداد المواطن الصالح القادر على بناء المجتمع والمساهمة الفعالة فى تحقيق التنمية الشاملة، وذلك بالنظر إلى ما يمر به مجتمعنا العربى من تغيرات ثقافية واجتماعية واقتصادية كنتيجة طبيعية لما يحدث حولنا فى العالم من حيث ثورة الاتصالات والمعلومات التى تتغير وتتبدل وتتضاعف كل يوم، وبالنظر إلى كل ذلك أصبحت المدرسة ليست مجرد موضع يتلقى فيه الطالب كمًا من المعلومات، ولكنها يجب أن تكون مؤسسة تربوية متكاملة تهيئ الطالب لأن يكون قوة منتجة قادرة على التصدى لكافة الظواهر السلبية التى تهدد أبناءنا الطلاب، ومنها ظاهرة إدمان المخدرات خاصة وأن هناك بعض الدراسات التى تشير إلى ضعف تضمين مناهج التربية الإسلامية واللغة العربية والعلوم والدراسات الاجتماعية لمفاهيم الوقاية من الإدمان بمراحل التعليم المختلفة (ابتدائى، إعدادى، ثانوى)، فى الوقت الذى تعد فيه مشكلة تعاطى بعض الطلاب للمخدرات من المشكلات التى تدعو للقلق لأنها تمس الفئة المتعلمة التى يرتبط بها

مستقبل المجتمع، كما أن إحصائيات الإدارات العامة لمكافحة المخدرات على مستوى الوطن العربى لا تخلو سنويًا من أعداد غير قليلة من الطلاب يتم القبض عليهم بتهمة تعاطى المخدرات أو الاتجار فيها، لذلك يجب تطبيق بعض الآليات التى تسهم فى قيام المدرسة بدورها الوقائى تجاه هذه الظاهرة، والذى يمكن إيجازه فيما يلى:

الاهتمام بدور الاخصائى الاجتماعى والنفسى فى رصد الحالات الفردية المعرضة للانحراف، ثم التدخل المهنى وفق خطة علمية مدروسة.

تنفيذ برنامج طوال العام الدراسى يتضمن محاضرات وندوات ومناظرات وممارسات تطبيقية وزيارات ميدانية مرتبطة بالوقاية من أخطار المخدرات من خلال فريق عمل متكامل.

الاستعانة بالمنظمات والهيئات ومؤسسات المجتمع المدنى التى تعمل فى مجال مكافحة المخدرات والوقاية منها.

استثمار جهود مجالس الأمناء والآباء والمعلمين للإفادة من خبرات البعض فى برامج التوجيه الجمعى والأنشطة الأخرى التى تسهم فى الوقاية من الإدمان ومكافحة المخدرات.

أن يمثل المعلم والمدير والعامل وجميع أفراد المدرسة نموذج وقدوة حسنة للطلاب فى عدم التدخين والمشاركة الإيجابية فى الأنشطة التى تسهم فى مكافحة الإدمان والوقاية منه.

تنظيم المسابقات الثقافية والرياضية والفنية والاجتماعية والبحثية الخاصة بالإدمان ورصد الجوائز التى تحفز الطلاب على المشاركة الإيجابية فى هذه الأنشطة.

استثمار جماعات الأنشطة المختلفة فى عمل البرامج والآليات التى تدعو

إلى مكافحة الإدمان.

تدريب الطلاب على شغل أوقات فراغهم بمشروعات وأنشطة إيجابية فى الأسرة والحى والمدرسة والمجتمع الذى يعيشون فيه.

إعداد كوادر من المعلمين والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين بكل مدرسة للتصدى لمشكلة التدخين وإدمان المخدرات.

توعية الوالدين وأولياء الأمور بكيفية الاكتشاف المبكر لسلوك المتعاطى مع توفير المعلومات المناسبة لذلك.

اهتمام المناهج الدراسية بتوضيح وشرح الفتاوى الدينية حول رأى الدين فى تحريم التدخين وتعاطى المخدرات، وكذلك تناول أضرار التدخين وتعاطى المخدرات والتوعية بطرق الوقاية منها بأساليب ونماذج متنوعة تتناسب مع كل مرحلة عمرية.

وتشير دراسة المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية فى مصر إلى أن من أهم الطرق التى تتضمن الإجراءات الوقائية لمكافحة إدمان المخدرات بين طلاب المدارس ما يأتى:

١. الإرشاد النفسى من خلال إلقاء الضوء على الإدمان وأسبابه والكوارث الناتجة عنه، مع التركيز على كيفية الوصول للحلول المناسبة للمشكلات التى قد تدفع البعض إلى الإدمان.

٢. العلاج النفسى ويهتم بتحقيق التوافق النفسى للطلاب، ويستخدم طرق العلاج المناسبة لحالات التعاطى والإدمان، وتقديم المشورة والمساندة أثناء الفترات الحرجة والإرشاد النفسى لمواجهة الواقع بدلاً من الهروب عن طريق الإدمان.

٣. الخدمة الاجتماعية وتتضمن إجراء البحوث الاجتماعية والرصد المستمر للطلاب، والتدخل الأسرى، وتعديل البيئة الاجتماعية، كما

تهدف إلى تحقيق التوافق الاجتماعى وحل مشكلاتهم الاجتماعية.

٤. العمليات التربوية فى موضوعات البرنامج، وتتضمن التنشئة الاجتماعية السليمة، وتعلم المهارات المرتبطة بالصحة النفسية، والتوافق الشخصى والاجتماعى، بالإضافة إلى الموضوعات المبسطة عن الإدمان وآثاره طبيًا ونفسيًا واجتماعيًا وقانونيًا واقتصاديًا والتوجيهات الوقائية حتى لا يقع الطالب فى دائرة الإدمان.

٥. التدخل الطبى ويتركز فى الرعاية الصحية العامة والتدخل العلاجى المتخصص للإدمان.

كما أشار تقرير "لليونسكو" بعنوان "التعليم فى مواجهة استخدام المخدرات" إلى ثلاث أنماط مترابطة من المعالجات هى:

١- **مدخل مباشر**: يهدف إلى تقديم دروس أو نشرات توعية توضح أخطار استخدام المخدرات، ويتم ذلك عبر الفصول الدراسية ومن خلال الأنشطة المدرسية، ويأتى ضمن هذا المدخل المباشر تقديم معلومات فى أشكال متعددة منها:

- دراسات متخصصة فى الموضوع.
- التعليم الصحى لإبراز الآثار الضارة للمخدرات على الصحة.
- موضوعات الدين والتربية الخلقية.
- موضوعات العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- برامج التعليم التى تركز على البيئة والحياة.

المدخل الثانى: ويهدف إلى تغيير البيئة المدرسية للطلاب، ويتم ذلك من خلال ممارسة الأنشطة المدرسية التى تتجه إلى زيادة مشاركتهم فى المسئولية واتخاذ القرار وشغل أوقات الفراغ وتشجيعهم على الحوار وتدعيم قنوات الثقة بينهم وبين المعلمين.

٣- المدخل الثالث: وهو مدخل غير مباشر يهدف إلى التأثير على الطلاب من خلا زيادة وعى المدرسين والآباء مع توفير مجموعات نصح وإرشاد ومشورة من أبناء المجتمع المشهود لهم بالرأى، ويتم عن طريقهم نقل المعلومات والخبرات إلى الطلاب والتأثير فيهم.

وتشير دراسة للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى مصر على عينة من طلاب التعليم الثانوى العام على مستوى المجتمع المصرى عام (١٩٩٩) إلى ما يأتى:

١. بلغ معدل تدخين السجائر بين جملة عينة الدراسة (٨١,١٠٪)، وكانت مناسبة الجلوس مع الأصدقاء والزملاء هى أكثر المناسبات تهيئة لبدء الطلاب المدخنين فى التدخين، ثم المناسبات الاجتماعية.

التدخين هو البوابة الرئيسية للإدمان.

زيادة احتمالات تدخين السجائر مع عدد من السياقات والعوامل الدراسية من هذه السياقات، نوع المدرسة التى ينتظم الطالب فى الدراسة بها، فاحتمال التدخين بين تلاميذ مدارس اللغات والمدارس الخاصة بمصروفات ضعف الاحتمال المناظر فى المدارس الحكومية، واحتمال التدخين بين طلاب الشعب الأدبية ضعف نظيره فى الشعب العلمية، وثالث هذه السياقات هو الأداء الأكاديمى للتلاميذ كما يعكسه مجموعهم فى الشهادة الإعدادية، فنسبة التدخين بين الحاصلين على مجموع (٥٠: ٥٩٪) فى الشهادة الإعدادية ثلاثة

أمثال نسبة التدخين بين الحاصلين على مجموع (٩٠٪) فأكثر، كما أن انتشار التدخين بين تلاميذ المدن أكبر من انتشاره بين تلاميذ الريف.

وتشير نتائج عدد من الدراسات إلى أن الفشل الدراسى يعد أحد المتغيرات المنبئة بالتعاطى لدى المراهقين، وكذلك كثرة الغياب بدون إذن، والرفد المبكر من المدرسة وعدم الامتثال للتعليمات المدرسية تعد من المتغيرات المنبئة بالتعاطى، وعلى العكس يعد السلوك المنضبط فى المدرسة من السلوكيات التى ترتبط بانخفاض احتمالات التعاطى فى المستقبل.

كما تشير بعض الدراسات إلى أن الأسباب التى تدفع إلى الإدمان هى المشكلات الأسرية بين الوالدين أو الانفصال ثم الفراغ ثم البطالة، ثم حب الاستطلاع والبحث عن الجديد، والتوهم فى زيادة المتعة الجنسية، وكذلك التوهم بالراحة النفسية. ويمكن القول إن الإنسان عندما يستعمل شيئًا لكى يغير به حالته النفسية نظرًا لأنه لا يطيق حالته النفسية التى هو عليها فإن ذلك سيقوده إلى الإدمان، إن المدمن هو آخر من يعلم عن مشكلة إدمانه والسبب فى ذلك هو ذلك الدفاع الذى يعرف باسم الإنكار.

جماعة الأصدقاء والإدمان:

يعد الأصدقاء المصدر الأول لبداية التدخين والإدمان بالنسبة للمدخن والمدمن، وهذا ما أكدته دراسات متعددة فى هذا المجال، فأصدقاء السوء يؤثرون على الأبناء وخاصة المحبط والمقهور والمدلل منهم، ويجرونه إلى الممارسات الممنوعة، فيتخلى المتعاطى تدريجيًا عن أصدقائه القدامى الملتزمين الجادين، ويلتقى بنوعية جديدة من أصدقاء التعاطى، وينشغل بهم إلى حد عدم تذكر المناسبات العائلية الهامة كأعياد الميلاد، والإهمال فى القيام بواجبه كفرد فى الأسرة، وكطالب فى المدرسة، وإنسان منتج فى

المجتمع.

وتشير دراسة للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية المصرى عام (٢٠٠٠) إلى أن منازل الأصدقاء تحتل المرتبة الثانية بعد الشارع فى الأماكن التى يبدأ فيها تعاطى المخدرات، كما جاءت نتائج دراسة فى الأردن وأخرى فى قطر تؤكدان أن تعاطى المخدرات لأول مرة كان بتشجيع من صديق متعاط، كما أشار البعض إلى أن السبب هو حب الاستطلاع والتدريب، وكيف يتم إعادة تجريب على شئ سبق وأن قام بتجريبه آلاف من البشر وتأكد للجميع أنه سلوك مدمر، فالإدمان تدمير للشخص ولأسرته ولمجتمعه، وأى منطق هذا الذى يقبل التجريب على الإنسان، فالتجريب دائمًا يكون على الحيوانات، كما يشكل الأصدقاء مصدر المعلومات الأول عن المخدرات، يليه فى ذلك التليفزيون، ثم السينما، ثم الأقارب، ثم الإذاعة، فالصحافة.

كما تؤكد معظم الدراسات أن الرؤية المباشرة للمادة النفسية لأول مرة، وتقديم المادة النفسية للشاب المقبل على التعاطى فى أول خبرة له فى هذا المجال يبرز دور الأصدقاء بصورة لا يُعلى عليها، فدور الصديق هام جدًا فى إقدام الشباب على تعاطى المخدرات من خلال الإغراء أو التشجيع.

المؤسسات الدينية والإدمان:

تعد المؤسسات الدينية فى المجتمعات العقدية من أهم مؤسسات الوقاية والتوعية والإرشاد للمواطنين لأنها تمثل للمواطن مصدرا للثقة والطاعة والوقاية من الانحراف لأنها تطبق ما يحقق السعادة فى الدنيا والآخرة، وذلك من خلال دورها فى التوعية، والإرشاد، والإجراءات، والممارسات الواقعية التى تسهم فى توضيح الآثار السلبية للتدخين والإدمان، يمكنها أن

تشكل دورًا رئيسيًا فى الوقاية والعلاج من الإدمان عبر توضيح الأحكام الشرعية التى تحرم التدخين وتعاطى المخدرات وتناول الخمر بالإضافة إلى تقديم القدوة الحسنة من خلال النماذج المشرفة التى تعمل فى مجال هذه المؤسسات بالإضافة إلى نماذج القدوة الحسنة من المجتمع المحلى المحيط بمؤسسات العبادة، كل ذلك يمكن أن يسهم بشكل فعال فى القضاء على هذه الظاهرة، ففى الإسلام ينبع الرأى الدينى فى رفض التدخين والإدمان ومحاربته من منبع أصيل، وهو ذلك التعارض الصارخ والتناقض الكامل بين الإدمان وجوهر الوجود الإنسانى كما رسمته شرائع الله، ففى الإسلام يقوم الوجود الإنسانى فى الكون على عقيدة ثابتة هى أن الإنسان هو خليفة الله على الأرض، استخلفه عليها لبنائها ولعمارها، وهو استخلاف لا سبيل للقيام بأعبائه إلا بالعقل، فهو أداة الإنسان فى استقبال تكاليف الله وفهمها وإعمال موجباتها، وأداء دوره فى البناء وعمارة الكون.

ومن هنا كان كل خراب أو تخريب، وكل مساس بالعقل أو تغييب له، وكل إهدار لسلامة الإنسان أو ما فيه خطر على صحته لا يتوافق مع شرع الله، مما يتطلب من الإنسان أن ينبذه ويلفظه لأنه يجعل وجوده حرامًا لأنه يصبح وجودًا منافيًا للسبب الحقيقى لوجوده القائم على عمار الكون بواسطة عقله السليم الصحيح متلقى التكليف الإلهى وموجبات هذا التكليف، ويقول المولى سبحانه وتعالى فى شأن الخمر وهى احدى مذهبات العقل: **(يا** أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون، إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون، وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول واحذروا فإن توليتم فاعلموا أنما على رسولنا البلاغ المبين)(المائدة: ٩٠: ٩٢).

ويقول "ابن رشد" فى ذلك "إنه قد وجب أن كل ما وجدت فيه علة الخمر يلحق بالخمر (فيحرم) أكل البنجو، والحشيش، والأفيون، وذلك كله حرام لأنه يفسد العقل حتى يصير الرجل صاحب خلاعة وفساد بعيدًا عن ذكر الله والصلاة.

ويقول أيضًا فى ذلك شيخ الإسلام "ابن تيمية" لأن ضررها على الإنسان أشد، وهى أكثر ضررًا للعقل والصحة والوجود الإنسانى من أى منكر آخر، والدين المسيحى أيضًا يرفض الخمر والمخدرات، فالكتاب المقدس يمنع الإنسان من الاقتراب من هذا اللهب الحارق للنفس والجسد لأن هذا الاقتراب خسارة للدنيا والآخرة "الخمر مستهزئة والمخدر عجاج والترنح به ليس حكيم" (أم ١٠: ١)، "لا تكن بين شاربى الخمر، بين المتلفين لأجسادهم، لأن السكير والمدمن يفتقران" (أم ٢٣: ٢٠).

لذلك على مؤسسات العبادة التواصل المستمر مع الأسر فى الأحياء التى تحيط بها، وأن تمد جسور متواصلة مع الأفراد وتتعرف على مشكلاتهم وتعاونهم فى إيجاد الحلول المناسبة لهم، وأن تبث فيهم أسس العقيدة وتدعم لديهم الحرص على أداء العبادات فى وقتها فيتعلقون بها عقليًا وجسميًا وروحيًا فتتحقق التربية الإلهية فيهم، مما يؤدى إلى وقاية الفرد والأسرة والمجتمع، ليس من إدمان المخدرات فقط ولكن الوقاية من كل أنواع الانحراف الأخرى، لأن من خصائص المؤسسات الدينية:

١. إحاطتها بهالة من التقديس.
٢. ثبات وإيجابية المعايير السلوكية التى تعلمها للأفراد والإجماع على تدعيمها.
٣. لا يقتصر دور الدين عند حدود العبادات وإقامة الشعائر الدينية، بل إن

الدور الذى يقوم به فى تنشئة الأفراد يعكس آثاره على بقية المؤسسات الأخرى فى مجال الضبط الاجتماعى من خلال تعليم الفرد والجماعة التعاليم الدينية، والمعايير السماوية التى تحكم سلوك الفرد، وإمداده بسلوكيات أخلاقية، وتنمية الضمير عند الفرد والجماعة، والدعوة إلى ترجمة التعاليم السماوية إلى سلوك عملى.

٤. كما أن على مؤسسات دور العبادة أن تقوم بما يلى:

٥. إعداد حملات توعية دينية مكثفة ومستمرة فى دور العبادة وفى أماكن التجمعات الطلابية والعمالية لتوضيح خطورة المجتمعات وتعارضها مع تعاليم الدين.

٦. وضع خطة استراتيجية لدعم غرس القيم الدينية والروحية فى نفوس الأطفال.

٧. استهداف الأفراد والمناطق التى ينتشر فيها تجارة المخدرات أو تعاطيها بحملات توعية مستمرة.

٨. إصدار كتيبات ونشرات تتضمن أضرار المخدرات وآثارها المدمرة على الفرد والمجتمع.

٩. التنسيق مع مؤسسات المجتمع الأخرى لتنفيذ الآليات التى تسهم فى الوقاية من التدخين والإدمان.

١٠. معاونة رجال الشرطة فى التخلص من تجار المخدرات ومدمنيها.

١١. المشاركة الفعالة فى علاج المشكلات الناتجة عن الطلاق والتفكك الأسرى وقاية للأبناء من الانحراف.

وسائل الإعـلام والإدمـان:

أكدت دراسة "مصطفى سويف" على عينة كبيرة من طلاب المدارس الثانوية والجامعات المصرية أن وسائل الإعلام (الراديو - التليفزيون - الصحف) تأتى فى مرتبة بعد مرتبة الأصدقاء مباشرة كمصدر يستمد منه الشباب معلوماتهم عن المخدرات بجميع أنواعها، وقد تتناول بعض وسائل الإعلام شخصية تاجر المخدرات فتظهره فى صورة القوى الشجاع الذى يحبه جميع من حوله ويخاف منه الآخرين، ويفرض سطوته على المجتمع المحيط به، ويظل يعرض ذلك طوال مدة عرض المسلسل أو الفيلم التى تبلغ عدة ساعات، وقد يقوم بهذا الدور ممثل له جماهيرية كبيرة ويحبه كثير من الناس، ثم لا يتم عقابه إلا فى آخر خمس دقائق، كل ذلك يشكل عدم واقعية لأنه لا يوجد منحرف يحبه الناس، لأن الناس يبتعدون عن المنحرفين والمنحرف لا تتسم سلوكياته بالشجاعة أو القوة بل هو فى الحقيقة إنسان غير سوى، وليس لديه شجاعة أو شهامة لأن من يسبب ضررًا لنفسه وللآخرين إنسانًا لا يجد قبولاً أو استحسانًا اجتماعيًا ويطارده القانون والمجتمع، لذلك يجب على وسائل الإعلام أن تتناول ذلك من خلال رؤية موضوعية، ومن خلال مداخل دينية واجتماعية واقتصادية تعكس الآثار السلبية المترتبة على الإدمان والتدخين بالنسبة للفرد والأسرة والمجتمع، وأن تتنوع البرامج المقدمة لتتناسب مع المراحل العمرية للمستهدفين، وأن يكون هناك نوع من التنسيق بين وسائل الإعلام فى تناول هذه المشكلة، بل والتنسيق بين وسائل الإعلام والمؤسسات التربوية الأخرى فى هذا المجال.

وعلى مؤسسات الإعلام القيام بما يلى:

١. بث البرامج والتقارير والمقالات الصحفية التى تعكس خطورة المخدرات والآثار المدمرة للإدمان.

٢. النشر المستمر للإعلانات التى تحذر من التدخين والإدمان.

٣. إبراز النماذج البشرية من أبناء المجتمع الذين يمثلون قدوة حسنة فى الدين والأخلاق والعلم والمجالات الحياتية المتميزة.

٤. المشاركة فى عقد الندوات والمؤتمرات التى تهتم بقضايا الإدمان ومكافحة المخدرات.

٥. المساهمة فى كشف المناطق والأحياء التى تستغل فى تجارة المخدرات.

٦. تجسيم خطر المخدرات وتوضيحه لأبناء المجتمع.

٧. تنفيذ خطط إعلامية تربوية لغرس القيم الدينية.

٨. إعداد منظومة إعلامية للتوعية لتعميق الشعور بالمسئولية تجاه خطورة المخدرات.

ثالثا- الآثار المترتبة على الإدمان:

١- بالنسبة للفرد:

(أ) الأضرار التى تحدث للمدمن:

الأضرار التى تحدث للمدمن قد تكون صحية أو نفسية أو عقلية أو اجتماعية أو أخلاقية، وهذا ما عكسته نتائج الدراسات الميدانية، وهذه الأضرار تتمثل فى الآتى:

النبذ من الآخرين، تدهور الحالة الصحية، فقدان العمل أو الدراسة، تراكم الديون، التعرض لتجربة السجن، الابتعاد عن الدين، طلاق الزوجة وتشرد الأبناء، الوفاة نتيجة الجرعة الزائدة، عدم الثقة فى النفس، عدم الثقة بالآخرين، ارتكاب الجرائم، تدنى المستوى الأخلاقى والاجتماعى والاقتصادى للأصدقاء، عدم وجود أصدقاء أسوياء، التعرض للإصابة

بالأمراض الوبائية القاتلة، ضعف الصلة بينه وبين المؤسسات الدينية، عدم التمسك بالشرف، عدم القدرة على حماية نفسه، العجز عن بناء العلاقات الاجتماعية أو علاقات العمل والحفاظ عليها.

(ب) الصفات المميزة للمدمن:

العصبية، اللامبالاة، الأنانية الشديدة، الكذب والمراوغة، كثرة مشكلاته الأسرية والمالية، النفور من الوعظ والإرشاد، ضعف الشخصية وعدم احترام التقاليد لدرجة الوقاحة، العزلة، عدم الاهتمام بالمظهر الشخصى، الشعور الدائم بالاكتئاب، الإرهاق المستمر، ضعف الوازع الدينى.

المدمن كائن حى متهور يطارد هدفًا طوال الأربع والعشرين ساعة كل يوم، فإذا كنا نقوم بهذا العمل كل يوم فلابد أن نكون مدمنين.

المدمن ذو شهية لا تشبع من تعاطى مُغيرات الحالة النفسية.

٢- بالنسبة للأسرة:

- التفكك أو الانفصال الأسرى، كثرة الديون، النبذ من الآخرين.
- استهلاك وقت الأسرة فى متابعة مشكلات المدمن.
- الإصابة بالأمراض نتيجة الحزن والعجز عن السيطرة على المدمن.
- التعرض للسرقة من المدمن.
- عدم الشعور بالأمان أثناء وجود المدمن بالمنزل.
- تردد المدمنين على منزل المدمن يثير كثير من الشبهات حول أسرته.
- تعرض منزل أسرة المدمن للتفتيش من رجال الشرطة فى أوقات قد تكون غير مناسبة للأسرة.

- فرض عزلة اجتماعية على المدمن وأسرته من الجيران والأقارب والأصدقاء الأسوياء.

٣- بالنسبة للمجتمع:

الإدمان والتعاطى من معوقات التنمية الاجتماعية لأنهما يؤثران بشكل مباشر على المتعاطى من الناحية النفسية والصحية، والتى تؤدى إلى تدهور فى كفاءته الإنتاجية وقدراته الجسمية والعقلية.

الهدر فى النفقات الضخمة التى تستخدم فى شراء وتهريب وترويج المخدرات.

التكلفة الاقتصادية التى تنفق فى مجال مكافحة المخدرات وعلاج المدمنين بالمستشفيات، والتى يجب أن توجه إلى أنشطة اقتصادية أخرى.

انخفاض مستوى الدخل القومى نتيجة لتهريب مبالغ ضخمة بالعملة الصعبة لشراء المخدرات بها من دول أجنبية.

يمثل التدخين والإدمان وتعاطى المخدرات وشرب الخمور خروجًا عن القيم الدينية والعادات والتقاليد السائدة فى مجتمعنا.

الإحساس الجماعى لجميع أفراد وفئات المجتمع بضرورة القضاء على هذه الممارسات الضارة بالفرد والأسرة والمجتمع مما يؤدى إلى بذل جهود بشرية ومادية كان يمكن استثمارها فى مجالات أخرى.

تسهم فى نشر ثقافة تقلص احترام القانون.

تسهم فى انتشار الجريمة – بالإضافة إلى أن التعاطى جريمة فى حد ذاته – فإنه يدفع المدمن إلى ارتكاب جرائم أخرى مثل السرقة والاغتصاب والقتل وحوادث المرور وعقوق الوالدين والانتحار، لأن المخدرات

تؤثر بشكل سلبى على ذكاء المتعاطى، وتحرك الدوافع الغريزية لديه، وتضعف مقاومته إذا أراد تنظيم إشباعها، ويصاحبها ضعف عام فى كل الوظائف النفسية فتثير الانفعالات وتضعف الإرادة، وتقلل الإحساس بالواجب الأخلاقى، ويترتب على ذلك فقدان الشخص التحكم والسيطرة على دوافعه فينجرف فى تيار الجريمة وبصفة خاصة جرائم العنف.

إشغال لمساحات شاسعة من الأراضى بزراعات غير مشروعة مما يمثل هدرًا لهذه المساحات من الأراضى الزراعية.

المدمنون والمدخنون يمثلون بؤرة غير صحية فى الأوساط الاجتماعية التى يعيشون فيها حيث يصبحون مصدرًا لإشعاع الفساد فى (الأسرة، الأصدقاء، المدرسة، وزملاء العمل،....الخ).

الهدر فى جهود بشرية متعددة تتمثل فى المدمنين، وجميع الأفراد العاملين فى حقل التهريب والإنتاج والاتجار غير المشروع فى المخدرات ومجموع الضحايا الأبرياء الذين أوقعتهم مصادفات الحياة فى مجال عمل أو نفوذ المتعاطين والمدمنين مثل ضحايا حوادث الطريق، وركاب المركبات التى يتصادف أن يكون قائدوها من المتعاطين أو مشاة فى الطريق تدهمهم مركبات يقودها متعاطون، وضحايا الارتباطات الاجتماعية التى لا مفر منها، مثل ارتباطات الزواج والبنوة والأخوة، بالإضافة إلى الضحايا من رجال الشرطة الذين يستشهدون أثناء مكافحتهم لجرائم المخدرات.

زيادة معدل المخاطرة بالسلامة لدى المدمن والمحيطين به والمرتبطين بأنشطتهم الحياتية مثل سائقى السيارات والقطارات والطائرات.

الهدر الناتج عن تكلفة الرعاية الطبية للمدمنين.

وأخيرا يمكن القول إن المصدر الرئيسى للإدمان لا يوجد داخل المادة

الإدمانية بذاتها أو النشاط الفردى بنفس القدر الذى يوجد عليه داخل أنفسنا، وأن الشفاء يعنى أن نتعرف الارتياح الداخلى الذى يترتب على قبول الذات، كما يعنى أن نتعلم مواجهة المشكلات بثقة واقتدار، إدراكًا منا أننا لدينا المهارات التى تمكنا من التعامل مع تلك المشكلات من باب إدراكنا للتبعات والمسئوليات، ومن باب سعة الصدر والأفق، ومن باب الإبداع أيضًا، إن الشفاء يدور حول إيجاد المزيد من الإشباع الحقيقى فى الحياة، إحساس بالمعنى، إحساس بالانتماء، وإحساس بالمرح والمتعة، وبمرور الوقت سوف يحقق المدمن لذة أفضل ومتعة من تلك التى كان المخدر أو المسكن يعطيانه إياها.

الفصل الرابـــع
مشـــكلة الأميـــة

أولا- المفهـوم.

ثانيا- واقع الأمية فى العالم العربى.

ثالثا- هل الأمية مشـكلة؟

رابعا- العوامل المساعدة على انتشار الأمية.

خامسا- منابع الأمية فى الوطن العربى.

سادسا- جهود دولة عربية فى محو الأمية (مصـر).

سابعا- دور التربية فى مواجهة المشـكلة.

مشـــكلة الأمية

مقدمـة:

مشكلة الأمية بالرغم من كثرة الأقلام التى تناولتها، والجهود التى بذلت ومازالت مستمرة لمحاولة السيطرة عليها، إلا أن المشكلة مازالت قائمة فى المجتمعات النامية والمتقدمة، وإن زادت حدتها فى الأولى عن الثانية، بالإضافة إلى تغير مفهومها فى كل منهما، وقد تعددت الآراء التى تناولتها، فبعض الدارسين اتجه لرصد الواقع، وبعضهم سجل لها رؤية تاريخية، والبعض الآخر حاول تعرف معوقات القضاء عليها، وآخرين اتجهوا إلى التخطيط ووضع الاستراتيجيات اللازمة لها، وتناولوا التشريعات الحكومية المرتبطة بها.

وكما تنوعت وجهات النظر حولها تعددت الهيئات والمؤسسات والمنظمات المشاركة فى برامج القضاء عليها، ما بين جهود شعبية إلى مؤسسات حكومية، إلى منظمات قومية وهيئات دولية.

وجدير بالذكر أن هذا التعدد النوعى والكيفى فى تناول المشكلة يجب أن لا يقلل من أهمية تناول المشكلة بأبعادها المختلفة بل على العكس من ذلك يجعل تناولها أمرًا حيويًا يستمد هذه الحيوية من استمرارية المشكلة، وخطورة آثارها الاجتماعية والاقتصادية على الأفراد والمجتمعات، وفيما يلى تناول بعض المحاور المرتبطة بمشكلة الأمية:

أولا- المفهوم:

(أ) مفهوم الأمية:

– المعنى اللغوى:

يرى أن مفهوم الأمى هو ذلك الغى، الجلف، القليل الكلام.

- المعنى الاصطلاحى:

١. هو كل من تعدى سن العاشرة ولم يلتحق بأى نوع من المدارس الابتدائية، ولم يصل أيضًا للمستوى التعليمى بالنسبة للقراءة والكتابة والحساب، إلى ما يصل إليه التلميذ بعد انتهائه من الصف الرابع الابتدائى.

٢. عدم توافر مهارات القراءة والكتابة لدى الفرد (الأمية الهجائية).

٣. الفرد الذى ليست لديه القدرة على قراءة وكتابة عرض بسيط مقتضب مع فهمه إياه لوقائع ذات صلة بحياته.

٤. الأمية الوظيفية عدم قدرة الفرد على ممارسة جميع الأنشطة التى تكون فيها معرفة القراءة والكتابة والحساب من أجل تنميته وتنمية مجتمعه.

٥. عدم الإلمام بلغات الكمبيوتر الذى يُمكن الفرد من ممارسة الأنشطة التى تتطلب استخدام الكمبيوتر، بما فى ذلك توسيع معارفه ذاتيًا "أى تعليم نفسه" كيفية استخدام الكمبيوتر فى تلبية احتياجاته الأساسية. كما يتنوع مفهوم القرائية أو محو الأمية من دولة لأخرى فى الوطن العربى كما يلى:

مصر: المتعلمون أشخاص قادرون على القراءة والكتابة.

الأردن: المتعلمون أشخاص يبلغون من العمر (١٥) عامًا فما فوق

ويستطيعون القراءة بأى لغة من اللغات.

السودان: القدرة على قراءة رسالة أو صحيفة بسهولة أو بصعوبة.

سوريا: القدرة على القراءة والكتابة والمتعلم هو كل عربى سورى يقرأ ويكتب اللغة العربية.

تونس: المتعلم شخص يعرف القراءة والكتابة بلغة واحدة على الأقل.

الجزائر: القدرة على القراءة والكتابة.

البحرين: الأشخاص الذين يعرفون القراءة والكتابة، أو الذين يعرفون القراءة فقط، كالذين درسوا القرآن.

السعودية: يُعد الشخص متعلمًا إذا كان قادرًا على القراءة والكتابة بأى لغة من اللغات، أما الإنسان المكفوف فيعتبر متعلمًا إذا كان يستطيع القراءة والكتابة باستخدام رموز "براى".

فلسطين: المتعلم شخص قادر على القراءة والكتابة بأى لغة من اللغات.

يعكس العرض السابق لمفهوم الأمية ومفهوم القرائية (محو الأمية) اختلاف مفهوم القراءة والكتابة باختلاف المجتمع، والفترة الزمنية المصاحبة لظهور المفهوم، ويفرق البعض بين الأمى والجاهل، فالأميون هم الذين لا يقرءون ولا يكتبون، ولا يشغل بالهم فكر معين، ولا قضايا فكرية ولا غيرها، وهم مقودين من هذه الناحية، وتأثيرهم ضعيف فى تقدم المجتمعات ورقيها، وهم يشكلون فى المجتمع قطاعًا ليس بالقليل، وتعود إليهم أكثر المشكلات والقضايا المؤثرة فى المجتمع سلبًا وتقهقرًا، وإعاقة عن النهوض والتقدم فى المجالات الحياتية المختلفة.

ولكن الجاهل يختلف عن الأمى فى فروق جوهرية أساسية، إذ أن الجاهل

لديه فكرة خاطئة، وهو واثق بها مطمئن إلى سلامتها، ولا مصرف عنها، ولا متحول عنها إلى غيرها، ولا يوجد لدى الجاهل عمق فى مساحة اللاشعور، بحيث تتوافر لديه البدائل الفكرية الأخرى فى نقض، أو حتى مجرد مظنة نقض فكرته، فهو شديد التعصب لرأيه، ولو كان خاطئا، ويكفى هذا التسليم المطلق من غير إعمال للعقل، فإنه لا يكلف نفسه حتى مجرد النظر فى الأدلة العارضة الناقضة، لذلك يوصف بأنه: الذى يجزم قبل أن يعلم، ويغضب قبل أن يفهم، ولأن فى مجتمعنا مزيجًا من الأمية والجهل، فيجب معرفة الفرق بينهما.

فالتكييف النفسى للجاهل شديد الشبه والمحاكاة بالمريض النفسى المصاب بمرض الوسواس القهرى التسلطى، لكن هناك تباينًا جوهريًا رئيسيًا بين الجاهل ومريض الوسواس القهرى التسلطى، وهو أن نفس الجاهل مستقرة إلى حد كبير، ثم إن علاج هذه الحالات النفسية أمر أصبح سهلاً وميسورًا من خلال الطلب النفسى، ولكن تحرر الجاهل من خصاله أمر يكاد يكون متعذرًا، بل مستحيلاً غالبًا.

لذلك لم يكن هناك خلاف على أن الأمية أهون كثيرًا من الجهل، ولئن كان ثمة شر كبير، وضباب كثيف يغلف كلاهما، إلا أن الأمية يسهل التعامل معها والأخذ بيدها بسهولة ويسر أكثر من الجهل، إلا أن كلاهما ضعف وعجز.

كما أن الأمى مرجو ومأمول أن يمتلئ فراغه بما تقدمه له من معلومات ومعارف وثقافة، لكن الجاهل تواجهك فى التعامل معه مشكلتان:

- **الأولى**: عملية نزع ما يوجد فى ذهنه من معتقد خاطئ غير صحيح، وهذا ليس أمرًا سهلاً ولا ميسورًا فى أغلب الأحوال.

– **الثانية:** إقناعه بما تريد أن تقدمه إليه من علم وثقافة، أو توجيه خاصة أن عقيدته لا تقوم على أدلة أو ترجيح، أو إعمال عقل وفهم، وإنما هى مسيرة مقودة بذاته وشخصيته، وذوقه ووجدانه غير السوى فى أكثر الأحوال.

وليس من المستبعد أن يتحول الأمى إلى جاهل، وهذا بديهى وطبيعى، عندئذ يكون من الصعب التعامل معه لأنه يكون فى هذه الحالة مصدرًا للعنت والإرهاق، بل يكون التعامل معه ضربًا من المستحيل، إن من أكثر الأمور شرًا فى مجتمعنا للجهل والأمية، إنهما مؤشرًا للتخلف والتدابر وعدم التحضر.

(ب) محو الأمية:

- مراحل تطور مفهوم محو الأمية:

١- محو الأمية الهجائية:

استمر هذا المفهوم مسيطرًا على جهود محو الأمية فى مصر منذ بداية هذه الجهود مع بدايات القرن العشرين، واقتصر هذا المفهوم على تعلم الحروف والمقاطع والكلمات بقصد "فك الخط"، وكان ذلك متفقًا مع نظريات التربية السائدة فى ذلك الوقت، وكذلك الظروف الاجتماعية والاقتصادية، فشيوع نظرية التدريب لملكات العقل فى ذلك الوقت دون النظر إلى محتوى التدريب، وغياب النظرة الوظيفية للقراءة والكتابة فى حياة الفرد والمجتمع، والاعتقاد بأن القراءة عملية بسيطة لا تتعدى معرفة الرموز كل ذلك انعكس على المفهوم فاقتصر على التدريب الآلى، واكتساب مهارات ميكانيكية القراءة دون مهاراتها الفكرية، بالإضافة إلى غياب التخطيط المتكامل على مستوى قومى لمحو الأمية، واقتصار العملية على جهود فردية مبعثرة، والنقد الرئيسى الموجه لهذا المفهوم هو انفصال المفهوم، وما يرتبط به من

برامج عن الأنشطة التربوية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة به، واعتبار الأبجدية هدفًا فى حد ذاتها، مما جعلها عديمة الجدوى غير جاذبة للدارسين لعدم شعورهم بجدواها فى حياتهم اليومية، ومن هنا جاءت فكرة التربية الأساسية.

٢- محو الأمية فى إطار التربية الأساسية:

فى أربعينات القرن العشرين، عقب الحرب العالمية الثانية ظهر مفهوم التربية الأساسية لمواجهة مشكلات الفقر والجهل والمرض، لذلك رأت "اليونسكو" (أنه الحد الأدنى من التعليم الذى يهدف إلى مساعدة الصغار والكبار الذين لم يستفيدوا من مؤسسات التعليم النظامى حتى يستطيعوا أن يتفهموا مشكلات بيئاتهم، ويعرفوا حقوقهم وواجباتهم كمواطنين وأفراد يشاركون بفاعلية فى المناشط الاقتصادية والاجتماعية) فالمفهوم بذلك يركز على:

تقديم حد أدنى من المعارف والمهارات كشرط أساسى لبلوغ مستوى معيشى مناسب.

ربط محو الأمية بجهود رفع مستوى المعيشة، وتحسين الحياة الاجتماعية، وقد امتدت برامج مكافحة الأمية فى إطار هذا المفهوم من (٣: ٩) شهور، واستخدمت كتابًا أو أكثر يقدم للدارسين ما يلى:

دروسًا فى القراءة والكتابة حتى يتمكن الفرد من قراءة صحيفة وكتابة رسالة.

مهارات حسابية أساسية.

معلومات واتجاهات متصلة بصحة الفرد ومشكلاته.

والنقد الموجه لهذا المفهوم هو اقتصاره على الحد الأدنى لمحو الأمية

لخدمة أغراض بسيطة، مما يؤدى إلى نسيانه وفقده والارتداد إلى الأمية، وأنه لا يمكن المتحررين الجدد من متابعة التعليم لضعف مستواهم، ولعدم توافر مواد قرائية تمكنهم من ذلك، ومن هنا نبعت فكرة المستوى الوظيفى للقراءة والكتابة.

٣- المستوى الوظيفى:

وطبقًا لهذا المستوى أصبحت البرامج لا تركز على مجرد عملية "فك الخط" والحد الأدنى من التعليم، ولكن أصبحت تهدف للوصول إلى المستوى الوظيفى، والذى يعرف بأنه (اكتساب الفرد لمعلومات ومهارات وقدرات تمكنه من المشاركة الفعالة فى مناشط مجتمعه الثقافية والاقتصادية والاجتماعية)، وهذا المفهوم يتطلب إقدام الفرد على المعرفة السليمة، والنطق الصحيح، والفهم الواعى، والنقد والقدرة على التعبير والكتابة، وكان هذا التغيير فى المفهوم بسبب متغيرات تربوية ومجتمعية ونفسية وبحثية تتلخص فى الآتى:

ظهور الاتجاه التربوى إلى التركيز على حاجات واهتمامات الدارسين فى برامج محو الأمية.

نتائج بحوث القراءة كعملية مركبة (تعرف – فهم – نقد) وليست مجرد تعرف رموز.

بدء عصر المعلومات وازدهار مراكز النشر وظهور خطط وقوانين من تجعل محو الأمية يتضمن الثقافة العامة والمهنية، لذلك أصبحت برامج محو الأمية مقسمة إلى:

مرحلة الأساس: ويكتسب فيها الفرد مهارات الاتصال الأساسية ومعلومات عامة.

مرحلة المتابعة ويتقن فيها الدارس ما اكتسبه، وينطلق فى القراءة والفهم والنقد والابتكار.

٤- محو الأمية الوظيفية:

وظهر فى الستينات فى إطار منظمة "اليونسكو" بداية كمنهج لتخطيط برامج محو الأمية أكثر منه مفهومًا جديدًا لمحو الأمية، وقد تميز بنفس مبادئ المستوى الوظيفى إلى جانب رفع كفاية الفرد الإنتاجية كهدف له، واشتملت البرامج على التدريب المهنى، والثقافة العلمية والتكنولوجية والأمن الصناعى وغيرها من الموضوعات المؤثرة فى حياة الفرد وزيادة إنتاجيته، وهو بهذا يختلف عن ما سبقه من مفاهيم فيما يلى:

- الانتقاء والتركيز:

حيث يوجه إلى الفئة المنتجة صناعيًا وزراعيًا وحرفيًا للعمل فيركز على رفع إنتاجية العامل ومستوى مشاركته سياسيًا واجتماعيًا، والرعاية الأفضل للأسرة، بالإضافة إلى ما يؤديه التعليم من ترقية لحياة الفرد.

- منهج الدراسة:

ويشتمل على مهارات وقدرات واتجاهات فكرية من خلال برامج مهنية وإرشادية واقتصادية وصحية فى منهج متكامل يفتح الطريق للاستزادة والمواصلة بعكس المناهج السابقة التى كانت تقتصر على القراءة والكتابة والحساب.

- مراحل التعليم:

ممتدة لفترة التعليم المنظم عكس فكرة التقسيم فى المراحل السابقة.

- الكتب والمواد التعليمية:

متعددة ومتنوعة طبقًا لفئات الدارسين وأعمالهم وبيئاتهم ومشكلاتهم.

- المعلم:

يتطلب وجود معلم مزدوج يعلم المهنة ومهاراتها، ومهارات الاتصال المختلفة، وقد يتحقق ذلك بتدريب رؤساء العمل والصناعة والمهرة على تعليم مهارات الاتصال، لذلك نجد أن مفهوم محو الأمية الوظيفى يستند إلى الأسس التالية:

التكامل مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخطة التعليم عامة.

الاتساق مع مجالات تعليم الكبار المستمر مدى الحياة.

التخطيط فلا مجال للارتجال فيه.

البعد التطبيقى والعلمى المباشر.

المشاركة لأن جهد الأطراف المعنية بالإنتاج ضرورى.

والنقد الموجه لهذا المفهوم هو اقتصار التعليم على فئات ومجالات، ويستهدف نفعًا فرديًا، وأنه يركز على الجوانب المهنية، ويهمل الحاجات الأخرى للأميين.

٥- محو الأمية فى إطار التعليم المستمر:

ويقصد بها جميع الأنشطة والجهود التربوية والنظامية واللانظامية وغير النظامية العرضية التى يتعرض لها الفرد فى حياته، ويقوم هذا الاتجاه انطلاقًا من أن المتحررين حديثًا من الأمية يرتدون إليها مرة أخرى ما لم تتوافر لهم استراتيجيات مناسبة للتعليم ومواصلته مدى الحياة.

ولضمان نجاح برامج هذا المفهوم يجب توافر ما يلى:

ربط الجهود المبذولة لمحو الأمية بالمواقف الحياتية للفرد.

نقل العملية التعليمية من المعلم إلى المتعلم نفسه عن طريق التعلم.

وجود بيئة اجتماعية وثقافية تساعد فى عملية التعليم.

وجود نظام فعال لتعليم الكبار المستمر.

ويتحقق هذا الاتجاه من خلال المراحل التالية:

مرحلة ما قبل محو الأمية لتحقيق الاحتياجات التعليمية للجميع، وتهيئة مناهج مناسبة لمحو الأمية عن طريق الاتصال الجماهيرى.

مرحلة محو الأمية وتشمل جميع جهود محو الأمية لاكتساب مهارات الاتصال الأساسية والمهارات المهنية، وجوانب الثقافة العامة بما يحقق المعاصرة.

مرحلة ما بعد محو الأمية ويقصد بها كل نشاط يوظف استراتيجيات التعلم ليتمكن الفرد من:

تثبيت المهارات الأساسية المكتسبة ومواصلة التعليم إلى أقصى حد تؤهله قدرات الفرد.

توظيف وتطبيق نتائج التعليم فى مجالات الحياة (شخصية - اجتماعية - مهنية).

ثانيا- واقع الأمية فى العالم العربى:

قدرت نسبة الأمية بين البالغين (١٥ سنة فما فوق) فى البلدان العربية بحوالى (٢٨٪)، وهى بذلك تفوق مثيلاتها فى جميع الأقاليم فى العالم، باستثناء اقليمى جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغت فى كل

منهما حوالى (٣٨٪)، كما تفوق أيضًا مثيلاتها فى الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة حيث بلغت حوالى (١٩٪).

وتقدر نسبة الأمية بين الشباب (١٥: ٤٥ سنة) بحوالى (١٣٪) وقد بلغت نسبة الأمية بين الشباب الذكور حوالى (٩٪)، كما بلغت بين الفتيات حوالى (١٨٪)، وتقل هاتان النسبتان عن مثيلاتها فى جميع الأقاليم فى العالم باستثناء دول وسط وشرق أوربا، ودول أمريكا اللاتينية ودول شرق آسيا، ويصل معدل الأمية بين البالغين فى عدد من الدول العربية إلى مستويات مرتفعة، حيث يبلغ فى موريتانيا حوالى (٤٣٪) وفى المغرب حوالى (٤٠٪) وفى اليمن حوالى (٣٩٪).

وتبلغ نسبة الأمية بين الإناث البالغات (١٥ سنة فما فوق) حوالى (٣٧٪) من إجمالى عدد الإناث فى الدول العربية، بينما تبلغ نسبة الأمية للإناث فى الفئة العمرية (١٥–٤٥ سنة) حوالى (١٦٪)، ويصل معدل الأمية للإناث البالغات مستويات تفوق (٥٠٪) فى اليمن وموريتانيا والمغرب.

ثالثا- هل الأمية مشكلة:

إن المجتمعات الإنسانية فى ظل عصر المعلوماتية والعولمة، أصبح التغير المستمر والجوهرى فى معظم مجالات الحياة هو السمة الأساسية لكافة أنشطة الحياة فى المجتمعات، سواء المتقدمة أو النامية، إلا أن المجتمعات كلها تهدف إلى التقدم المستمر بشكل عام، وبعضها يهدف إلى تحقيق إنجازات إبداعية تحفظ له القيادة والسيطرة على العالم، بينما التقدم بالنسبة للبعض الآخر هو طريقها الوحيد للحفاظ على هويتها ووجودها، وخصائص التقدم عديدة ومتنوعة منها:

١. التكيف مع عولمة مجالات النشاط البشرى فى الإطار المجتمعى.

٢. التطبيق الموضوعى للمنهج العلمى فى مجال الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية.

٣. انتهاج الديمقراطية بمفهومها المعاصر، الذى يشمل ديمقراطية اتخاذ القرارات، وديمقراطية التنفيذ، وديمقراطية التقويم للتنفيذ.

٤. الحياة فى ظل إدارة علمية معاصرة.

٥. بناء مؤسسات التعليم والتربية على أسس معاصرة.

٦. تنويع مصادر الثروة وطرق استثمارها.

وهذه الخصائص تتطلب مجتمعًا متعلمًا مبدعًا منتجًا، له القدرة على استدماج هذه المقومات وتطبيقها بعقل وجهد جمعى، وبديهى أن هذه المهام لا يمكن الوفاء بها بواسطة عدد قليل من الأفراد، فالديمقراطية تستلزم المشاركة من الجميع فى كافة خطوات سياسة المجتمع، وبالتالى مجتمعًا واعيًا ومتعلمًا وقادرًا على التكيف بنجاح مع المتغيرات المحلية والعالمية، ومنتجًا ومستخدمًا للوسائل والأساليب والمواد التكنولوجية المعاصرة فى مجالات الحياة المختلفة، كل ذلك يتطلب أفرادًا متعلمين يمتلكون القدرة على استيعاب هذه التغيرات ومتطلباتها، فإذا تناولنا الزراعة أو الصناعة أو إنتاج المعرفة، لوجدنا أن كلها أصبحت مجالات تعتمد على آلات وأجهزة وتقنيات متقدمة تتطلب مهارات عالية وتخصصًا دقيقًا للأدوار المختلفة لتكامل الأدوار من أجل تحقيق هدف الوحدة الإنتاجية، والفرد المتعلم هو وحده القادر على فهم التكنولوجيا المعاصرة، وفهم دوره فى إدارتها وتسييرها وتنسيقه مع غيره من الأدوار والمهام، كما تحتاج علاقات الإنتاج اشتراك مستويات متعددة داخل وحدة أو عدة وحدات داخل المجتمع وخارجه والتصنيع بهذا المضمون هو نتاج تطبيقات متنوعة وعديدة، ولايمكن للفرد

أن يتقن هذه التطبيقات دون تعليم، أو أن يتدرب عليها دون علم، فالتعليم أداة للاتصال والتفاهم والمشاركة، كما يعتبر مفتاح التعرف على المجهول من طرق تركيب وعمل الآلات ووسائل الإنتاج والصيانة، وما يحدث فيها من تطوير، كما أنه أصبح ضرورة للمشاركة فى الحياة العملية داخل المجتمع، والمطالبة بالحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فالمتعلم أكثر قدرة على الوعى بمثل هذه الأمور، والحفاظ على حقوقه فيها، كما أن التعليم يُمكن الأفراد من القيام بدورهم التربوى المناسب كآباء أو أمهات أو أخوة أكبر أو أصغر فى أسرهم، وبالتالى ينعكس ذلك على المجتمع، والتعليم يساعد الفرد على الرؤية والفهم الصحيح لعقيدته الدينية، فكل فرد له دور ووظيفة يترتب عليها واجبات وحقوق، والتعليم يساعد الفرد على القيام بهذا الدور بفاعلية عملاً وتطويرًا وإبداعًا وإنتاجًا.

فالمتعلم أقدر من الأمى على فهم الاتجاهات المناسبة نحو الاستهلاك والاستثمار والادخار، ومعرفة كيفية وقاية نفسه من الأمراض، والمحافظة على صحته، وأقدر على تفعيل ولائه لوطنه ومجتمعه، كما أنه أكفأ لتحقيق مواصفات المواطنة الصالحة، وتحقيق علاقة التأثير والتأثر بينه وبين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وأكثر قدرة على تقبل التغير للأفضل، ويستطيع التمييز بين المناسب وغير المناسب من العادات والتقاليد وفق قيم المجتمع النابعة من فلسفته، كما أنه أكثر طموحًا، مما يدفعه إلى المحاولة المستمرة لتطوير مهاراته وقدراته ودوره فى الحياة المهنية والمجتمعية.

مما سبق يتضح أن الأمية عقبة أمام تقدم وتنمية المجتمع ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا، وبالتالى فهى عقبة أمام بناء الفرد والمجتمع والدولة، ففى المجال الاجتماعى نجد الأمية تعوق الأفراد أمام إمكانية قيامهم بالتنشئة

الاجتماعية السليمة للأبناء، أو لمن هم أصغر سنًا، وفى التفاعل الاجتماعى يكون تفاعلهم أقرب إلى السلبية منه إلى الإيجابية، وفى الضبط الاجتماعى امتثالهم لمعاييره يكون سطحيًا بدون إدراك واعى، كما أن احتمالات تعرضهم للانحراف أكبر، كما أن إمكانية سيطرتهم على ما يتعرضون له من مشكلات، ووضع الحلول المناسبة لها أقل من المتعلمين لقلة الوعى القانونى لديهم، كما إن قدرتهم على وقاية أنفسهم من المؤثرات الثقافية الخارجية السلبية أقل، وقدرتهم على التكيف الاجتماعى السريع لمتغيرات العصر فى إطار المجتمع الذى يعيشون فيه أقل من المتعلمين.

أما فى المجال الاقتصادى فقدرتهم على التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية محليًا وعالميًا ضعيفة، واستجاباتهم للقوى والعوامل المؤثرة على الأنشطة الاقتصادية بطيئة، بالإضافة إلى عدم قدرتهم على ابتكار مجالات جديدة للأنشطة الاقتصادية.

أما فى المجال السياسى فمشاركتهم فى الأنشطة السياسية قليلة، كما أن ليس لديهم القدرة على الحكم بموضوعية على المشكلات والمواقف السياسية، وليس لديهم القدرة على المشاركة الإيجابية فى الندوات والمناقشات السياسية، وليس لهم الحق فى الترشيح فى مجالات العمل السياسى لتمثيل غيرهم من أفراد المجتمع، بالإضافة لضعف إدراكهم لحقوقهم وواجباتهم وميلهم إلى الخضوع والاستسلام.

وفى المجال الزراعى نجد أن قدرتهم أقل من المتعلمين فى استثمار التطبيقات التكنولوجية فى المجال الزراعى، وفى التغلب على المشكلات الطارئة لبعض المحاصيل الزراعية، وفى تسويق المنتجات الزراعية بكفاءة وفى تنويع المحاصيل طبقًا لقوى العرض والطلب، وفى تقليل الفاقد من المنتجات الزراعية، وفى تحقيق أعلى معدلات إنتاج بأقل تكلفة...إلخ.

ويمكن القول إن الاهتمام بمحو الأمية ينطلق مما يلى:

١. محو الأمية حق مازال محرومًا منه ما يقرب من خمس السكان الراشدين فى العالم.

٢. عامل أساسى لتحقيق أهداف المجتمع.

٣. مهمة إنسانية قومية تخص المجتمع والفرد وتتطلب تعاونهما واهتمام كل منهما بها اهتمامًا كبيرًا.

٤. عامل حاسم لتمكين الفرد من المشاركة المجتمعية الفعالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لاسيما فى مجتمعات المعرفة التى يتميز بها عالمنا المعاصر.

٥. عنصر أساسى لتعزيز القدرات البشرية، مع مزايا واسعة النطاق تشمل التفكير النقدى، وتحسين الصحة، وتنظيم الأسرة والوقاية من الأمراض الوبائية، وتربية الأطفال والحد من الفقر، والمواطنة الفعالة.

رابعا- العوامل المساعدة على انتشار الأمية:

هناك مجموعة من العوامل المسببة لانتشار الأمية، وتغذية منابعها، بعضها عوامل اجتماعية وأخرى اقتصادية، والبعض الآخر عوامل مرتبطة بالنظام التعليمى، ويمكن القول إنها تشمل ما يأتى:

١- على مستوى المجتمع العربى نجد أن مشكلة الأمية لم تأخذ حقها من الاهتمام كقضية قومية سياسية اجتماعية اقتصادية، يجب أن تحشد لها وجود جميع الهيئات والمنظمات (حكومية وأهلية) من أجل التصدى لها، وتنسق فيما بينها وتعطيها الأولوية القصوى فى خططها، وترصد لها الميزانيات المناسبة لتحقق حملات محو الأمية الأغراض المرجوة منها، وهذا ما فعلته كوبا بالفعل عندما أغلقت جميع المدارس والجامعات لفصل دراسى كامل

ليستطيع الأساتذة والطلاب المشاركين فى تعليم الشعب ومحو أميته، ولقد استخدمت المجتمعات فى تجربة محو الأمية استراتيجيات متعددة منها:

إستراتيجية القدرة، وهى التى اتبعتها الدول المتقدمة، التى استطاعت أن تقضى على الأمية بتعميم التعليم وإلزامه فى الوقت الذى طورت فيه المجتمع كله وحررته من التخلف بمرور الزمن.

إستراتيجية الطفرة، وهى التى لجأت إليها الدول الاشتراكية التى جعلت فاتحة برنامجها الاجتماعى الاهتمام بالإنسان، وتحريره من الجهل، وإطلاق طاقاته، انطلاقًا من أنه هو صانع التقدم.

إستراتيجية الحيرة، وهى التى تتخبط فيها الشعوب النامية بإتباع مناهج مختلفة، وذلك لاعتقادهم أن محو الأمية عملاً تعليميًا يمارسونه فى مستوى متدن تربويًا وفنيًا واجتماعيًا عن طريق التطوع، وعن طريق الصفوف المسائية، وينغمس الفنيون فى علاج قضية التسرب ودعم الإقبال فى الوقت الذى يستخدمون فيه أماكن التعليم العام وكتبه ومعلموه الوضع الذى لا يتفق مع عقلية الكبار، ولا مع الأوضاع الاجتماعية.

٢- تشير الدراسات إلى أن الجهود الأهلية بالرغم من أهميتها، لا تحقق نتائج ملموسة فى مجال محو الأمية ما لم تكن مدعومة من الدولة.

٣- تحول الزيادة الكبيرة فى السكان دون تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن التعليم الإلزامى، إذ تزداد معاناة أولياء الأمور عامًا بعد آخر من أجل إيجاد أماكن لأبنائهم فى الصف الأول الابتدائى ولذلك يُعد من المنابع الرئيسية لتغذية الأمية ما يلى:

(أ) الأعداد المتراكمة من الملزمين الذين لا يدخلون المدرسة الابتدائية والذين يشكلون موردًا متجددًا للأمية كل عام (٦-٨) سنوات.

(ب) أعداد الأطفال الذين يتسربون من مرحلة التعليم الأساسى خلال سنوات الدراسة من (الصف الأول إلى التاسع).

(ج) أعداد الصبية فيما فوق (١٢) سنة، ممن لم يتلقوا أية خدمة تعليمية أو من حصلوا على خدمة تعليمية ناقصة، أو لم يتلقوا التدريب اللازم والمتابعة الواجبة مما قد يعرضهم إلى الارتداد للأمية.

(د) التراث المتراكم من الأميين الكبار، الذين يشكلون الرصيد الدائم للأمية، وهم مجموع الكبار الأميين (١٥) سنة فما فوق ويتضمنون نوعيات وفئات متعددة من ناحية السن والجنس والمستوى الاجتماعى والتعليمى.

٤- لم يتم حتى الآن استثمار وسائل الإعلام بشكل جيد فى حملات محو الأمية بالرغم من أهميتها، وخاصة الإذاعة والتليفزيون، وما قدم من برامج لم يأخذ فى الاعتبار الحاجات المختلفة والمتنوعة للفئات المستهدفة، فما تستفيد منه ربة الأسرة مختلف تمامًا عما يحتاج إليه الفلاح أو العامل فى مجال الصناعة، بالإضافة إلى ضرورة توجيه البرامج بالأسلوب الذى يتفق ونمط حياة وقيم المجموعات التى تعيش فى مناطق مختلفة من البلاد (أى الثقافات الفرعية).

٥- انخفاض كفاءة النظام التعليمى، والاهتمام بالكم على حساب الكيف مما يؤدى إلى ارتفاع نسب التسرب خاصة بين الإناث.

٦- عدم نجاح برامج محو الأمية فى خفض نسبة الأمية فى البلاد وخاصة بين الإناث بشكل ملموس، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها:

عدم وجود تعبئة مناسبة لبرامج محو الأمية.

انخفاض الإقبال على التعليم، حيث لم يصبح المفتاح الذهبى للحراك الاجتماعى، ولكن أصبحت هناك عوامل أخرى تؤدى إلى الحراك

الاجتماعى.

ضعف التمويل والإمكانات.

سوء التخطيط.

عمالة الأطفال لحاجة الأسر إلى العائد المادى من عمل الأطفال فى بعض البلدان العربية.

عدم وجود معلمين ومشرفين وإداريين متخصصين لقيادة هذه البرامج.

المفاهيم التراثية السائدة فى المجتمع والمرتبطة بتعليم الكبار بشكل عام والإناث بشكل خاص.

عدم ملاءمة المناهج والكتب للحاجات الفعلية للدارسين.

المصروفات الإضافية للدارسين.

ولتنفيذ برامج محو الأمية يتطلب تحقيق المتطلبات التالية:

اضطلاع الحكومات بمسئوليات فعالة فيما يرتبط بالسياسة العامة والتمويل لمحو الأمية، وذلك فى إطار تخطيط منظومة التربية ككل.

وضع أطر واضحة لتنسيق مبادرات القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدنى الخاصة بتوفير برامج محو الأمية.

زيادة المخصصات من الميزانيات والمعونات، فبرامج محو الأمية لا تحظى إلا بنسبة (١٪) من ميزانيات التعليم فى العديد من البلدان.

وضع البرامج فى ضوء وعى وإدراك حاجات الدارسين ولاسيما لخياراتهم اللغوية وللحوافز التى تدفعهم إلى حضور الدروس وذلك بالتشاور مع المجتمع المحلى.

أن ترتكز المناهج الدراسية على حاجات الدارسين مع تحديد واضح لأهداف التعليم وتوفير المواد التعليمية المناسبة.

تأمين مستويات مناسبة من الأجور والوضع المهنى وفرص التدريب لمعلمى محو الأمية.

خامسا- منابع الأمية فى الوطن العربى:

تُعد مشكلة الأمية من أكبر العقبات التى تحول دون تقدم المجتمعات العربية وتعوقها عن اللحاق بمجتمع المعرفة لأنها تمثل مقياسًا هامًا لجميع البرامج التى تستهدف النهوض بمجتمعات العالم العربى وإعدادها للحاق بركب مجتمع المعرفة، وتعكس زيادة عدد الأميين فى العالم العربى إخفاق النظام التعليمى فى تمكين الأفراد من الحد الأدنى اللازم لممارسة الحياة الإنسانية فى أدنى مستوياتها، ولا تمتلك المعرفة اللازمة لاستخدامها فى حياتها العامة والوظيفية، ولا مهارات الحياة الأساسية التى يتم تعلمها مع القراءة والكتابة والحساب.

فى الدول العربية بشكل عام يصل معدل الأمية بين الإناث إلى النصف مقارنة بالثلث بين الذكور، حيث يبلغ عدد الأميين فى العالم العربى حوالى (٦٥, ١٢٨, ٠٠) مليون أمى، منهم (٦٤٪) من الإناث، وهى نسب من أعلى المعدلات العالمية ويبلغ عدد الأميين على المستوى العالمى نحو (٧٩٦) مليون نسمة تقريبًا، منهم (٦٤٪) من الإناث، وذلك طبقًا لما جاء بالتقرير العالمى للتعليم للجميع (٢٠١١). وللوقوف على تطور أعداد الأميين عام ٢٠٠٤: ٢٠٠٨ نعرض الجدول التالى:

جدول يوضح أعداد الأميين الكبار (١٥ سنة فما فوق)

الدولة	2000-2004		2005-2008	
	المجموع بالآلاف	% الإناث	المجموع بالآلاف	% الإناث
الجزائر	6280	66	6484	66
البحرين	55	60	52	46
جيبوتى	-	-	-	-
مصر	17270	64	17816	63
العراق	-	-	3954	69
الأردن	336	74	294	70
الكويت	301	42	122	46
لبنان	-	-	320	69
ليبيا	685	77	511	77
موريتانيا	732	60	836	58
المغرب	10108	63	9823	66
عمان	423	55	260	57
فلسطين	156	77	135	76
قطر	50	-	65	29
السعودية	2776	65	2450	59
السودان	7621	62	7676	66
سوريا	1864	74	2248	69
تونس	1864	68	1656	68
الإمارات	497	25	327	24
اليمن	5032	70	4993	72

مما سبق يتضح أن محو الأمية من الاحتياجات التى تزداد إلحاحًا، كما أن المشاركة الكاملة فى مجتمع المعرفة والاقتصاد من أجل الحد من الفقر، والنهوض بالمواطنة تعتمد على التعليم وعلى قلبه المتمثل فى محو الأمية.

فمازال هناك نحو (٧٩٦) مليون شاب راشد، أى نحو خمس الراشدين من سكان العالم يفتقرون إلى المهارات الأساسية للقراءة، ففى معظم خطط التعليم، لا يعد محو الأمية عنصرًا بارزًا إذا أنه يمثل (١٪) فقط من الإنفاق الحكومى كما سبق أن ذكرنا.

وهذه الظاهرة تمثل عارًا قوميًا ليس لنا عذر فى استمراره وخسارة محضة فى كل المجالات، وسبب بقاء الأمية على هذا المستوى يعود للآتى:

نسبة من الأطفال تتراوح بين ١٠٪، ١٥٪ لا تتاح لهم فرصة الالتحاق بالمدارس الابتدائية أصلاً.

نسبة أخرى من الأطفال تقدر بحوالى ١٥٪ من تلاميذ المرحلة الابتدائية وبين ١٠٪، ١٥٪ من تلاميذ المرحلة الإعدادية لا يستكملون الدراسة فى هاتين المرحلتين، وذلك بسبب حاجة أسرهم للكسب من عملهم، أو بسبب قلة الانضباط فى إدارة المدارس، أو لعجز أسرهم عن تغطية تكاليف الدروس الخصوصية، أو المصروفات الإضافية بشكل عام، مثل (المواصلات، الدروس الخصوصية، الكتب الخارجية، المصروفات الدراسية، المصروف اليومى)، أو لجهل الأبوين وخاصة الأمهات، وعدم تقديرهم للتعليم ومستقبل الأبناء.

يسهم الفقر وتردى نوعية التعليم فى ارتفاع نسبة التسرب من المدرسة حيث يخفق الأطفال فى بلوغ مستوى التعليم اللازم لتقدمهم فى الصفوف الدراسية، ففى مصر مثلاً تقل نسبة الأطفال الفقراء المنتظمين فى المدارس الابتدائية (٧٪) عن أقرانهم الميسورين، وتقل (١٢٪) فى مرحلة الدراسة المتوسطة، (٢٤٪) فى مرحلة الدراسة الثانوية، كذلك نحو ربع الأطفال الذين تراوح أعمارهم بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة فى المغرب لم يكملوا التعليم الابتدائى بسبب الفقر.

كما ينعكس الجوع وسوء التغذية على أدائهم المدرسى، إذ يتأخر التحاق الأطفال الجياع بالمدارس، هذا إذا التحقوا بها أصلاً، ويتسربون منها فى وقت مبكر، كما يظل أدواءهم دون أداء الأطفال المكتفين غذاءً، ولو واظبوا على الدوام المنتظم فى المدارس، ونادرًا ما تستطيع العائلات الفقيرة التى لا تتمتع بالأمن الغذائى أن تتكفل بتعليم الأبناء الذين يعتمد عليهم فى الغالب فى الأعمال المنزلية، أو فى تأمين دخل إضافى أو فى دعم الأسرة ويكون الانقطاع عن الدراسة بين فتيات البلدان العربية أكثر منه بين الفتيان لأن تعليمهم لا يحظى بالأولوية نفسها.

سادسا- جهود مصر كدولة عربية فى محو الأمية:

(أ) التطور التاريخى لجهود مصر فى محو الأمية:

- المرحلة الأولى (١٩١٩- ١٩٥٢):

وتعرف بمرحلة الجهود الأهلية والتطوعية المتمثلة فى جهود الجمعيات والأحزاب السياسية وهى كذلك مرحلة الجهود الحكومية المتزامنة مع صدور دستور (١٩٢٣)، وقانون التعليم الإلزامى (١٩٢٤)، وقانون محو الأمية (١١٠) لسنة (١٩٤٤) وتعديلاته، ومن أبرز نشاطات هذه المرحلة

"الجامعة الشعبية" كمؤسسة تعليمية لما بعد محو الأمية.

- المرحلة الثانية (١٩٥٣-١٩٦٩):

وهى مرحلة الجهود الحكومية المشتركة بين الحكومة والمنظمات الدولية، وتميزت بالتخطيط القومى الشامل، وبمشروعات انتقائية بالقاهرة والإسكندرية، ولكن هذه الخطط والمشروعات لم تظهر إلى حيز التنفيذ، ولعل أبرز معالم هذه المرحلة صدور قانون مجانية التعليم الابتدائى، وإنشاء المركز الدولى للتربية الأساسية بالتعاون مع اليونسكو الذى لعب دورًا بارزًا فى تدريب قيادات محو الأمية فى مصر والعالم العربى.

- المرحلة الثالثة (١٩٧٠-١٩٨٩):

وهى مرحلة تطوير التشريعات المرتبطة بمحو الأمية وصدور قانون (٦٧) لسنة (١٩٧٠) وتعديلاته، وكذلك وضع خطة لمحو الأمية للقطاع العام، وأخرى لمحو أمية القطاع الأهلى، ولكن النتائج لم تكن مشجعة لقصور القوانين وتقليدية البرامج، وضعف الإمكانات، وعدم إقبال المستفيدين وهامشية أجهزة محو الأمية بالوزارة والمديريات، وبرغم الأثر المحدود وانخفاض نسبة الأمية بمعدل محدود إلا أن أعداد الأميين المطلقة كانت فى زيادة مستمرة.

- المرحلة الرابعة (١٩٩٠-١٩٩٩):

وهى مرحلة الحملة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار، والتى جاءت كنتيجة للمراحل السابقة التى لم تحقق ما كانت تصبو إليه مصر فى القضاء على الأمية، وانطلاقًا من الحق الدستورى للمواطنين فى التعليم، ومن حاجة المجتمع المصرى فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى إلى القوى البشرية العاملة المتعلمة المدربة التى تسهم فى زيادة الإنتاج، وتحسينه، من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، كانت الحملة القومية لمحو الأمية خلال عقد التسعينات، حيث كانت نسبة الأمية فى مصر عام (١٩٩٠) (١, ٤٧٪) بنسبة (٥, ٣٥٪) ذكور، (٢, ٥٩٪) إناث، وهذا يعكس انتشار الأمية بين الذكور والإناث، وإن تضاعفت بين الإناث عنها بين الذكور، كما بلغت نسبة الأمية للإناث فى الريف (١, ٦٧٪)، وفى الحضر (٩, ٣٢٪)، ويتضح من ذلك ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث الريفيات أكثر من الإناث الحضريات بمقدار الضعف، وهذا يؤكد الحاجة إلى:

حملة قومية شاملة لمحو الأمية تقوم على استراتيجيات عصرية.

وضع أولويات فئات المستفيدين مع التركيز على الفئات الأكبر حجمًا والأكثر حرمانًا كقطاعات المرأة والفلاحين والعمال، والمناطق النائية والمحرومة والعشوائية.

(ب) الخطة العامة للحملة القومية لمحو الأمية:

الإطار العام للخطة ينطلق من مسارين هما:

قيام وزارة التعليم بالعمل على سد منابع الأمية، وذلك من خلال:

تحقيق استيعاب الملزمين بالمدارس الابتدائية.

علاج ظاهرة التسرب بإلحاق المتسربين وغير المستوعبين فى مدارس الفصل الواحد، أو بفصول محو الأمية.

قيام الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار بمحو أمية أفراد الشريحة العمرية (١٥)سنة فأكثر وفقًا لضوابط منها:

القضاء على أمية الشريحة (١٥-٣٥) سنة إلزاميًا.

الحد من أمية الشريحة (٣٥) سنة فأكثر اختياريًا.

إعطاء أولوية للأصغر سنًا، وللفئات المحرومة (الإناث - الريف - البيئات الحضرية الفقيرة).

- الهدف النوعى للخطة:

اكتساب المستفيدين المهارات الأساسية التى تمكنهم من توظيف خبراتهم القرائية والكتابية والحسابية فى مواصلة الإطلاع والانتفاع بها فى حياتهم العملية، بالإضافة إلى الوعى بمشكلات البيئة وقضايا المجتمع وأوضاع المهن التى يمارسونها.

- مستويات الدراسة:

المستوى الأول: ويعادل نهاية الصف الثالث الابتدائى وعدد ساعاته (٤٥٦) ساعة لمدة تسعة أشهر.

المستوى الثانى: ويعادل نهاية الحلقة الأولى من التعليم الأساسى وعدد ساعاته (٤٥٦) ساعة لمدة تسعة أشهر.

- أساليب وآليات جديدة:

لقد كشفت الدراسات الميدانية عن مشكلات عديدة تعوق برامج محو الأمية، وتؤثر سلبًا عليها، لذا فقد بذلت الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار جهودًا متواصلة للأخذ بأساليب وآليات وصيغ تعليمية مرنة منظورة ومتنوعة من أجل انطلاق الحملة من خلال منظومة شاملة تتمثل فى الآتى:

١- دعوة مكثفة وإعلام مستمر مواكب:

وقد تم تخطيط وتنفيذ حملة دعوة مكثفة، وإعلام مستمر مواكب لمراحل العمل فى محو الأمية لتحقيق أهداف متوالية منها:

تكوين رأى عام حول مشكلة الأمية وخطرها وضرورة المشاركة فى القضاء عليها.

حفز المستفيدين - أميين ومتعلمين وصناع قرار - وأصحاب فكر لتحمل كل منهم دوره فيها.

وقد عقدت الندوات والمؤتمرات واللقاءات وطرحت البحوث وأعدت أفلام حول الجهود المتميزة حفزًا للمحررين على الإبداع والابتكار، وبذل الجهود لإنجاح الحملة، وقد شاركت الإذاعة والتليفزيون والصحافة بدور بارز ومستمر فى تهيئة المناخ المناسب لدفع جهود الحملة.

٢- الحصر والتسجيل والتصنيف للمستفيدين والمتعاونين والمؤسسات، القطاع المنظم:

وقد نسقت الهيئة من خلال فروعها بالمحافظات والمجالس التنفيذية

لتنفيذ خطة الحصر للعمال الأميين التابعين للقطاع العام والحكومى.

سابعا- دور التربية فى مواجهة المشكلة:

١. تعرف عوامل إحجام الأميين عن الالتحاق أو الاستمرار فى فصول محو الأمية ومحاولة التغلب عليها: فتشير الدراسات إلى أن هذه العوامل تشمل عوامل اقتصادية مثل عدم وجود وقت فراغ، وطبيعة العمل الذى لا يحتاج إلى تعلم القراءة والكتابة وعوامل اجتماعية أهمها الخجل من التعلم، وتقاليد عدم خروج المرأة، وفقر البيئة الثقافية، وعوامل تخطيطية كقصور العاملين، وقصور التشريعات، وقلة الحوافز، وعوامل تعليمية كقصور الدعوة، وعدم مناسبة مكان ووقت الدراسة، وضعف اقتناع الأمى بالمعلم، وعدم اقتناعه بأهمية التعليم، ومن خلال الوعى الكامل بعوامل الإحجام يمكن وضع الإستراتيجية المناسبة للتغلب على هذه العوامل وتقليل أثرها من خلال التعاون بين مؤسسات التربية المختلفة كل مؤسسة فى مجال عملها تتصدى لعوامل الأحجام المرتبطة بمجال نشاطها.

٢. تحديد الأهداف تحديدًا دقيقًا، فالهدف الأساسى هو تحرير الأمى من أميته الأبجدية والحضارية معًا فى وقت واحد، وذلك للوصول بالأمى إلى مستوى تعليمى وثقافى يمكنه من تملك المهارات الأساسية فى القراءة والكتابة والحساب، إلى المستوى الذى يؤهله لمتابعة الدراسة والتدريب، بالإضافة إلى الإسهام فى تنمية مجتمعه وتجديد بنيانه لتوفير المناخ الحضارى والاجتماعى الذى يحفز الفرد على الاستمرارية فى التعليم، وتستطيع التربية القيام بذلك من خلال قيام مؤسساتها ببلورة أهدافها بوضوح ومراحل تحقيق الأهداف وتحديد أدوار المتخصصين فى كل مرحلة ومتابعة التنفيذ وتقويم التنفيذ.

٣. تحقيق التكامل بين جهود محو الأمية وجهود التنمية، فالأمية والتخلف وجهان لعملة واحدة، لذلك يجب أن تكون عملية المواجهة شاملة تستهدف محو الأمية مع تحديث المجتمع فى نفس الوقت، فمن خلال عمليات التدريب المهنى والثقافة العمالية، والإرشاد الزراعى، وتنمية المجتمع، وتوجيه الجهود لتحقيق النمو المتكامل للفرد تستطيع مؤسسات التربية تحقيق أهدافها.

٤. الحصول على الدعم السياسى والشعبى فى مواجهة الأمية، فمشكلة الأمية باعتبارها مظهرًا للتخلف، مشكلة ذات طابع سياسى، تتطلب جهدًا قوميًا ووطنيًا، وتستحق الأولوية، كما أن جوهر القضاء على المشكلة يتطلب مواجهة شاملة، لذلك لا يمكن تنفيذها بغير دعم سياسى يتم ترجمته إلى قرارات سياسية ذات قوة تشريعية لتصبح المواجهة ملزمة لجميع من يرتبطون بالعمل فى هذا المجال، ومحققًا للإرادة الشعبية، فالقرار السياسى والإرادة الشعبية بهذه الصورة يمثلان شرارة الانطلاق للحركة الاجتماعية الشاملة لعمل مؤسسات التربية فى هذا الميدان.

٥. سد منابع الأمية بإلزامية التعليم الابتدائى وتعميمه، فمن خلال التخطيط السليم لمؤسسات التعليم والارتفاع بمستواه الكيفى وشيوع التربية الترغيبية للأبناء وأولياء أمورهم، يمكن محاصرة وتقليص حجم الأمية من خلال سد أهم منابعها.

٦. تحقيق التكامل بين التعليم المدرسى وغير المدرسى، فعن طريق تحقيق التكامل بين التعليم النظامى (المدرسى) وغير النظامى (محو الأمية وتعليم الكبار) على مستوى التخطيط والتنفيذ والعائد فى إطار فلسفة التعليم المستمر، وذلك بفتح القنوات ومد الجسور

بين النظامين، لفتح فرص التعليم المستمر والدائم أمام المتحررين من الأمية حتى لا يقف تعليمهم عند مستوى منخفض يؤدى إلى الارتداد للأمية، كما ينبغى الاستفادة من حاجات المجتمع المتجددة فى تطوير النظم والتشريعات والإدارة فيما يرتبط بالسن والمناهج والمراحل والمستويات والتقويم والشهادات بما يمكن من إنشاء مؤسسات تعليمية جديدة، واستنباط صيغ لمعاهد ومراكز لمختلف نوعيات المتعلمين ومستوياتهم، ولمختلف الأنشطة الحديثة للعمال والحرفيين والفلاحين وغيرهم.

٧. المتابعة والتقويم بشكل مستمر لكل المراحل، والخطوات والأهداف، إن الالتزام بالمتابعة والتقويم المستمرين لسير العمل أثناء التنفيذ لدراسة المعوقات وابتكار الحلول أمر ضرورى لابد من الاهتمام به لمعرفة الخطوات التى نفذت، ومدى مسايرتها لمتطلبات العمل فى هذا المجال، ومدى اقترابها أو ابتعادها عن تحقيق الأهداف المرسومة.

٨. زيادة وعى المجتمع بفلسفة محو الأمية، وتعليم الكبار، فشيوع فلسفة التعليم المستمر مدى الحياة لتلبية الاحتياجات المتطورة والمتغيرات الحادثة، بحيث يتمكن الأفراد والمجتمع من تحقيق تنمية مناسبة، والتخلص من المفاهيم والمسلمات الجامدة فى التعليم، والعمل على اكتساب الأفراد المعلومات والاتجاهات والقيم وتكوين المهارات حتى يتكيفوا مع أنفسهم ومع المجتمع الذى يعيشون فيه، أصبحت أمور رئيسية يجب تحويلها من مجرد شعارات إلى حقائق ومسلمات فى حياة المجتمع بمختلف قطاعاته.

الفصل الخامس
العنف الأسرى

مقدمه.

أولا– الأهمية النظرية والتطبيقية:

الأهمية النظرية.

الأهمية التطبيقية.

ثانيا– المصطلحات

ثالثا– واقع العنف الأسرى فى المجتمع المصرى والعربى والعالمى.

رابعا– أنواع العنف الأسرى وخصائصه.

خامسا– العوامل الثقافية والاجتماعية المُسببة للعنف.

سادسا– الآثار المترتبة على العنف الأسرى بالنسبة للأسرة والمجتمع.

سابعا– بعض التجارب العالمية فى مجال مناهضة العنف الأسرى

ثامنا– دور التربية فى مواجهة العنف الأسرى

العنف الأسرى

مقدمــة:

تعيش المجتمعات المعاصرة ثلاث ثورات هى: ثورة المعلومات، وثورة الاتصالات، وثورة التكنولوجيا، وقد أصبح لهذه الثورات تأثيراتها الفاعلة فى المجتمعات بوجه عام. والمجتمع المصرى كغيره من المجتمعات، قد تأثر بتلك الثورات التى تسببت فى إحداث تغييرات ثقافية فى المجالين: المادى بما يتضمن من معارف وعلوم وابتكارات واختراعات وتكنولوجيا وغيرها، والمعنوى بما يتضمن من قيم وأخلاقيات وسلوكيات

وهذا التغير سنة من سنن الله فى الكون، ونظرا لأن الأسرة مؤسسة تربوية تشتق فلسفتها وأهدافها من فلسفة المجتمع لذا انعكس تأثير ذلك التغير عليها، حيث تأثرت العناصر المكونة لها، وأسس بنائها، والمبادئ التى تقوم عليها، وأصبح ما تقوم به من دور تربوى لا يكفى لتحقيق النمو الفردى والاجتماعى المنشود. وانتشر فى عدد غير قليل من الأسر بعض الظواهر السلبية والمشكلات الاجتماعية مثل التفكك الأسرى والعنف الأسرى وضعف الروابط الأسرية وضياع السلطة الأبوية وتحمل الأمهات معظم المسئوليات الأسرية.

وحيث إننا مجتمع لنا فلسفتنا التى ترتكز عليها سياسة مؤسساتنا التربوية ومنها الأسرة ويؤكد ذلك الدستور فيقرر فى مادته التاسعة أن "الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق والوطنية وتحرص الدولة على الحفاظ على الطابع الأصيل للأسرة المصرية، وما يتمثل فيه من قيم وتقاليد مع تأكيد هذا الطابع فى العلاقات داخل المجتمع المصرى".

كل ذلك يؤكد ضرورة إدراك الفرد والمجتمع للتشريعات والقواعد التى

تنظم الحياة الأسرية، من حيث بنائها والعلاقات بين أفرادها حتى تصبح على مستوى الآمال المعقودة عليها فى بناء نفسها، وبناء المجتمع المصرى على أسس ترتبط بفلسفته.

فإذا كانت جميع المؤسسات التربوية فى المجتمع هامة ويجب الاهتمام بها، فإن الأسرة تأتى فى المقدمة لأنها تمثل المعلم الأول لأفراد المجتمع والخلية الأولى فى بنائه، فإذا صلحت صلح المجتمع، وينعكس هذا الاهتمام فى رصد المشكلات التى تواجه الأسرة وتعوقها عن تحقيق أهدافها ويأتى فى مقدمته العنف الأسرى لما له من آثار سلبية مادية ومعنوية على جميع أفراد الأسرة قد تصل بالأسرة إلى الانهيار والتفكك والانحراف السلوكى والإصابة بالأمراض النفسية والجسمية والإصابة بالعاهات المستديمة وغير ذلك من الآثار السلبية. وعلى الرغم من خطورة العنف الأسرى إلا أن واقع مجتمعنا المعاصر يؤكد وجود العنف الأسرى رصدته دراسات وتقارير رسمية وآراء متخصصين نذكر منها ما يلى:

١- ظهور أنماط مختلفة للعنف الأسرى وتنامى معدلاتها كالعنف ضد المرأة-العنف ضد الأبناء-العنف من الأبناء للآباء-العنف من جانب الأبناء ضد بعضهم البعض.

٢- زيادة حجم الأسرة فى مجتمعات البلدان العربية لزيادة عدد الأبناء يؤدى إلى زيادة التسلط والإهمال مما يؤدى إلى إدراك الأبناء للرفض الوالدى، كما يتضارب فيها النظام ويهيمن العقاب البدنى.

٣- زيادة عدوان الأبناء على الآباء والأمهات، وعدوان الأزواج والزوجات بعضهم على بعض فى السنوات الأخيرة.

٤- ظهور ما يسمى بالجرائم الأسرية التى لم تكن معهودة من قبل.

٥- اهتزاز الروابط الأسرية.

٦- حالات العقاب الجسدى ضد الأطفال داخل الأسرة وصلت نسبتها إلى (٣٨٪) فى دراسة مسحية تمت على عينة بلغت (٢١٧٠) طالبا من طلاب المدارس الإعدادية والثانوية فى الإسكندرية.

٧- تُعد ثقافة العقاب متغلغلة فى التركيبة البنائية لمجتمعات البلدان العربية: إذا لها تاريخ ولها آليات تحافظ على استمرارها، فقد غرست غرسا ودعمت بعادات وتقاليد وموروثات شعبية، وقيم ومخططات عقلية جعلت منها واقعًا ملموسًا ظاهرًا فى كل ما يتعلق بالممارسات الحياتية التى يتعامل بها الكبار مع الصغار.

٨- بلغت نسبة من أكدوا على استخدام الضرب فى الأسرة (٤٢,٣٪) فى عينة دراسة أجريت على مستوى جمهورية مصر العربية بين طلاب التعليم الثانوى والإعدادى وهذا يعكس أن أسلوب العقاب البدنى ما يزال أسلوبا شائعا فى المنزل المصرى. والذى لا يختلف كثيرًا عن غيره من البلدان العربية.

وبناء على ذلك تتحدد المشكلة فى التساؤل الرئيسى التالى:

- ما ثقافة العنف الأسرى التى يعكسها واقعه فى مجتمعنا والمجتمع العربى والعالمى وكيف يمكن مواجهتها فى المجتمع المصرى؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسى التساؤلات الفرعية التالية:

١- ما واقع العنف الأسرى فى المجتمع العربى ؟

٢- ما أنواع العنف الأسرى ؟ وما خصائصه؟

٣- ما الآثار المترتبة على العنف الأسرى بالنسبة للأسرة والمجتمع؟

٤- ما التجارب الدولية فى مجال مناهضة العنف الأسرى؟

٥- كيف يمكن مواجهة العنف الأسرى فى المجتمع العربى؟

والإجابة عن التساؤلات السابقة تسهم فى تحقيق الأهداف التالية:

١- رصد واقع العنف الأسرى فى المجتمع المصرى والعربى والعالمى.

٢- تحديد أنواع العنف الأسرى وخصائصه.

٣- تحديد الآثار المترتبة على العنف الأسرى بالنسبة للأسرة والمجتمع.

٤- رصد بعض التجارب الدولية فى مجال مناهضة العنف الأسرى.

٥- التقدم ببعض التوصيات التى تسهم بتقليص العنف الأسرى بما يسهم فى النهوض بالأسرة والمجتمع فى مصر.

وتحقيق الأهداف السابق ذكرها تنبع أهميته مما يلى:

أولا- الأهمية النظرية والتطبيقية:

(أ) الأهمية النظرية:

١- توجيه النظر إلى واقع العنف الأسرى فى مجتمعنا .

٢- تحديد أنواع العنف الأسرى وأشكاله.

٣- تعرف مجموعة من الآثار المترتبة على العنف الأسرى بالنسبة للأسرة والمجتمع.

٤- التوصل لمجموعة من الآليات التى تسهم فى تقليص ظاهرة العنف الأسرى.

٥- تزويد القارئ ببعض المعلومات والمعارف عن العنف الأسرى وكيفية مواجهته.

٦- النهوض بالأسرة لأنها تمثل الخلفية الأساسية فى بناء المجتمع.

(ب) الأهمية التطبيقية:

١- توفير قاعدة تحليلية عن العنف الأسرى تساعد المخططين والمسئولين عن العمل فى مجال الأسرة فى تقرير ما يجب أن يتم لمواجهة العنف الأسرى.

٢- بالنسبة للأسرة يسهم تناول الموضوع فى توفير رؤية تحليلية تساعد أفرادها على تجنب العنف الأسرى.

٣- قد يسهم تناول الموضوع فى توفير رعاية شاملة وحياة كريمة لأفراد الأسرة من خلال الالتزام بأسس العلاقات الأسرية.

٤- الإسهام فى توفير صورة تقريبية لأسباب العنف الأسرى مما يساعد

صانعى السياسة الاجتماعية فى الإعداد المستقبلى لمواجهة العنف الأسرى.

٥- دراسة الواقع وتحليله تعد الخطوة الأولى لإجراء عمليات التغيير والتطوير فى هذا المجال.

ويعتمد تناول هذه القضية فى جملته على المنهج الوصفى لأنه من أفضل المناهج التى تتناسب وطبيعة الموضوع الحالى لتعرف واقع العنف الأسرى وأنواعه وأسبابه، بالإضافة إلى تعرف الآثار السلبية المترتبة عليه من خلال الإفادة من الرؤى التنظيرية وما تعكسه من واقع العنف الأسرى.

وتناول هذه القضية لا يقتصر على جمع البيانات وتنظيمها، وإنما يتعدى ذلك إلى تحليلها والربط بين مدلولاتها، للوصول إلى استنتاجات تسهم فى فهم الواقع وتطويره. وفى إطار هذا التناول يمكن تحديد العوامل والعلاقات المرتبطة بهذه المشكلة الهامة وتفسيرها" من أجل استنتاج رؤى مستقبلية تساهم فى مواجهة العنف الأسرى من خلال توفير متطلبات تقليص أسبابه، وتفعيل استثمارها فى إطار منهج أسرى ملائم مما يؤدى إلى زيادة فاعلية دور الأسرة فى المجتمع.

كما تضمن تناول هذا الموضوع عدد غير قليل من الأدبيات المرتبطة بمجاله واستثمارها فى تحقيق أهدافه، ومن ثم تحديد فلسفة التصور المقترح الذى يتبناه العرض الحالى، وأيضا تحديد مرتكزاته والإجراءات اللازمة لتحقيقه فى محاولة لتجاوز الواقع بضغوطه وتحدياته واستشراف مستقبل أفضل.

ثانيا - المصطلحات:

-١ العنف:

(أ) لغويًا:

يعرف بأنه الخوف بالأمر، وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق وأعنف الشئ، أخذه والتعنيف هو التقريع واللوم، بينما يرى البستانى أن العنف لغة "يرجع أصل الكلمة إلى عنف، يقال عنف به وعليه يعنف عنفًا وعنافة". لم يرفق به فهو عنيف، يقال عنف فلانا: أى لامه بعنف وشدة وعتب عليه، وأعنفه عنف عليه، واعتنف الأمر: أى أخذه بعنف"، ويذهب الرازى إلى نفس المضمون بقوله: "والعنف بضم النون ضد الرفق، والتعنيف بمعنى التعبير باللوم"

(ب) اصطلاحا:

جاء فى معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية "أنه استخدام الضغوط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما". أما المعجم الفلسفى فجاء فيه أن "العنف مضاد للرفق ومراده للشدة والقسوة، والعنيف هو المتصف بالعنف، فكل فعل شديد يخالف طبيعة الشئ ويقوم مفروضا عليه من خارج فهو بمعنى ما فعل عنيف"

-٢ العنف الأسرى:

تشير دراسة للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية إلى العنف الأسرى بأنه "كل فعل يصدر عن أحد أو بعض أعضاء النسق الأسرى نحو بعضهم، بهدف إلحاق الأذى والضرر المادى والمعنوى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبشكل واضح أو مستتر بالمستهدفين من العنف، أو بأى من رموزهم ومتعلقاتهم مع توافر القصد".

بينما يقرر (طريف شوقى ٢٠٠٠) "أن العنف الأسرى هو كل استخدام

غير مشروع للطاقة أو القوى المادية الجسمانية لشخص ما ينتج عنه ضرر مادى جسمانى لمن وقع عليه العنف بالإضافة لكل فعل غير مشروع ينتج عنه جريمة من الجرائم الماسة بحق الإنسان فى الحياة أو حقه فى سلامة جسمه أو عرضه أو ماله، كما فى حالة القتل العمد أو الشروع فيه، والضرب المفضى إلى الموت، والضرب المحدث عاهة، والضرب البسيط، والاغتصاب وهتك العرض، والحريق العمد، والسرقة بالإكراه، إذا ارتكب هذا الفعل ضد أحد أفراد الأسرة مرتكب العنف كالزوج أو الزوجة أو الأب أو الأم أو الابن أو الابنة أو الأخ أو الأخت".

بينما يرى (انطونى جدنز) أن "العنف الأسرى يقصد به الإيذاء الجسدى الذى يمارسه أحد أعضاء العائلة على فرد أو أفراد آخرين فيها" وإجرائيا فى تناولنا له هو كل سلوك يقوم به فرد تجاه فرد آخر أو آخرين داخل أسرته ويسبب ضررًا ماديًا أو معنويًا خارجًا عن الحدود الشرعية المحققة للضبط الاجتماعى، والدور الوظيفى فى البناء الاجتماعى.

٣ - ثقافة العنف الأسرى:

إجرائيا يقصد بها السلوك الذى يجعل من الضرر المادى أو المعنوى الذى يقوم به أفراد الأسرة تجاه بعضهم البعض أسلوبا فى الحياة يفتقر إلى المرجعية الشرعية والقانونية.

-٤ الأسـرة:

مجموعة من الأشخاص تتكون من زوج وزوجته وأبنائهم.

خطوات تناول المشكلة:

١- المقدمة، الأهداف، والأهمية، والمصطلحات، وخطوات تناول المشكلة.

٢- واقع العنف الأسرى فى المجتمع العربى.

٣- أنواع العنف الأسرى وأشكاله وخصائصه.

٤- الآثار المترتبة على العنف الأسرى بالنسبة للأسرة والمجتمع.

٥- التجارب الدولية فى مجال مناهضة العنف الأسرى.

٦- التصور المقترح لمواجهة العنف الأسرى.

وفيما يلى تناول لمحاور مشكلة العنف الأسرى:

ثالثا: واقع العنف الأسرى فى المجتمع المصرى والعربى والعالمى

تُعد الأسرة مجالاً من مجالات التناقض، فرغم أنها محيط للعواطف المتبادلة، وميثاق للوئام، والبيئة الطبيعية للمودة والرحمة، إلا أنها كذلك فى كثير من الأحيان يتسبب أفرادها فى تحويلها إلى مركز للعنف، فهى المكان الوحيد الذى يكشف فيه كل شخص عن وجهه الحقيقى، دون تمييز، والعنف فى هذا المحيط يعتبر قويًا أقوى من أى محيط آخر، ولكن العنف بين أفراد أسرة واحدة عادة لا يخضع للمناقشة، فهة يعتبر من الأسرار المشينة خاصة فى مجتمعنا العربى، وبطبيعته الخاصة يحتجب عن عيون الآخرين، وشهوده هم فقط نفس أفراد العائلة، والروابط الأسرية تحمل الطرفين المتنازعين على الصمت، ليحافظ كل منهم على صورته، وحتى لا يتعرض للإنتقام إن أعلن عن عدائه بشكل واضح، ولذلك لا يفتضح أمر هذه الخلافات إلا فى حدوث آثار واضحة لهذا العدوان بمعنى استخدام العنف الشديد والذى لا يمكن إخفاؤه وهنا يضبط الشخص المعتدى فى حالة تلبس، وبعد أن يحدث ما يحدث ويقال ما يقال وتقوم الهيئات الرسمية بعملها، يأتى دور الأسرة كحكم نهائى، فهى مكان لتبادل أواصر المحبة والدفء. وفى نفس الوقت

تصبح عند اللزوم أكثر مكان للعنف فى تقويم أحد أفرادها. وهنا تتضح منطقة التناقض فى الأسرة. فالأسرة هى المكان الوحيد الذى لا يخضع فيه السلوك لقوانين وضعية، فالأسرة هى كما كانت كذلك من قبل، المكان الوحيد الذى تسود فيه العلاقات الطبيعية، فداخل إطار الأسرة كل شئ مباح، والمحظور الوحيد هو العلاقات الجنيسة بين المحارم التى لاتهاون بشأنها أبدًا، فهى فى كل المجتمعات علاقات منفرة، ومكروهة. فالقوانين والنظم تخترق كل مجالات العمل، المؤسسات والهيئات، وحتى الشوارع، وتنفذ وتخترق كل ركن وكل مكان منعزل، إلا مكان واحد ظل منيعًا لا ينهك، ألا وهو منزل الشخص وحرمة هذا المنزل. فى هذا العالم الخاص كل له قوانينه وتصرفاته، وتحكمه قواعد وأسس غير مدونة، وأحد هذه القواعد وأكثرها شعبية وقبولاً، هو التدخل المتبادل فى شئون بعضهم البعض وإيقاع العقاب على من يستحق ويمكن العثور على معظم القتلة فى محيط العائلة، أو على نطاق أوسع فى محيط الأقارب. فمنذ قديم الزمان يُعد هذا هو الوضع السائد كحقيقة تنطبق على كل أنحاء العالم، وتؤكد الإحصائيات أن نسبة (٢٥٪: ٣٥٪) من حوادث القتل، هى حوادث عائلية، يقتل منها أحد أفراد العائلة شخص آخر من أفرادها، وتزداد خطورة القتل داخل محيط الأسرة عنها داخل أى فئات اجتماعية أخرى. وتعتبر جرائم العائلات أكثر الجرائم التى لا يعرف عنها شيئًا، أو على الأقل لا يتم تسجيلها رسميًا، وإن كانت أكثر أنواع الجرائم شيوعًا، والدرس المستفاد واضح ولكنه يسبب قلقًا واضطرابًا، فإذا أراد أى شخص أن يحافظ على سلامته وأمنه، عليه أن يكرس وقته وجهده للعناية والرعاية بأسرته الخاصة، أفضل من الاهتمام بالغرباء

وفيما يلى تناول للعنف على مستوى المجتمع المصرى والعربى والعالم:

١- العنف الأسرى فى المجتمع المصرى

1-1 : أنواع جرائم العنف الأكثر شيوعا فى مصر:

فى دراسة (أحمد المجدوب وآخرون، 2003) على عينة مسحية لسجون المنطقة المركزية عن جميع أشكال وصور العنف المادى أن أكثر جرائم العنف الأكثر شيوعا فى الأسرة المصرية هى جرائم القتل العمد أو الشروع فيه، والحريق العمد وهتك العرض، والاغتصاب، والضرب المفضى إلى الموت، والضرب المحدث عاهة، والسرقة بالإكراه.

وترى (إجلال إسماعيل 1999) أن أهم قضايا العنف الأسرى فى مصر تتمثل فى الآتى:

أ- العنف المتبادل بين الآباء والأبناء:

حيث تتخذ الإساءة الوالدية للطفل أشكالا عدة منها الإساءة البدنية بالضرب، أو تشغيله فى أعمال لا تليق به ولا تتناسب مع قدراته البدنية والعقلية، أو تسخيره لأعمال الجريمة والسرقة والنصب والاحتيال، وأعمال العنف والعدوان، مما يولد لدى الطفل شعورًا بالظلم والحقد على المجتمع وينمى بداخله روح الانتقام من الآخرين. وتؤكد نتائج دراسة (على إسماعيل) أن (٨, ٦٥٪) من عينة دراسته من الأطفال الإناث تعرضت للعنف الأسرى، (٥, ٤٣٪) من الذكور.

أما عن عدوان الأبناء على الآباء فيمثل ظاهرة فى قمة الخطورة فى مجتمع يؤمن بالأديان السماوية والشريعة الرسمية له هى الإسلام. إلا أن هناك نوعين من الأبناء الذين يُقدمون على قتل آبائهم: النوع الأول هو الطفل الذى تساء معاملته بشدة والذى يدفع دفعا نحو فعل العنف بأشكاله المختلفة، والنوع الثانى هو الابن المريض عقليا، أو المتوتر نفسيا، والمضطرب

عقليا وانفعاليا، وهذا النوع هو الطفل المنعزل غير الاجتماعى من الناحية الأسرية، كما تفيد البيانات أن بعض الأطفال لا يظهرون الندم على قتل الآباء أو الأمهات بالرغم من المعاملة الحسنة التى كانوا يعاملون بها داخل المنزل.

ومن مظاهر العنف مع الأطفال الضرب أو الكى بالنار أو الركل أو النهر الشديد وكلها قد ينتج عنها إصابات جسدية، أما الإهمال السلبى فقد ينتج عنه سوء المعاملة ولكنه يشمل العنف العاطفى مثل الصراخ فى المحادثة أو التقليل من شأن الابن أو من شأن مشاعره، وكثرة النقد الموجه إليه.

ب- العنف المتبادل بين الأزواج والزوجات:

تظهر نتائج دراسة ميدانية أن (35%) من المصريات المتزوجات تعرضن للضرب من أزواجهن مرة واحدة على الأقل منذ زواجهن، وأن (69%) من الزوجات يتعرضن للضرب فى حالة رفضهن للمعاشرة الزوجية، ونفس النسبة يتعرضن للضرب فى حالة الرد على الزوج بلهجة لم تعجبه. ومما يدل على أن العنف من الزوج مقبول تجاه زوجته اجتماعيا أنه فى قانون العقوبات المصرى إذا قتل الزوج زوجته فإنها تعتبر جنحة فى أغلب الأحيان، أما إذا قتلت الزوجة زوجها فقد يحكم عليها بالإعدام. كما لا توجد عقوبة للزوج الذى يضرب زوجته ويتعاطف المجتمع عادة مع الزوج الذى يسئ معاملة زوجته بسبب إهمالها فى بيتها وأطفالها ومع زوجها.

٢-١: الأنماط الزمنية لجرائم العنف الأسرى فى مصر:

تشير نتائج دراسة (أحمد المجدوب، 2003) أن الغالبية العظمى من عينة البحث ارتكبوا جرائمهم ليلا، كما تبين أن الغالبية العظمى من جنايات القتل العمد أو الشروع فى القتل، وجميع جنايات هتك العرض والاغتصاب

ارتكبت ليلا، فى حين ارتكبت نهارا جميع جنايات الضرب المفضى إلى الموت، وجميع جنايات السرقة بالإكراه، وغالبية جنايات الضرب المفضى إلى عاهة، وغالبية جنايات الحريق العمد. وفيما يتعلق بوقت وقوع جرائم العنف الأسرى على مدار السنة، كشفت الدراسة عن أن الغالبية العظمى من جرائم العنف الأسرى ارتكبت خلال شهور فصل الصيف، يليه فصل الخريف، ثم فصل الشتاء، كما أوضحت الدراسة أن جرائم العنف الأسرى تزداد نسبتها مع ارتفاع درجة الحرارة، فهى تتزايد تدريجيا ابتداء من شهر مايو حتى تبلغ ذروتها فى شهر ديسمبر.

٣-١: أسباب ارتكاب جرائم العنف الأسرى:

يمكن القول أن أسباب ارتكاب المبحوثين لجرائم العنف داخل أسرهم متنوعة ويأتى ترتيبها طبقا للآتى:

-المرتبة الأولى: الخيانة الزوجية والزواج بأخرى.

-المرتبة الثانية :- الدفاع عن الشرف.

- القسوة فى المعاملة.

-تعاطى الخمور أو المخدرات.

- الخلافات العائلية.

- الخلافات المالية.

المرتبة الثالثة: - الإصابة بالأمراض النفسية.

- إهمال شئون المنزل.

- الرغبة فى ممارسة الجنس.

كما أن ارتكاب جرائم العنف الأسرى تختلف باختلاف نوع العنف

وصلة الجانى بالمجنى عليه، حيث يمثل الانتقام من الضحية بسبب زواجه من أخرى، أو الخيانة الزوجية أو القسوة فى معاملة مرتكب العنف الترتيب الأول بين أسباب ارتكاب جرائم القتل العمد أو الشروع فيه والحريق العمد، بينما كان تعاطى الخمور والمخدرات والاضطرابات الجنسية وراء ارتكاب جرائم الاغتصاب وهتك العرض الموجه من الأزواج تجاه الزوجات أو الموجه من الآباء تجاه بناتهن أو اعتداء الأخ على إخوته، بينما كان الدفاع عن النفس أو الشرف والخلافات المالية وتعاطى الخمور والمخدرات وراء جرائم الضرب المفضى إلى الموت والضرب المحدث عاهة والضرب البسيط والسرقة بالإكراه.

كما تعد العلاقة الزوجية أكثر العلاقات الأسرية ارتكابا لجرائم العنف الأسرى وتتميز بأن مرتكب العنف دافعه وباعثه الأساسى الانتقام من الشريك. والجدير بالذكر أنه فى غالبية الأحيان لا يشعر بالندم على ارتكاب جريمته.

وتتفق نتائج دراسة (أحمد المجدوب،٢٠٠٣) فيما يتعلق بأسباب ارتكاب العنف مع نتائج تحليل إحصائى لجنايات العنف الأسرى على مستوى مصر، حيث تبين أن النزاع الأسرى يحتل المرتبة الأولى بين أسباب العنف، يليه دافع الانتقام من الضحية، ثم الدفاع عن الشرف أو دفع العار، ثم النزاع على الإرث، ثم الحصول على المال، ويأتى فى المرتبة الثانية إرضاء نازع جنسى والتشاجر ويتفق مع ذلك ما تشير إليه (إجلال إسماعيل،١٩٩٩).

١-٤: الأسلحة والوسائل المستخدمة فى ارتكاب جرائم العنف الأسرى فى مصر:

تؤكد دراسة (أحمد المجدوب، ٢٠٠٣) على أن الأداة المستخدمة فى الجريمة تعكس عدوانية الفاعل وشدة كراهيته للمجنى عليه، وقد كشفت نتائج الدراسة عن غلبة الأسلحة العنيفة التى استخدمت فى ارتكاب الجريمة، وتأتى الأسلحة البيضاء والآلات الراضة ثم الآلات الحادة ثم الأسلحة النارية ثم الخنق باليد فى المرتبة الأولى، يليها فى المرتبة الثانية استخدام السم والحرق بالنار، وأخيرا الدفع من عَلٍ.

واستخدام وسيلة معينة لممارسة العنف فى محيط الأسرة يتوقف على عدة عوامل منها: صلة الجانى بالمجنى عليه ووقت ارتكاب العنف وأسبابه، وقد أكدت نتائج دراسة (أحمد المجدوب، ٢٠٠٣) ارتفاع نسبة العلاقات الزوجية بالمقارنة بباقى العلاقات الأسرية تليها علاقة الأخوة ثم علاقة البنوة، ثم علاقة الأبوة وأخيرا علاقة الأمومة، وإن أغلب الجرائم ارتكبت ليلا بالمقارنة منها نهارًا، فضلاً عن ارتفاع نسبة باعث الانتقام من الضحية بسبب الخيانة الزوجية أو الزواج بأخرى أو بسبب القسوة فى المعاملة أو الدفاع عن الشرف ودفع العار.

-٢ العنف الأسرى على مستوى الوطن العربى:

لا يعنى الحديث عن العنف الأسرى فى العالم العربى غيابه عن الدول الأخرى فى العالم بل الفصل بين العنف الأسرى فى العالم العربى عن العنف الأسرى فى العالم بهدف الدراسة لإلقاء الضوء عليها فى عالمنا العربى، وإن كانت الأسباب التى تقف خلف هذه الظاهرة متشابهة إلى حد كبير على المستوى العالمى، ويمكن القول أن العنف الأسرى فى العالم العربى يقابل بعدم القبول والرفض من الجمهور العربى المؤمن بالرسالات السماوية إلا أن ما تعكسه الندوات والمؤتمرات وحوارات المثقفين ووسائل الإعلام تشير إلى أن الأسرة فى مناطق متعددة من العالم العربى قد تتحول من ملاذ ومأوى

آمن إلى مكان يمكن أن تمارس فيه كل أشكال العنف من ضرب وعنف جنسى على الزوجة وتحرش جنسى واغتصاب للإناث من الأطفال فتقرر جمعية (نهضة فتاة البحرين) استقبالها لحالات العنف الأسرى الجسدى والمعنوى وكذلك فى مصر والأردن ودول مجلس التعاون الخليجى ودول المغرب العربى والأراضى العربية تحت الاحتلال والعراق. وتبلغ حالات الاعتداء الجسدى على النساء المتزوجات من أزواجهن فى الأراضى الفلسطينية (٣٢.٪) وفى الجزائر (٤, ٣١٪)، وسوريا (٨, ٢١٪)، والعراق (٧, ٢٢٪)، ولبنان (٣٥٪)، ومصر (٣٥٪)، بينما تصل فى اليمن إلى (٥٠٪)، أما جرائم قتل النساء من أجل شرف الأسرة فيصل عددها إلى (٥٢) جريمة فى مصر عام (١٩٩٥) وفى العراق (٣٤) عام(٢٠٠٧)، وفى الأردن (٣٠) عام (٢٠٠٥)، وفى لبنان (١٢) عام (١٩٩٥) وفى الأراضى الفلسطينية المحتلة (١٢) عام (١٩٩٥)

ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٩) إلى أنه ما زالت أنماط القرابة الأبوية والتمييز الذى يجيزه القانون والإخضاع الاجتماعى، والهيمنة الذكورية المتأصلة، تكبل المرأة العربية على العموم. وهى بحكم منزلتها الضعيفة فيما يتعلق بصنع القرار داخل العائلة، تتعرض باستمرار لأشكال من العنف الأسرى. كما تتحمل مثل غيرها من النساء فى مناطق أخرى من العالم ضروبا من العنف المباشر وغير المباشر. وتشمل الممارسات المدرجة فى الفئة الأولى كل أشكال الاعتداء الجسدى التى تتراوح بين الضرب والاغتصاب والقتل، أما النوع الثانى فهو وقوع المرأة ضحية لممارسات ثقافية واجتماعية تلحق بها الأذى الجسمانى مثل تشويه الأعضاء التناسلية وتزويج الفتيات فى سن الطفولة. حيث تقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن نسبة النساء من الفئة العمرية (٢٠: ٢٤) واللاتى

تزوجن قبل سن الثامنة عشرة كانت (٤٥٪) فى الصومال، (٣٧٪) فى اليمن وموريتانيا، (٣٠٪) فى جزر القمر، (٢٧٪) فى السودان، (١٠٪) فى تونس، (٥٪) فى جيبوتى، (٢٪) فى الجزائر.

وتشير دراسة عن العنف الأسرى فى بلدان المغرب العربى إلى أن الفضاء الأسرى وعش الزوجية تحديدا هو الفضاء الأكثر خطرًا على المرأة حيث يحتل العنف الزوجى الصدارة ضمن كل أنواع العنف الأسرى الأخرى وذلك بنسبة (٧٤٪). ويكتسى هذا العنف الزوجى شكلا قانونيا بدرجة أولى (٦ , ٤٣٪) من حالات العنف الزوجى. ويتمثل فى الحرمان من الإنفاق يليه الطرد من محل الزوجية وعدم الاعتراف بالأبناء، ثم يأتى العنف الجسدى فى المرتبة الثانية من العنف الزوجى (٤ , ٣٠٪)، ويتمثل أساسا فى الضرب (١ , ٨٠٪) من حالات العنف الجسدى، كما أن معظم حالات العنف الجنسى المعلن عنها تمت فى إطار الزوجية (٢ , ٦٣٪)، أما العنف النفسى فهو يمثل جزءا من العنف الزوجى إذ غالبا ما يرافق أشكال العنف الأخرى. وفى الجزائر بلغ عدد النساء اللواتى يقع عليهن العنف سنويا (٩٠٠٠) امرأة عام (٢٠٠٣) بنسبة (٧٥٪) منهن وقع عليهن العنف فى مسكن الضحية، كما أن حوالى (٥٤٪) من النساء فى الجزائر يتعرضن للعنف داخل الفضاء الأسرى وأن الزوج هو المعنف بدرجة أولى وفى المغرب تشير المسوحات الميدانية فى عام (٢٠٠٥) إلى وجود عنف تمت ممارسته ضد (٣٤٤٩) امرأة وأن نسبة الحالات التى تربطها بالمعتدى علاقة زواج تبلغ (٦ , ٦٧٪).

٣- العنف الأسرى على المستوى العالمى:

أكثر أعمال العنف الأسرى شيوعا فى جميع أنحاء العالم هو العنف ضد المرأة من الزوج ويأخذ صور متعددة تتضمن العنف الجسدى، ويتراوح ما بين الصفع واللكم والركل وبين الهجوم باستخدام سلاح والقتل والعنف

الجنسى للإرغام على ممارسة الجنس أو على المشاركة فى أوضاعا جنسية مهينة. ومن الشائع أن يقترن ذلك العنف بتصرفات مسيئة للعواطف كالغيرة المفرطة أو أخرى تحكمية، كالمنع من رؤية الأسرة والأصدقاء والتحقير المستمر والإهانة والتخويف أو أخرى اقتصادية كمنع المرأة من العمل أو مصادرة كسبها. وقد توصلت مسوح ميدانية أجريت على مجتمعات إحصائية فى أنحاء عديدة من العالم إلى ما يأتى:

– أمريكا الشمالية فى كل من كندا والولايات المتحدة كانت نسبة النساء اللاتى تعرضن للعنف الجسدى من الزوج تتراوح ما بين (20% : 29%).

– آسيا ومنطقة الساحل الغربى للمحيط الهادى، تراوحت النسبة ما بين (10: 67%)

– أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، تتراوح النسبة ما بين (10: 28%).

– أوربا فى كل من هولندا ومولدوفا وسويسرا وتركيا: تتراوح النسبة ما بين (14: 58%).

– منطقة شرقى البحر المتوسط فى كل من مصر وإسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة، تتراوح النسبة ما بين (16: 52%) .

– أفريقيا جنوبى الصحراء الأفريقية فى كل من أثيوبيا وكينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا وزيمبابوى، تتراوح النسبة ما بين (13: 43%).

– الهند تبلغ النسبة (50%) تقريبا.

– باكستان تصل النسبة إلى (80%) تقريبا.

ويرتبط عنف الزوج ضد الزوجة بالعنف ضد الأطفال ، ففى الولايات المتحدة الأمريكية يتراوح عدد الأطفال الذين يشاهدون العنف الأسرى

ما بين (٣: ١٠) مليون طفل سنويا، كما تبين أيضا أن (٥٠٪) من الرجال الذين اعتدوا على زوجاتهم أكثر من مرة أساءوا أيضا لأطفالهم. ويشير التقرير العالمى عن العنف والصحة الصادر عن منظمة الصحة العالمية أن ما يتراوح بين (٤٠ : ٧٠٪) من عمليات قتل النساء كانت على أيدى الأزواج وهذا يتناقض مع الوضع بالنسبة لضحايا القتل من الرجال، ففى الولايات المتحدة الأمريكية لم تبلغ نسبة قتل الزوجات لأزواجهن سوى (٤٪) فقط، وفى استراليا (٦ ,٨٪)، وجدير بالذكر أن ضحايا الأشكال التقليدية من العنف الأسرى من الأميين وغير المتعلمين، ولما كانت النساء والبنات هن أضعف أعضاء المجتمعات التقليدية، فإن الفرص المتاحة لرجوعهن إلى القانون أو لحصولهن على الدعم القانونى تكون محدودة.

ومما ينبغى الإشارة إليه أن معظم جرائم قتل الأزواج فى عدد غير قليل من المجتمعات على مستوى العالم يقع تحت ما يسمى الدفاع عن الشرف بالنسبة للزوج أو الأسرة نتيجة قيام الضحية بتصرف جنسى غير أخلاقى مثل خيانة الزوج أو عدم الموافقة على زواج مرتب أو طلب الطلاق أو مغازلة الرجال أو تلقى مكالمات هاتفية من الرجل أو ترك نفسها لتغتصب، وكلها تعكس التقاليد الأبوية الراسخة منذ القدم، ومنها ما يرتبط بنظرة هذه المجتمعات إلى النساء على أنهن مخلوقات هشة تحتاج إلى حماية وأنهن من جهة أخرى أخوات الشيطان ويجب حماية المجتمع منهن. وتذهب التقاليد ذات الطابع الأبوى إلى أن الذكر هو الحامى الوحيد للأنثى؛ ولذلك يجب أن تكون له السيطرة التامة عليها. وإذا تم انتهاك حرمته، يضيع شرفه لأنه أخفق فى حمايتها. وتقدر جرائم القتل دفاعا عن الشرف بنحو (٥٠٠٠) امرأة سنويا، وأن معظمه يحدث فى العالم الإسلامى، وهناك جرائم تقع فى مختلف أنواع العالم تشبه جرائم قتل الشرف فى كل من بنجلاديش،

والبرازيل، والهند، وايطاليا، والمملكة المتحدة، وأوغندا.

رابعا: أنواع العنف الأسرى وخصائصه:

أ- أنواع العنف الأسرى:

يمكن القول إن العنف الأسرى يتمثل فى أى سلوك عنيف يصدر من أحد الأفراد تجاه الآخر أو الآخرين من أفراد أسرته، وطبقا لذلك يقسم العنف بشكل عام ومنه العنف الأسرى إلى الأنواع التالية:

١ – العنف الأسرى: أى فعل يصدر عن فرد أو مجموعة أفراد يحدث ضررا نفسيا بفرد آخر أو مجموعة أفراد، ويتضمن الإساءة اللفظية والاحتجاج والإهانة والتوبيخ والعزلة والتخويف، والإكراه بالتهديد والتسلطية، وعدم الشعور بالأمن النفسى والاستقرار الوجدانى.

٢– العنف الجسدى: ويقصد به أى فعل يحدث ضررا بدنيا مثل الضرب بكل أنواعه والخنق والحرق وتدمير الممتلكات الشخصية والمنزلية.

٣– العنف الجنسى: ويقصد به أى فعل يحدث ضررا نفسيا أو بدنيا بشكل مباشر أو من خلال تعبيرات لفظية جنسية، ويؤدى تعرض الزوجة للعنف الجنسى إلى إصابتها بإصابات خطيرة أو إصابات تؤدى إلى القتل، أما الأزواج فقد يتعرض بعضهم للعنف الجنسى من الزوجة من خلال الاستثارة، ثم التمنع أو توظيف الجنس لتحقيق أهداف الزوجة للحصول على المال أو التنازل عن بعض الممتلكات. وقد تستخدم العنف الجنسى للانتقام من الزوج بإحداث جروح خطيرة وإصابات شديدة.

٤ – العنف الاقتصادى: ويقصد به أى فعل يسبب ضررا اقتصاديا لفرد أو لمجموعة أفراد من الأسرة مثل أخذ الزوج مال الزوجة أو العكس بقصد الاستيلاء على المال، وامتناع الزوج عن الإنفاق عن الزوجة أو الأبناء.

٥- العنف الصحى: ويقصد به أى فعل يسبب ضررا صحيا لفرد أو لمجموعة أفراد من الأسرة مثل الإهمال فى علاج الأب للأبناء والزوجة أو إرغام الأسرة لبناتها على الزواج المبكر أو زواجها من شخص يكبرها بفارق كبير فى السن من أجل الحصول على عائد مادى أو الختان أو الإجهاض القسرى.

ب- خصائص العنف الأسرى:

يمكن القول إن العنف الأسرى يتميز بمجموعة من الخصائص تتمثل فى الآتى:

١- "العنف الأسرى سلوك لااجتماعى يتعارض مع قيم المجتمع وقواعد الضبط الاجتماعى فيه، ويعد سلوك مكتسب وليس غريزيا يتعلمه الفرد خلال مراحل العمر من خلال التنشئة الاجتماعية وعمليات التفاعل الاجتماعى.

٢- قد يتخذ العنف الأسرى شكل إيذاء الأطفال من آبائهم وأمهاتهم أو أولياء أمورهم، أو إيذاء الزوجة من قبل الزوج أو العكس أو العنف بين الأخوة والأخوات أو العنف نحو الآباء.

٣- يغلب على العنف الأسرى الطابع الفيزيقى المادى، والمتمثل فى الضرب والجرح والقتل والاغتصاب.. الخ. إلا أنه قد يتخذ أحيانا صورا غير فيزيقية مرتبطة بالجانب النفسى أو المعنوى.

٤-يتجه العنف الأسرى نحو موضوع معين قد يكون فردا أو شيئا، كما فى حالات الضرب والقتل والاستيلاء على الممتلكات أو إتلافها، كما يؤدى إلى إلحاق الضرر أو الأذى بالموضوع الذى يتجه إليه.

٥- قد يرتبط العنف الأسرى بفرض الرأى وفرض الإرادة، سواء بطريقة

شرعية أو غير شرعية طبقا لما لديه من مصادر جسدية ونفسية ومادية.

٦- قد يكون العنف الأسرى أحادى البعد من جانب طرف على آخر دون رد فعل مناسب أو ثنائى البعد، فكلا الطرفين يتبادلان العدوان، أو جماعيا فى حالة استقطاب كل طرف عددا من أفراد الأسرة.

٧-ينتج العنف الأسرى عن صراع شخصى أو غير شخصى، وقد يكون مستترا أو واضحا من خلال خبرات تفاعل تراكمية وقد يعود إلى أسباب ذاتية أو بيئية، أو يعود إلى عوامل ماضية أو معاصرة، أو نتيجة تفاعل العوامل الماضية والمعاصرة.

٨- يرتبط العنف الأسرى غالبا بالحرمان النفسى، وضعف القدرة على تأكيد الذات، وقد يحدث نتيجة الشعور بالقهر أو الإحباط والإحساس بالظلم.

٩- غالبا ما يرتبط العنف الأسرى بمشكلة التكيف وعدم التوافق الأسرى، فقد يكون سببه العوامل الاقتصادية (الفقر) أو التعليمية (الفشل فى الدراسة) أو النفسية أو العاطفية أو الجنسية أو القيمية.

١٠- قد يدعم العنف الأسرى عامل خارجى أو أحد أعضاء الأسرة مثل حالات قتل الزوجة لزوجها بمساعدة عشيقها أو العكس قتل الزوج لزوجته بمساعدة عشيقته، أو قتل الزوجة لزوجها بمساعدة الأبناء، أو قتل الزوج لزوجته بمساعدة الأبناء.

١١- قد يعكس العنف الأسرى صراع الأدوار أو ضغوطها أو عدم تكاملها أو نقص الوعى بها أو قد يكون بسبب تدنى مستوى القيم واختلال القيم والمعايير الاجتماعية، أو غياب الثواب والعقاب، أو تدنى مستوى التنشئة الاجتماعية وغياب التوجيه والإرشاد".

خامسا- العوامل الثقافية والاجتماعية المسببة للعنف:

١- التنشئة الاجتماعية:

تشير الدراسات فى هذا المجال إلى أن العلاقات بين أفراد الأسر الذين يرتكبون العنف، وأساليب التنشئة داخل هذه الأسر لها طابعها الخاص – فالخلافات بين الوالدين فيها تحدث بمعدلات ليست بالقليلة، وتتحول فى أحيان كثيرة إلى نزاعات عنيفة يتبادل فيها الوالدان الاعتداء المتبادل، ويعايشها الأبناء عادة، كما أن الوالدين يضربان "المعتدى" وإخوته بمعدل مرتفع نسبيًا، وإن كان الأب يفعل ذلك بمعدل أكبر من الأم، كما أنهما يميلان لاستخدام العنف كأسلوب فعال لحل النزاعات مع الجيران، وخاصة حين يتشاجر أبناؤهما مع "المعتدى"، ولا يفرضان رقابة كافية على صداقاته، ويضاف لما سبق أن الأشخاص من مرتكبى جرائم العنف كثيرًا ما يشاهدون الجيران يتشاجرون، ومشاهدة تلك النماذج توجه دفاعاتهم العدوانية حين يوضعون فى ظروف مفجرة للعنف، هذا فضلاً عن أن ثمة تدعيمًا اجتماعيًا للعنف يأخذ صورًا متعددة، فالأب يفرض بالعنف سيطرته على الأم، والزوجة تصبح أكثر طاعة للزوج بعد ضربها، والأولاد ينصاعون لأوامر الوالدين عادة بمجرد أن يضرباهم، فضلاً عن أن بعضهم قرر أنه يشعر بالارتياح بعد ممارسة العنف. وفيما يتصل بالعلاقة بين المتعدى وأفراد أسرته، بمن فيهم الضحية فقد تبين أن المسافة النفسية التى تفصلهم عن الأب أكثر اتساعًا من التى تفصلهم عن الأم، وأن ارتباطهم الوجدانى بزوجاتهم منخفض ولديهم قدر متوسط أيضًا من الثقة فيهن والخلافات بينهم تحدث كثيرًا، وفيما يخص المعتديات تتسم علاقتهن بالأزواج بانخفاض التوافق الفكرى والسلوكى والجنسى وضعف الروابط الوجدانية بينهم. فضلاً عن أن كلاً منهما يتبنى عددًا من التصورات السلبية حول الآخر كالبخل والعناد والتردد

والعصبية. مما سبق يتضح العلاقة القوية بين أسلوب التنشئة الاجتماعية وزيادة الميل إلى السلوك العنيف بصفة عامة.

وفيما يرتبط بالضغوط الاجتماعية كذلك، فقد تبين أيضًا أن المعتدين يعانون من قدر مرتفع من الضغوط فى أعمالهم، وفى علاقاتهم الاجتماعية خارج المنزل، ومن ثم يتفاقم لديهم الإحباط الذى قد يوجه فيما بعد إلى أحد أفراد الأسرة، نظرًا لعجزهم عن توجيهه نحو الآخر ممن هم خارجها.

٢- المستوى التعليمى:

تعكس الدراسات المرتبطة بالمستوى التعليمى بالمعتدين وخصائصهم أن المعتدين من الشباب الأميين أو أشباه الأميين ويتبنون تصورًا عن ذواتهم، قوامه أنهم متسرعون، ويتبنون تصورًا عن ذواتهم، قوامه أنهم متسرعون، ويثورون لأتفه الأسباب، ويتسمون بالتردد، وأقل تسامحًا، ولديهم معتقدات ذات طبيعة إيجابية حول العنف، حيث يعتقدون أنه فعال وضرورى وإن احتمال تعرضهم للمسائلة القانونية حين يقومون على هذا الفعل ضعيف، يضاف إلى ذلك أنهم أقل تدينًا وأكثر تعاطيًا للعقاقير النفسية. أما بالنسبة للضحايا فهم غالبيتهم من الأميين، أو ذوى مستوى تعليمى ومهنى منخفض، يمارسون سلوكيات استفزازية متنوعة تسهم فى إثارة الزوجة إذا كانت هى المعتدية، أى أنه كلما انخفض المستوى التعليمى تزداد المشاجرات.

٣- العوامل المادية:

تؤكد الدراسات السابقة فى هذا المجال على أن ممارسات العنف تزداد بزيادة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والغلاء فى الأسعار بشكل عام، بالإضافة إلى زيادة نسب العنف بزيادة الفقر وارتفاع نسب البطالة وضغوط الزيادة السكانية فالأفراد يميلون أكثر لممارسة العنف فى ميادين الحياة الخاصة التى تزيد فيها كثافة التفاعل، وفى مقدمتها بالطبع الأسرة.

سادسا: الآثار المترتبة على العنف الأسرى بالنسبة للأسرة والمجتمع:

أ- بالنسبة للأسرة:

١- الإساءة إلى عواطف الآخرين من أعضاء الأسرة.

٢- التفكك الأسرى.

٣- فقدان المودة والرحمة داخل النسق الأسرى.

٤-اللجوء للخيانة الزوجية.

٥- الهروب من منزل الأسرة .

٦- معاناة الأسرة من أنماط الانفصال الجسدى والروحى سواء بالهجر أو الطلاق الصامت.

٧- الإخفاق فى أداء الأدوار والمسئوليات الاجتماعية.

٨-تشتت أعضاء الأسرة.

٩- نمو الصراع القيمى والثقافى داخل محيط الأسرة.

١٠- زيادة الفجوة والتباعد الاجتماعى بين أفراد الأسرة.

١١- الإصابة بالاضطرابات النفسية كالشعور بالذنب والخوف والعار والغضب، والعجز عن التصرف، والنفور من الجنس، والإحساس بالجنون، وأحيانًا اللجوء إلى الانتحار.

١٢- غياب أسس الرحمة والمودة والتعاطف الاجتماعى من قلوب أفراد الأسرة تجاه بعضهم البعض.

١٣- دفع الأبناء إلى الانحراف لعدم إشباع احتياجاتهم والقسوة عليهم.

١٤- زيادة المشكلات الأسرية، وسيادة عوامل الفشل فى الحياة الأسرية.

١٥- تقليل قيمة الحياة الأسرية وما يرتبط بها من ممارسات وخصوصيات.

١٦- شيوع جو من التشاؤم والكراهية لعدم حصول الفرد على حقوقه فى الحياة مما يعوق تحقيق الذات، ويقلل الدافعية للنشاط والعمل، وعدم الرغبة فى بقاء الأسرة واستمرارها.

١٧- العنف الأسرى يمزق أواصر التآلف والتواد الاجتماعى بين أفرادها، مما يسهم فى تكوين اتجاهات سلبية لديهم مثل الكذب، والخيانة، وعدم التسامح، وكراهية الآخرين، التنابز بالألقاب، الغيبة والنميمة.

١٨- خلق بيئة أسرية غير صحية مما يعوق نمو الأبناء فى جميع جوانب شخصيتهم.

ب- بالنسبة للمجتمع:

١- فقدان فاعلية و دفء الحياة الاجتماعية فى النسق الأسرى يؤدى إلى انتقال ذلك إلى الحياة الاجتماعية للمجتمع بشكل عام.

٢- تدنى مستوى الأخلاق بين أفراد الأسرة تؤدى إلى انتقال ذلك إلى مستوى العلاقات الاجتماعية مع الآخرين، مما يدعو الآخرين إلى المعاملة بالمثل، مما ينشط ويدعم تدنى المستوى الأخلاقى بين أفراد المجتمع بأسره.

٣- الافتقاد إلى تعلم الأساليب المناسبة للسلوك فى المواقف الاجتماعية على النحو الذى ينشده المجتمع.

٤- ضعف الوعى والإدراك، وضعف ضبط الوجود الاجتماعى، فيصبح هذا الوجود دون فاعلية، مما يحول دون إمكانية قيام أفراد المجتمع بدورهم الاجتماعى بشكل فعال.

٥- الخروج عن الفطرة البشرية السوية فى حب الأبناء والزوجة والزوج، والعطف المتبادل بينهم، ومراعاة حقوق بعضهم البعض يعوق نموهم النفسى والاجتماعى بشكل سليم، ثم ينتقل هذا إلى المجتمع كله.

٦- اللجوء إلى أنماط العلاقات غير الشرعية مما يسبب للمجتمع الكثير من المشكلات الأخلاقية والاجتماعية.

٧- العزلة الاجتماعية لضحايا العنف الأسرى وصعوبة اندماجهم بفاعلية فى المجتمع.

٨-التكلفة الاقتصادية الباهظة بسبب ما ينفقه المجتمع على برامج الرعاية الاجتماعية والصحية وإعادة التأهيل للضحايا وإعاقة التنمية فى المجالات

المتنوعة بالمجتمع.

٩-زيادة نسب الجرائم الأسرية مما يثير القلق وعدم الاستقرار الاجتماعى وفقدان الثقة بين الأفراد ومجتمعهم.

١٠- التفكك الأسرى يدفع الأبناء إلى جنوحهم وزيادة نسب الرسوب والتسرب من التعليم. مما يمثل هدرا اقتصاديا واجتماعيا للمجتمع.

١١- فقدان الشعور بالمسئولية تجاه الآخرين مما يضعف من فرص الإسهام بفاعلية فى تنمية المجتمع.

١٢- زيادة نسب الأمراض النفسية والسلوكية بين أفراد المجتمع.

١٣- فقدان المجتمع لقدرته على الوفاء بمتطلبات حقوق الإنسان أمام المجتمع الدولى.

١٤- تعريض المجتمع للعقوبات الدولية لعدم قدرته على الوفاء بتعهداته والتزاماته تجاه المجتمع العالمى فى مجال حماية حقوق الفئات الضعيفة من المجتمع.

سابعا: بعض التجارب العالمية فى مجال مناهضة العنف الأسرى:

تتجه معظم التجارب العالمية فى مناهضة العنف الأسرى إلى تحقيق التمكين القانونى والاقتصادى والاجتماعى والسياسى للفئات الضعيفة والأكثر استهدافا للعنف الأسرى. وفيما يلى تناول لبعض الممارسات التى تعكس ذلك:

١- تجربة (رواندا) - دور المرأة فى التنمية:

فى عام ١٩٩٤، أدت مأساة الإبادة الجماعية إلى إحداث تغيرات كبيرة

فى نسيج المجتمع الرواندى إذ ارتفعت نسبة الإناث إلى (٧٠٪) من تعداد السكان، وتم استنفارهن للقيام بدور فعال فى عملية إعادة بناء البلاد.

واضطلعت النساء بأدوار اجتماعية واقتصادية جديدة، وواجهن مسئوليات وتحديات غير مسبوقة، فقد أجبرت المأساة النساء على إعادة النظر فى التبعات الملقاة على عاتقهن والتفكير بطرق مختلفة، وضرورة تنمية مهارات جديدة. وفى ظل روح التحدى والتضامن والمساعدات المقدمة على المستوى المحلى والدولى قامت النساء بتنظيم أنفسهن فى إطار مؤسسات متعددة تهدف إلى تحسين أحوالهن المعيشية، ونتيجة مباشرة لذلك تكونت العديد من المنظمات النسائية. واستطاعت النساء فى رواندا تحقيق النجاح فى قضية (حق المرأة فى التملك). فطبقا للتقاليد لم يكن للمرأة الرواندية الحق فى تورث ملكية الأراضى أو العقارات ونتيجة لذلك أصبح هناك الآلاف من الأرامل والأيتام الذين لم يتمكنوا من الحصول على المنازل والأراضى التى تعد ضرورة أساسية لإعاشة أسرهن. وفى عام (١٩٩٩) استطاعت النساء استصدار قانون جديد للملكية الزوجية والتوريث والذى ضمن للنساء حقهن الكامل فى ممتلكات أزواجهن وآبائهن. كما استطاعت الجمعيات النسائية تدعيم النساء وتمكينهم فى شئون السياسية واتخاذ القرارات على المستوى المحلى والوطنى، فكان تغيير الدستور عام (٢٠٠٣) محققا لهذا التمكين حيث تم تخصيص أربعة وعشرين مقعدا من مقاعد مجلس النواب البالغ عددها ثمانين مقعدا. وطالب الدستور بألا تقل نسبة شغل المرأة لمناصب صنع القرار عن (٣٠٪) وقد وضع النجاح الهائل للمرأة فى رواندا إلى وضعها على رأس الترتيب العالمى وفقا لمشاركة المرأة فى البرلمان الوطنى الذى يصدره الاتحاد البرلمانى الدولى.

٢- جنوب أفريقيا - مبدأ المشاركة:

لقد نجحت المرأة فى جنوب أفريقيا فى اختراق الخطوط العنصرية والاجتماعية والسياسية باشتراكها فى صياغة الدستور الجديد لبلادها لضمان عدم إهمال الحكومة لاحتياجاتها، فعلى سبيل المثال يضمن الدستور حق المرأة فى وراثة الأرض وامتلاكها، الأمر الذى يضمن استدامة الأسرة التى ترأسها امرأة فى المناطق الريفية. وقد اضطلع البرلمانيون من النساء بدور رئيسى فى إنشاء نظام للرعاية الصحية الأولية متاح لجميع النساء والأطفال، كما استطعن تحسين فرص المرأة لإنشاء أعمال صغيرة والحصول على التمويل. وقدمن قوانين وبرامج سياسية لمعالجة (قضايا المرأة) مثل الزواج والطلاق والقضاء على العنف الأسرى. فكانت صياغة الدستور خطوة حاسمة لنساء جنوب أفريقيا فى نضالهن ضد التمييز. فقد أتاح ذلك فرصة فريدة لإنشاء منظومة من القوانين المؤثرة على تمكين المرأة بشكل ايجابى وتقليص ما تواجهه من عنف

٣- باكستان - مواجهة الممارسات التقليدية الضارة:

بها عدة جمعيات تعمل بشكل أساسى فى مجال العنف الأسرى، والظروف التى تؤدى إلى أن تصبح المرأة فى باكستان معرضة للمخاطر. وقد أصدرت هذه الجمعيات عدة تقارير ونظمت ورش عمل وندوات وجلسات مناقشة عن العنف ضد المرأة وهى تنادى بتجريم العنف الأسرى وضرورة تدخل الدولة بشكل فعال لوقفها.

٤- سويسرا- الحافلة المتحركة فى الشوارع لخدمة المرأة:

وهى مؤسسات تمارس عملها فى حافلة تستهدف المحتاجين إليها، وتسعى لتقديم الدعم والمساندة لضحايا العنف الأسرى، وإجراء بحوث ودراسات لرصد حالاتهم ومتابعتهم حتى انتهاء المشكلات التى يواجهونها.

٥- كندا – لجنة مناهضة العنف ضد النساء والأطفال:

تدعم كندا لجنة مناهضة العنف ضد النساء والأطفال من أجل التخفيف من كافة أشكال العنف ضد النساء والأطفال ثم القضاء عليها. كما تدافع بقوة عن حق النساء والأطفال فى الحياة الكريمة الخالية من العنف والتهديد باستخدامه.

٦- المملكة المتحدة- قوافل رعاية ضحايا العنف الأسرى:

ويعتمد هذا الإجراء الذى يتم فى بريطانيا على الاستعانة بقوافل من الأخصائيين الصحيين لزيارة ضحايا العنف فى منازلهم أو لتزويد النساء اللاتى تعرضن للاعتداء بالمعلومات والنصح، ودعم الضحايا بمحامين يقومون بالاتصال بالضحايا لمساندتهم من الناحية القانونية، وفيما يتعلق بتشكيل هذا القوافل، فقد تضم ممثلين عن الشرطة والخدمات الاجتماعية والصحية بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات النسائية الرئيسية، وقد تضم القادة السياسيين والدينيين.

ثامنا- دور التربية فى مواجهة العنف الأسرى:

العنف الأسرى كمشكلة اجتماعية تعكس أوضاع اجتماعية ليست فى موضعها الصحيح لذلك فهى تؤثر على حياة معظم فئات المجتمع، لما تسببه من تدنى مستوى التنمية فى المجتمع، كما يترتب عليها انتشار الجرائم وشيوع القيم السلبية، مما يجعل مسئولية مواجهتها ترتبط بجميع مؤسسات

المجتمع خاصة وأن العنف الأسرى مشكلة ترتبط بمؤسسة فى غاية الأهمية بالنسبة لجميع المجتمعات الإنسانية.

لذلك يجب على مجتمعات البلدان العربية تحقيق ما يلى:

أ- بالنسبة للمؤسسات التشريعية:

١- إصدار التشريعات التى تسهم فى التمكين القانونى والاقتصادى والاجتماعى والسياسى للفئات الضعيفة، فى ضوء الشريعة الإسلامية.

٢- إصدار التشريعات المحققة للمساواة فى العقوبات المرتبطة بالنسق الأسرى وفى ضوء الشريعة الإسلامية.

٣- نشر الوعى بقواعد الشريعة الإسلامية فى مجال العقوبات المرتبطة بالنسق الأسرى.

ب- بالنسبة لمؤسسات التعليم كالمدارس والجامعات:

١- تضمين المناهج الدراسية لحقوق الإنسان فى جميع المراحل التعليمية بحيث يتناسب المحتوى مع المراحل العمرية للمتعلمين.

٢- العدالة فى توزيع الفرص التعليمية لجميع أفراد المجتمع (ذكور/ إناث -حضر/ ريف -فقراء/ أغنياء).

٣- بث الوعى بالتربية الوالدية من خلال برامج تطبيقية تتناسب مع المراحل العمرية للمتعلمين.

٤- نشر ثقافة التسامح وفهم الآخر فى العلاقات الاجتماعية من خلال ما يقدم من آليات للتفاعل الاجتماعى داخل المؤسسات التعليمية.

٥- زيادة وعى العاملين بمؤسسات التعليم والطلاب بقضايا العنف وأنواعه وآليات تجنبه والوقاية منه.

٦-وجود متخصصين لاستهداف ضحايا العنف ومساندتهم اجتماعيا واقتصاديا وتعليميا وقانونيا طبقا لحالة كل منهم.

٧-عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل التى تتناول العنف كظاهرة سلبية.

٨- تكوين كوادر طلابية تكون جماعات تحمل شعارات وأسماء تناهض العنف بكل أنواعه.

٩-طبع ونشر الكتب والنشرات والدوريات التى تصف حالات العنف وآليات القضاء عليه ومواجهته من خلال المؤسسات المتخصصة فى مجتمعات البلدان العربية.

١٠-تشجيع البحوث والمسابقات المرتبطة بالعنف ومشكلاته وآليات مواجهته من خلال المؤسسات المتخصصة.

١١- عقد الندوات والمؤتمرات التى تسهم فى الوعى بالعنف ومشكلاته.

١٢- إقامة الأنشطة التى تستهدف الأسرة والترفيه عن أفرادها خاصة فى المناطق المحرومة والعشوائيات لتقليص حالات النزاعات الأسرية.

١٣- إقامة رحلات سياحية وأثرية لمجموعات من الأسر التى تواجه بعض المشكلات.

١٤- التعاون مع مؤسسات التعليم فى علاج ضحايا العنف الأسرى من خلال برامج للتوعية والترفيه.

١٥- إنشاء إدارة للثقافة الأسرية تهتم بقضايا الأسرة ومشكلاتها.

١٦- تقليل معاناة الأسر من الفقر من خلال الدعم الاقتصادى.

١٧- تكوين كيانات اجتماعية جديدة تقدم المساندة الاجتماعية لضحايا

العنف الأسرى.

١٨- استهداف المناطق الأكثر حرمانا وفقرا بمشروعات صغيرة لأفرادها ذات عائد مناسب.

١٩- استحداث نظام وآليات للتواصل مع المناطق المحرومة والعشوائيات.

٢٠- توفير أماكن لإيواء واحتواء ضحايا العنف الأسرى مكانيا واجتماعيا واقتصاديا وقانونيا.

٢١- إنشاء ودعم الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال الأسرة.

٢٢- إعطاء الأولوية لضحايا العنف الأسرى فى الحصول على فرص عمل مناسبة بالتنسيق مع القطاع الخاص فى مجال تشغيل ضحايا العنف الأسرى.

٢٣- استهداف المناطق العشوائية والمحرومة وتوفير فرص عمل لهم وتشجيعهم على إقامة مشروعات صغيرة بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المتنوعة.

٢٤- عقد اللقاءات والبرامج التى تتناول قضايا العنف من خلال وسائل الإعلام.

٢٥-إصدار الملصقات والإعلانات المناهضة للعنف.

٢٦- تقديم الدعم والمساندة الإعلامية لضحايا العنف.

٢٧- نشر سياسة المساواة فى الحقوق والواجبات بين جميع الأفراد من خلال المؤسسات المجتمعية المتخصصة.

٢٨- الرصد المستمر والتحليل الإحصائى الواقعى لحالات العنف

الأسرى عن طريق مؤسسات متخصصة.

٢٩- بث الوعى بالرؤية الدينية للعنف من منظور إسلامى من خلال المؤسسات الدينية.

٣٠- نشر قيم التسامح والمودة والرحمة وأسس بناء الأسرة المسلمة من خلال المؤسسات والبرامج الدينية.

٣١- إصدار كتيبات عن أسس بناء الأسرة فى ضوء القرآن والسنة.

٣٢- إنشاء مراكز داخل دور العبادة لعلاج المشكلات الأسرية.

٣٣- تقديم الدعم والمساندة الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة من خلال دور العبادة.

٣٤- توثيق العلاقة بين دور العبادة وأفراد المجتمع فى الحى أو القرية أو المدينة المجاورة لدور العبادة.

الفصل السادس
عمالة الأطفال

مقدمه.

مفهوم عمالة الأطفال.

واقع مشكلة عمالة الأطفال عالميًا وقوميًا.

أسباب ظاهرة عمالة الأطفال.

الآثار المترتبة على عمالة الأطفال.

دور التربية فى مواجهة المشكلة.

عمـــالة الأطفـــال

مقدمـة:

يُعد الأطفال الأمل فى الحاضر والمستقبل فمن أجلهم تكونت الأسرة ومن أجلهم يصبح للحياة معنى وقيمة عالية، فالاهتمام بالأطفال ورعايتهم وحبهم جزء من الطبيعة البشرية السوية. ويعود الاهتمام بمرحلة الطفولة فى المجتمعات المعاصرة لكونها الأساس الذى تبنى عليه شخصية الطفل فى المستقبل والقاعدة التى تنطلق منها تربيته فى مراحل النمو التالية، وجدير بالذكر أن كثير من التغيرات والانحرافات السلوكية التى يقع فيها الكبار ترجع فى أغلبها إلى أخطاء التنشئة فى المراحل الأولى من حياة الطفل باعتبارها مرحلة التكوين والمرونة التى يتشكل فيها طبقا للإمكانات والظروف التى تحيط به ومن شأنها التأثير فى تكوينه. ومن هذا المنطلق يصبح الاستثمار فى مجال رعاية وتربية الأطفال هو الاستثمار الأعلى قيمة فى مجال التنمية البشرية وبالتالى يُعد الاستثمار الأعلى قيمة فى مجالات الحياة بشكل عام.

وعلى الرغم من الأهمية الكبرى لرعاية وتربية الأطفال بالنسبة للمجتمعات البشرية إلا أن الواقع يشير إلى أن هناك "ملايين من الأطفال يشقون طريقهم عبر الحياة وهم يعانون من الفقر والهجر، والافتقار إلى التعليم، وسوء التغذية والتمييز ضدهم، والإهمال والتعرض للخطر. وتشكل الحياة بالنسبة لهم صراعا يوميا من أجل البقاء، وسواء أكانوا يعيشون فى قلب المدن أم فى أقاصى الأرياف، فإنهم يتعرضون لخطر فقدان فرصة التمتع بطفولتهم، حيث يتم إقصاؤهم "Excluded" من الحصول على الخدمات الأساسية كالمستشفيات والمدارس، وهم يفتقرون إلى الحماية الأسرية والمجتمعية، وغالبا ما يكونون معرضين لخطر الاستغلال والإساءة، وبالنسبة لهؤلاء الأطفال، فإن الطفولة كفترة زمنية للنمو والتعلم،

واللعب، والشعور بالأمان، هى -فى واقع الحال- لا وجود لها فى حياتهم.

وجدير بالذكر أن المجتمع العالمى ممثلا فى الأمم المتحدة اهتم بقضية رعاية الطفولة والاهتمام بها، فأصدرت الأمم المتحدة فى عام (١٩٢٤م) إعلان جنيف لحقوق الطفل، ثم بعد ذلك اتفاقية حقوق الطفل فى عام (١٩٨٩م) والتى وافقت عليها (١٩٢) دولة، وبمقتضى ذلك أصبح للأطفال واجبات قانونية لدى الحكومات تقوم على التزام أخلاقى وقانونى تجاههم، فالحكومات تخضع للمساءلة عن رعايتها لأطفالها من لجنة حقوق الطفل، حيث تقدم الحكومات تقارير لهذه اللجنة بصورة دورية عن تلك الرعاية".

ومما لاشك فيه أن عمل الأطفال هو واحد من الممارسات التى تعد انتهاكا لحقوقهم. فهو يحرم الطفل من حقه فى التعليم وغالبا يؤثر على سلامة بدنه وصحته بشكل سلبى، خاصة إذا ما كان العمل بواحد من الأعمال الخطرة. مثل العمل فى المحاجر والعمل فى مجال رش المبيدات، والعمل فى مجال الحدادة والخراطة. هذا بالإضافة إلى الآثار النفسية المترتبة على حرمان الطفل من طفولته، وحقه فى اللعب والترفيه. وفى ضوء التناقض بين ما هو كائن وما يجب أن يكون تتحدد المشكلة التى نتناولها فى التساؤل الرئيسى التالى: ما واقع ظاهرة عمالة الأطفال فى الوطن العربى؟

ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسى التساؤلات الفرعية الآتية:

١- ما أسباب ظاهرة عمالة الأطفال فى الوطن العربى؟

٢- ما الآثار المترتبة على عمالة الأطفال فى الوطن العربى؟

٣- ما دور التربية فى مواجهة مشكلة عمالة الأطفال فى الوطن العربى؟

والإجابة عن التساؤلات السابقة تسهم فى تحقيق الأهداف التالية:

١- رصد واقع عمالة الأطفال فى الوطن العربى .

٢- إلقاء الضوء على مشكلة عمالة الأطفال وأسبابها.

٣- التعرف على الآثار السلبية لعمالة الأطفال .

٤- استخلاص مجموعة من المؤشرات تسهم فى تحديد دور التربية فى مواجهة عمالة الأطفال لمحاولة التخفيف من آثارها السلبية.

وتحقيق ما سبق من أهداف تنبع أهميته مما يلى:

أولا- الأهمية النظرية والتطبيقية:

(أ) الأهمية النظرية:

١- يستمد الموضوع أهميته من أهمية مرحلة الطفولة باعتبارها القاعدة الأساسية لبناء قادة وأجيال المستقبل.

٢- تحديد أسباب مشكلة عمالة الأطفال فى الوطن العربى.

٣- توجيه نظر القائمين على منظومة التعليم والعاملين فى مجال الطفولة والباحثين من خلال رؤية تربوية لواقع مشكلة عمالة الأطفال فى الوطن العربى.

٤- قد يسهم تناول الموضوع فى تزويد القارئ ببعض المعلومات والمعارف عن مشكلة عمالة الأطفال وأسبابها والآثار السلبية المترتبة عليها.

(ب) الأهمية التطبيقية:

١- قد يسهم تناول الموضوع فى توفير قاعدة معلوماتية عن بعض أسباب مشكلة عمالة الأطفال وآثارها السلبية ودور التربية فى مواجهتها، مما يساعد المخططين والمسئولين عن العمل فى هذا المجال فى تقرير ما يجب أن يكون تجاه مواجهة مشكلة عمالة الأطفال.

٢- بالنسبة للعاملين فى المجال يسهم تناول الموضوع فى توفير رؤية تربوية لأسباب مشكلة عمالة الأطفال والآثار السلبية المترتبة عليها، مما يساعدهم فى التعامل مع المشكلة بأسس موضوعية.

٣- الإسهام فى تحقيق الاستثمار الفعال للموارد البشرية والمادية فى مجال رعاية وتربية الأطفال.

٤- دراسة الواقع وتحليله تُعد الخطوة الأولى لإجراء أى عمليات تسهم فى التعامل الموضوعى مع المشكلة ومواجهتها على أسس علمية.

٥- بالنسبة للطفل العامل قد تسهم الدراسة فى اقتراح الحلول المناسبة للتغلب على بعض المشكلات التى تواجهه.

ويعتمد تناول هذه المشكلة على المنهج الوصفى لأنه من أفضل المناهج التى تتناسب وطبيعة هذه المشكلات لتعرف واقع مشكلة عمالة الأطفال فى الوطن العربى من حيث أسبابها والآثار السلبية المترتبة عليها ودور التربية فى مواجهتها من خلال الإفادة من الرؤى التنظيرية والواقعية. "وهذا المنهج لا يقتصر على جمع البيانات وتنظيمها ، وإنما يتعدى ذلك إلى تحليلها والربط بين مدلولاتها للوصول إلى استنتاجات تسهم فى فهم الواقع وتطويره. وفى إطار هذا المنهج يمكن تحديد العوامل والعلاقات المرتبطة بالمشكلة وتفسيرها"، من أجل استنتاج رؤى مستقبلية تسهم فى رصد أسباب مشكلة عمالة الأطفال والآثار السلبية المترتبة عليها وآليات مواجهتها تربويا مما يؤدى إلى زيادة فاعلية مؤسسات التربية فى هذا المجال، وتحليلها تحليلا نظريا يهدف إلى معرفة واقع مشكلة عمالة الأطفال فى الوطن العربى من حيث أسبابها والآثار المترتبة عليها. ومن ثم تحديد آليات المواجهة التى يتبناها تناول المشكلة فى محاولة لتجاوز الواقع بضغوطه واستشراف

مستقبل أفضل لعالمنا العربى كجزء من المجتمع العالمى.

ولتناول أبعاد هذه المشكلة نسير وفقًا للخطوات التالية:

١- بدأ تناول المشكلة بالإطار العام وتضمن المقدمة والأهداف والأهمية وخطوات تناول المشكلة

٢- للإجابة عن التساؤل الأول يتم تحديد مفهوم عمالة الأطفال ورصد حجم المشكلة وكذلك الوقوف على أسبابها.

٣- للإجابة على التساؤل الثانى يتم تحليل الآثار المترتبة على مشكلة عمالة الأطفال.

٤- من خلال الوقوف على أسباب مشكلة عمالة الأطفال والآثار السلبية المترتبة عليها نتوصل إلى مجموعة من المؤشرات ترجمت إلى آليات تنفذها مؤسسات التربية تسهم فى تقليص الظاهرة ومحاولة التخفيف من آثارها السلبية. وفيما يلى تناول لمحاور البحث.

ثانيا: مفهوم عمالة الأطفال:

يرى "عاصم الدسوقى" أن عمالة الأطفال يقصد بها اشتغال من هم دون سن الرشد فى سوق العمل والإنتاج فى مختلف الفروع"(٣). بينما تقرر منظمة العمل الدولية، أن المقصود بعمل الأطفال هو كل عمل ضار بصحة الطفل وتنميته، وتحدد نوع الأعمال التى لا يجوز للأطفال مزاولتها فى الآتى:

- العمل الذى ينتهك حقوق الأطفال الأساسية باعتبارهم مخلوقات بشرية.

- العمل الذى يعرضهم للخطر والتهديد الذى يستنفذ قواهم ويدمر أجسادهم ويستغل سنهم الصغير.

- العمل الذى يؤذى نموهم ويسلبهم الفترة الزمنية الغالية من حياتهم وهى فترة الطفولة.

- العمل الذى يمنعهم من الذهاب إلى المدرسة واكتساب مهارات ومعرفة أساسية من أجل تنمية مستقبلهم.

ومن الأعمال التى تضر بالصحة ونمو الطفل وتعرضه إلى أخطار بالغة ما يأتى:

١- الأنشطة المتعارضة مع الحقوق الإنسانية مثل عمل الأطفال الاستعبادى، والأطفال الذين يعملون فى ظروف مهنية أشبه بالرق والأطفال الذين يتم استغلالهم فى البغاء، واستخدام الأطفال فى ترويج وتهريب المخدرات، أو فى إنتاج الصور الداعرة أو فى السرقة أو فى التسول.

٢- الأنشطة التى تعرض الأطفال بصفة خاصة إلى أخطار مهلكة مثل المواد الكيميائية، والآلات والماكينات الخطرة، أو التى تشتمل على الأحمال الثقيلة والمهام المعقدة، أو العمل فى المحاجر والمناجم.

٣- الأنشطة التى تتم فى ظروف عمل وبيئة خطرة والتى تتضمن خطر العنف البدنى والتحرشات الجنسية، والعمل فى عزلة أو فى الليل وساعات العمل الزائدة، والعمل تحت درجات حرارة متطرفة. بينما ترى "منى محمد كمال الدين" أن "مصطلح عمالة الأطفال يدل على تشغيل الأطفال فى الأعمال المختلفة قبل أن يتم نموهم، و يترتب على تشغيلهم فى سن مبكرة فى أعمال شاقة إعاقة نموهم الجسمى والحيلولة بينهم وبين الحصول على القدر الكافى من التعليم".

وقد يخلط البعض بين عمالة الأطفال وأطفال الشوارع إلا انه على الرغم من أن الأطفال فى كل منهما يتعرضون للاستغلال ولكثير من المخاطر التى

تعوق نموهم وتحرمهم من طفولتهم إلا أن هناك اختلافات يمكن رصدها فى الآتى:

١- يعيش أطفال الشوارع غالبًا فى الشوارع والطرقات والميادين والمبانى المهجورة وأسفل الكبارى وبمحطات السكك الحديدية إلا أن الأطفال العاملون يعيشون غالبا داخل أسر متكاملة.

٢- أطفال الشوارع غالبًا ما يكونون قد تركوا أسرهم برغبتهم وانقطعت صلتهم بأسرهم أو فُقدوا من الأسرة وهم أطفال أو تخلت عنهم الأسرة، أما الأطفال العاملون فهم أطفال مرغوب فيهم من الأسرة حيث يساهمون فى زيادة دخل الأسرة كما يمثلون مصدرا للدخل المادى للأسرة، وقد يمثلون العائل الوحيد لأسرهم.

٣- الأطفال العاملين يكون عملهم بموافقة الأسرة وبالاتفاق مع صاحب العمل غالبًا، بينما أطفال الشوارع يعقدون اتفاقهم مباشرة مع صاحب العمل مما يعرضهم لاستغلال صاحب العمل، وقد لا يعملون على الإطلاق، ولا يتوفر لهم عنصر الاستقرار.

ويرى المجلس القومى للطفولة والأمومة فى مصر، أن طفل الشارع هو "الطفل الذى عجزت أسرته عن إشباع حاجاته الأساسية والجسمية والنفسية والثقافية ، كنتاج لواقع اجتماعى اقتصادى سيئ، دفعت بالطفل دون اختيار حقيقى منه إلى الشارع معظم أو كل الوقت بعيدا عن رعاية وحماية أسرته، يمارس فيه أنواعا من الأنشطة لإشباع حاجاته من أجل البقاء، مما يعرضه للخطر والاستغلال والحرمان من الحصول على حقوقه المجتمعية". وبذلك يمكن القول أن عمالة الأطفال تؤدى إلى إعاقة الطفل عن تنمية شخصيته بجميع جوانبها الجسمية والعقلية والنفسية

والاجتماعية، وحرمان الطفل من حقه فى التعليم، وحرمان الطفل من حقه فى اللعب والرفاهية، وفقدانه التمتع بمرحلته العمرية، وعدم التوازن بين حقوقه وواجباته، والسرعة القهرية لإنضاجه.

ثالثا: واقع مشكلة عمالة الأطفال عالميًا وقوميًا:

مما لاشك فيه أن ظاهرة عمالة الأطفال تعد من الظواهر الاجتماعية السلبية التى تنمو بشكل متزايد ليس على مستوى الدول النامية فقط وإنما أيضا فى بعض الدول المتقدمة وإن كانت بدرجة أقل. ونظرًا لأن الأطفال العاملين يقع مجال عملهم فى القطاع غير الرسمى، أى يعملون فى مؤسسات العمل غير الرسمية لذلك أصبحت عملية رصد الأعداد الحقيقية لهم عملية غير دقيقة، كما تختلف البيانات طبقا لمصدر إصدارها والمناطق الجغرافية التى تقع فيها والفئة العمرية للأطفال واختلاف نوع العمل من حيث كونه دائما أو موسميا أو متقطعا، إلا أن معظم البيانات تؤكد تزايد معدلات عمالة الأطفال بكافة أشكالها. ونتناول رصد لحجم هذه الظاهرة على المستوى العالمى والقومى فيما يلى:

(أ) حجم ظاهرة عمالة الأطفال عالميًا:

يقرر تقرير وضع الأطفال فى العالم (٢٠٠٦): أن عدد الأطفال المنخرطين فى عمل الأطفال فى الفئة العمرية (٥ : ١٧عاما) يقدر بحوالى (٢٤٦) مليونا وفقا لأحدث التقديرات المستقاة من منظمة العمل الدولية ، ومن هؤلاء الأطفال كان حوالى (١٧٪) أو (١٧١) مليون طفل يعملون فى أوضاع أو ظروف خطرة مثل المناجم، أو حيث تستخدم الكيماويات والمبيدات فى الزراعة أو حيث تستخدم الآلات الخطرة، وكان حوالى (٧٣) مليون طفل منهم دون سن العاشرة. إن عدم نضجهم الجسدى يجعلهم أكثر عرضة من الكبار للأمراض والإصابات المرتبطة بالعمل، وقد يكونون أقل وعيا

بالمخاطر التى تنطوى عليها الأعمال التى يقومون بها ومكان عملهم. وتشمل الحالات المرضية والإصابات على حدوث ثقوب فى الجسم وكسور فى أعضائه أو فقد كامل لها، وحروق وأمراض تنفسية وأمراض معدية ومعوية، والحمى والصداع جراء التعرض للحرارة المفرطة فى الميادين أو فى المصانع. ومع أن أعداد الأمراض والإصابات الناجمة عن عمل الأطفال المحفوف بالمخاطر هى الأعلى عموما بالنسبة للأطفال الذين يعملون فى قطاع الزراعة الذى يستخدم ثلثى مجموع الأطفال العاملين. ولكن الخطر الذى يواجه الأطفال عندما ينخرطون فى العمل المحفوف بالمخاطر لا يقتصر على الإصابة والمرض وحتى الوفاة فهؤلاء الأطفال غالبا ما يضيعون فرصة التعليم التى من شأنها أن توفر لهم الأساس اللازم للعمل مستقبلا كأفراد كبار فى مهن تنطوى على خطر أقل.

ب- حجم ظاهرة عمالة الأطفال على المستوى القومى (الوطن العربى):

للوقوف على حجم ظاهرة عمالة الأطفال فى الوطن العربى يتضح ذلك من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (١) يوضح النسبة المئوية للأطفال العاملين
دون سن (٥ : ١٤ سنة) فى العالم العربى (٢٠٠٦/٩٩)

الدولة	مجموع	ذكور	إناث	حصة الفرد من الدخل القومى الاجمالى بالدولار
1- مصر	7	8	5	1350
2- الجزائر	5	6	4	3030
3- جيبوتى	8	8	8	1060
4- ليبيا	-	-	-	7380
5- موريتانيا	4	5	3	740
6- المغرب	11	13	9	1900
7- الصومال	49	45	54	130
8- السودان	13	14	12	810
9-تونس	-	-	-	2970
10-البحرين	-	-	-	14370
11- العراق	11	12	9	2170
12- الأردن	-	-	-	2660
13- الكويت	-	-	-	30630
14-لبنان	7	8	6	5490
15-عمان	-	-	-	9070
16-قطر	-	-	-	12000
17- السعودية	-	-	-	12510
18-سوريا	4	5	3	1570
19-الإمارات	-	-	-	23950
20-اليمن	11	11	12	760
21-جزر القمر	27	26	28	660
22-فلسطين	-	-	-	1230

الجدول السابق رقم (١) يعكس حجم ظاهرة عمالة الأطفال فى العالم العربى وجدير بالذكر أنه فى العالم العربى شأنه شأن كل المجتمعات يلاحظ

أن الأسر ذات الحجم الكبير تقل قدرتها على تقديم الرعاية نفسها التى تقدمها الأسر ذات الحجم الأقل لأبنائها. كما أن الأسر التى لديها طفلان يفترض أن تكون قدرتها على رعايتهما أفضل من الأسر المناظرة لها التى يكون لديها أربعة أطفال أو أكثر، ولفترة طويلة هى فترة الطفولة – وفترة الشباب فى أغلب المجتمعات العربية – يظل الابن معالاً من الأسرة وتحت ضغط كثرة الأولاد تضطر الأسر ذات الحجم الكبير إلى إقحام أطفالها فى مجالات العمل مبكرًا وتنشأ ظاهرة "عمالة الأطفال " و"أطفال الشوارع" وهما من أخطر الظواهر التى تحرق مراحل حيوية على الطفل، وتؤدى إلى زيادة الإفقار الأسرى والمجتمعى بشكل عام. وفى دراسة عن عمالة الأطفال فى مصر وجد أن عمالة الأطفال كانت أكثر شيوعا بين الأسر الفقيرة، وأن (٣,٣٪) من جميع أطفال مصر (فيما بين ٦ سنوات و١٥ سنة) لم يذهبوا إلى المدرسة بسبب العمل. ويمكن القول أن المعتقدات حول حجم الأسرة فى المجتمعات العربية تتوافق مع معتقدات أخرى بشأن إنجاب الذكور والإناث، حيث يعود الاعتقاد بأهمية الذكور لكونهم ذكورًا، وأيضا للمنافع التى تعود على الأسر منهم، فبينما تنظر الأسر إلى الإناث على أنهن يمثلن إنفاقًا دون عائد، فيحتجن تكاليف فى التربية والتعليم وعند الزواج، فإن الذكر يحافظ على امتداد العائلة ويحمل اسم والده، ويساعد أبويه فى العمل، ولا يمثل زواجه أو عدم زواجه مشكلة مثل الإناث، وفى ظل غياب نظام ضمان اجتماعى يكون الابن الذكر هو الضمان الوحيد للوالدين فى شيخوختهما، ويسود الاعتقاد فى الريف بشكل خاص أن كثرة الذكور هى السبيل للخروج من الفقر، لأنهم يساعدون الأب فى الفلاحة واكتساب الرزق، ولكن هؤلاء الأبناء حين يوجدون لا يمكن توفير التعليم والمأوى والرعاية الصحية والصرف الصحى المناسب لهم، ومن ثم يتم التمكين لدورة الفقر من العمل

بشكل محكم، ولقد أظهرت احدى الدراسات (التى أجريت على الأراضى الفلسطينية) أن الأبناء خاصة الذكور هم مصدر الأمان الاجتماعى للوالدين المسنين، حيث يعتمد نحو نصف المسنين فى الأسر التى تم مسحها على أبنائهم، بمعدل (٥٧٪) بين الرجال، (٤١٪) من النساء، وتعتمد نسبة ضئيلة من المسنين على بناتهن(٥٪) من النساء، (٢٪) من الرجال.

كما يلاحظ من الجدول السابق رقم (١) والذى تناول عرض بيانات عمالة الأطفال فى اثنتى عشرة دولة عربية فقط من مجموع اثنتين وعشرين دولة أن أعلى نسبة لعمالة الأطفال تقع فى الصومال حيث تصل نسبتهم إلى (٤٩٪) من مجموع أطفال الصومال فى المرحلة العمرية من (٥- ١٤ سنة) وذلك قد يعود إلى الحروب الأهلية المتوالية التى تعانى منها الصومال بالإضافة إلى تدنى مستوى الدخل القومى للفرد حيث يمثل أدنى مستوى لدخل الفرد على مستوى العالم العربى ثم يليها جزر القمر حيث تصل النسبة المئوية لعمالة الأطفال (٢٧٪) كما أن متوسط دخل الفرد متدن وتحتل المرتبة الثانية من حيث تدنى مستوى دخل الفرد على مستوى العالم العربى، مما يعكس وجود علاقة طردية بين الفقر وعمالة الأطفال حيث يزداد معدل عمالة الأطفال بزيادة معدل الفقر فى المجتمع. كما تمثل عمالة الذكور النسبة الأعلى بالنسبة لعمالة الأطفال فى العالم العربى وقد يعود ذلك للعادات والتقاليد العربية حيث الحرص على الفتيات والخوف على شرفهن وإحاطتهن برعاية أسرية كما تعطى الشريعة الإسلامية مكانة مميزة لرعاية المرأة والاهتمام بها. وتعكس بيانات الجدول السابق رقم (١) زيادة نسبة عمالة الأطفال الذكور فى ثمانى دول عربية من اثنتى عشرة دولة شملها الإحصاء فى الجدول السابق ذكره، أى أن نسبة تصل إلى(٦٦٪) من الدول ترتفع فيها نسبة عمالة الأطفال الذكور عن الإناث، وجاءت نسبة عمالة الأطفال الإناث أعلى من الذكور فى ثلاث

دول فقط هى الصومال وجزر القمر واليمن وهى أدنى ثلاث دول أيضا من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى وتساوت نسبة عمالة الأطفال الإناث والذكور فى دولة جيبوتى. أما عن حجم ظاهرة عمالة الأطفال فى جمهورية مصر العربية كنموذج لدولة عربية تتضح فيها هذه المشكلة فإن النسبة المئوية لعمالة الأطفال فى مصر تبلغ(٧٪) فى المرحلة العمرية من (٥- ١٤سنة) ونسبة عمالة الأطفال الذكور تبلغ (٨٪) بينما تبلغ نسبة عمالة الأطفال الإناث (٥٪) فقط، وتحتل مصر الترتيب السابع فى الدول العربية الإثنى عشر التى توافرت عنها بيانات عمالة الأطفال وهذه النسبة أعلى من نسبتها فى موريتانيا وسوريا والجزائر وأقل من جيبوتى والمغرب والسودان والعراق واليمن وجزر القمر والصومال وتتساوى مع نسبتها فى لبنان، ويبلغ عدد الأطفال خارج التعليم الأساسى والثانوى معا حوالى (٣,٧٣٧,٠٠٠) ثلاثة ملايين وسبعمائة وسبعة وثلاثين ألف طفل طبقا لتقرير التنمية البشرية لمصر عام (٢٠٠٨م)

ويشير تقرير المجلس القومى للطفولة فى مصر إلى أن عدد الأطفال العاملين فى مصر فى الشريحة العربية (٦-١٤) سنة يبلغ (٢,٧٦٨) مليون طفل عامل يمثل الذكور منهم (٧٣٪) والإناث (٢٧٪) ويمثل هذا العدد نسبة (٢١٪) من إجمالى عدد الأطفال المنتمين إلى هذه الشريحة العمرية، كما يشكل هذا العدد نسبة (١٣,٨٪) من إجمالى القوة العاملة فى مصر. وتعد هذه النسبة مرتفعة إلا أن هناك بعض الاعتبارات التى من شأنها التقليل من خطورة هذا الرقم الكبير، بدراسة الإحصاءات التى تم التوصل إليها، يلاحظ أن (٨٢٪) من الأطفال العاملين، إنما هم من الأطفال الملتحقين بصفوف الدراسة على مختلف مستوياتها، كما أن نسبة (١٠٪) من الأطفال العاملين لم يلتحقوا بعد بالمدرسة نظرًا لحداثة سنهم، بينما تبلغ نسبة الأطفال

المتسربين(٩٪) من النسبة الإجمالية فقط. ومن النتائج الهامة التى توصلت إليها دراسة المجلس القومى للطفولة والأمومة أنها حددت المحافظات التى ينتشر فيها عمل الأطفال، فقد لوحظ ارتفاع نسب أعداد الأطفال العاملين بها قياسا إلى الشريحة العمرية التى ينتمى إليها داخل كل محافظة حيث تبلغ أقصاها فى محافظة الفيوم (٤٤٪)، تليها المنيا (٣٠٪) ثم الشرقية وسوهاج ودمياط تقريبا (٢٩٪) ثم الغربية (٢٧٪)، وتتدرج تلك النسب فى انخفاضها حتى تصل إلى أدنى مستوى لها فى محافظة بورسعيد حيث لا تتجاوز (٣٪).

والجدير بالذكر أن محافظتى الفيوم والمنيا تحتلان ذيل القائمة فى دليل التنمية البشرية حيث جاءت الفيوم فى الترتيب الأخير (٢٢) بينما جاءت المنيا فى الترتيب (٢٠)، كما تبلغ نسبة الأمية فى الفيوم (٤٢,٧٪) وفى المنيا تصل إلى (٤٣٪) بينما نسبة الأمية فى مصر لا تبلغ سوى (٢٩,٥٪) وذلك طبقًا لتقرير التنمية البشرية لمصر عام (٢٠٠٨) فى المرحلة العمرية (١٥+) كل ذلك يعكس علاقة ظاهرة عمالة الأطفال بالأمية حيث أن زيادة نسبة عمالة الأطفال تؤدى إلى زيادة نسبة الأمية كما أنها تتناسب طرديا مع المستوى المتدنى لمتوسط الدخل القومى لما تؤدى إليه من فاقد اقتصادى واجتماعى. لذلك اهتمت الدولة فى المجتمع المصرى بقضايا الطفل بشكل عام وبقضية عمالة الأطفال وأطفال الشوارع بشكل خاص، فأعلنت الدولة وثيقة العقد الأول لحماية الطفل المصرى ورعايته من عام (٩٠- ١٩٩٩) حيث ركز على الجوانب الصحية للقضاء على شلل الأطفال، ثم توجت وثيقة العقد الثانى لحماية الطفل المصرى من عام (٢٠٠٠- ٢٠١٠) جهود الحكومة ومؤسسات المجتمع المدنى للنهوض بالطفل فى الجوانب التعليمية والثقافية والصحية والاجتماعية. وفى هذا الصدد تصبح مشكلة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية أو يعملون وهم صغار، أو يهيمون

فى الشوارع دون عمل ويقعون فريسة للشواذ وتجار المخدرات كل هؤلاء الأطفال أصبحوا مشكلة أخلاقية بالنسبة للتربويين والباحثين وعليهم التوصل لآليات مناسبة وفعالة للقضاء على مثل هذه المشكلات لتحقيق تنمية شاملة للمجتمع تتواكب مع القرن الحادى والعشرين. وذلك يعد رصد أسباب ظاهرة عمالة الأطفال من الأمور الهامة فى هذا المجال وهو ما سوف تتناوله الدراسة فى محورها التالى.

رابعا: أسباب ظاهرة عمالة الأطفال:

تتعدد الأسباب المؤدية لظاهرة عمالة الأطفال إلا أنها فى النهاية تصب آثارها المتنوعة مؤدية إلى هذه الظاهرة التى تمثل عجز المجتمع الإنسانى عن توفير متطلبات الحياة الكريمة لعدد غير قليل من أطفاله، والى عدم قدرته على تحقيق العدل والمساواة بين جميع أطفال العالم، بالإضافة إلى اغتصاب حقوق الأطفال الفقراء وعدم قدرته على تحقيق ما ينادى به من مواثيق دولية فى مجال حقوق الطفل لذلك يصبح رصد الأسباب المؤدية إلى عمالة الطفل البداية الحقيقية لاقتراح الأسس التى يمكن من خلالها علاج الظاهرة واقتراح آليات مقاومتها بعد التشخيص الدقيق لأسبابها، وفيما يلى تناول للأسباب المؤدية إلى ظاهرة عمالة الأطفال:

-١ الفقـــر:

قد يكون الفقر (مطلقًا)، فيعجز خلاله المرء عن تحقيق الأدنى من الاحتياجات الإنسانية، وقد يكون (نسبيًا) حيث يقاس بمدى الحرمان بالنسبة لمستوى تطور المجتمع، وبالمقارنة بين الشرائح الاجتماعية المختلفة فى نوعية حياتها، وقد يكون فقر (القدرة)، أى عدم القدرة على الوصول إلى الموارد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعدم القدرة على امتلاكها. إلا أن الفقر المطلق فى معظم الأحوال يكون هو المسئول عن إنتاج عدد

من الظواهر السلبية فى المجتمع مثل السرقة، الاغتصاب، الدعارة، الرشوة، تعاطى المخدرات والاتجار فيها، المشاجرات، الهجرة المشروعة وغير المشروع، الزواج العرفى، زواج الفتيات الصغيرات بكبار السن والعكس، تفكك الأسرة، الطلاق، تشرد الأطفال، عمالة الأطفال، إعالة المرأة للأسرة، الخيانة الزوجية، البلطجة، القتل، الربا، اللامبالاة السياسية، التطرف الدينى، الانفجارات الشعبية، خيانة الوطن، لقد دفع العالم الرأسمالى الدول النامية ومنها الدول العربية إلى سياسات أطلق عليها سياسات التكيف الهيكلى والخصخصة والتحرير الاقتصادى...الخ باتفاق مع الهيئات والمؤسسات المالية العالمية تقلص بمقتضاها دور الدولة فى المجتمعات النامية فى مجال الرعاية الاجتماعية والاستثمار البشرى فتراجعت معدلات الإنفاق فى مجالات الصحة، التعليم، التوظيف، الإسكان، وذلك بسبب الفقر حيث تصل نسبة الفقر المدقع فى الوطن العربى إلى (٣٤,٧٪) من إجمالى عدد السكان الذى يبلغ (٣١٧) مليون نسمة فى عام (٢٠٠٧). ويمكن القول إن المنطقة العربية لم تنجح بشكل كبير فى الحد من الفقر المادى منذ عام (١٩٩٠)، لأن القيم الحقيقية للإنفاق الاستهلاكى للفرد لم ترتفع فى معظم البلدان العربية بما يحقق نتائج ملموسة للحد من الفقر، كما لم يُظهر توزيع الدخل أى علامات على وجود تحسن كبير، بالإضافة لعدم وجود آليات فعالة للحماية الاجتماعية من خطر الوقوع فى براثن الفقر، كما إن بعض الدول العربية كاليمن وموريتانيا وفلسطين والصومال والسودان وجيبوتى وجزر القمر مازالت نسبة تبلغ (٤٠٪) من السكان فيها ترزخ تحت خط الفقر، بالإضافة إلى أن حوالى ٢٢٪ من السكان فى الدول العربية يفتقرون إلى الخدمات الأساسية فى مجالات الصحة والتعليم، وإلى مقومات العيش الكريمة. ولم تستثن من هذا حتى دول الخليج ذات الثروات البترولية، وكان

لهذه السياسات تأثيرًا أكبر على الدول ذات الكثافة السكانية العالية فزادت بها حدة الظواهر السلبية السابق الإشارة إليها ومنها عمالة الأطفال.

وفى مصر يشير تقرير التنمية البشرية (٢٠٠٨) إلى أن عدد الفقراء فى مصر يبلغ (١٣,٦) مليون وأن المجتمع يسعى لتخفيض نسبة الفقر من (٢٠٪) من عدد السكان إلى (١٥٪) ثم لتصل إلى (١٠٪) فى عام (٢٠١٥) كما أن الفقر يتركز بشكل كبير فى صعيد مصر بينما يمثل هذا الإقليم (٢٥٪) من إجمالى السكان فإن نصيبه من السكان الأشد فقرا هى تقريبا (٦٦٪) بالإضافة إلى (٩٥٪) من القرى الأشد فقرا تقع فى صعيد مصر، وترتبط النسب العالية للفقر بنسب عالية من البطالة والأمية ومعدل الإعالة وكذلك وجود نقص فى الخدمات الأساسية. وتعد الفئات الضعيفة كالنساء والأطفال هى الأكثر تأثرًا بالآثار السلبية للفقر، فقد أصبحت الأسر الفقيرة فى أوضاع شديدة المعاناة اقتصاديًا واجتماعيًا، وانعكس ذلك على التزايد المطرد فى معدل أطفال الشوارع، إلى جانب التصاعد فى نسب عمل الأطفال فى الحرف غير المقننة وغير الخاضعة لأى قواعد مهنية أو صحية مما زاد من حالات الإعاقة بين هؤلاء الأطفال، وصار العنف ضد الطفل ومن الطفل سواء فى المنزل أو الشارع أو فى مكان العمل من الظواهر المعتادة فى كثير من مجتمعات العالم الثالث بمعنى أن مجال حقوق الطفل أصبح يواجه أزمات متضاعفة يغذى بعضها الآخر حتى يمكن القول أننا أمام "قضية عامة" وليست مشكلة منفردة.

وتؤكد الدراسات السابقة فى مجال عمالة الأطفال أن الفقر يعد فى مقدمة الأسباب المؤدية لهذه الظاهرة فتشير نتائج دراسة "أحمد يوسف محمد" إلى أن الحالة الاقتصادية للأسرة من أهم أسباب ظاهرة عمالة الأطفال، وتؤكد نتائج دراسة "نادية رشاد الضبع" أن الأطفال العاملين ينتمون لأسر

تتميز بالتدنى فى المستوى الاقتصادى، وتذهب إلى نفس المضمون نتائج دراسة "حسام الدين محمد" حيث تؤكد أن الأطفال العاملون ينتمون إلى أسر فقيرة، وهى أيضا ما ذهبت إليه دراسة "عبد الرؤوف الضبع" وتقرر نتائج دراسة "غادة حامد حسين" تدنى المستوى الاقتصادى لأسر الأطفال العاملين والآباء فى أعمال هامشية وغير ثابتة مما يعكس قلة دخل الأسرة.

٢- النظام التعليمى:

الإنسان السوى بفطرته يسعى للمعرفة حتى الآباء والأمهات الذين حرموا من التعليم نجد لدى كثير منهم رغبة فى تعليم الأبناء وإذا كان ذلك على المستوى الإنسانى بشكل عام فإنه يكون لدى المؤمنين بالأديان السماوية بشكل أكبر وأكثر إلحاحًا حيث تدعو الأديان السماوية إلى ضرورة العلم والتعليم وفى الواقع الحياتى لا يوجد أمام الأفراد سوى طريقين الأول هو التعليم والذهاب إلى المدارس والجامعات والثانى هو العمل فإذا فشل الطفل فى المدرسة فلا يوجد طريق أمامه سوى العمل وقد يكون الاختيار الوحيد للفرد هو العمل منذ بداية قدرته على أدائه وذلك بالنسبة لبعض الأفراد الفقراء أو الذين يعيشون فى مناطق نائية أو صحراوية أو ذات ظروف مناخية متطرفة أو مجتمعات بدائية شبه معزولة، ولكن بالنسبة لغير ذلك من الحالات غير الطبيعية، فإذا توفر للإنسان مؤسسة اجتماعية مثل المدرسة فقد تكون بالنسبة لبعض الأفراد مدرسة طاردة وغير جاذبة فى هذه الحالة تعد المدرسة ومنظومة التعليم سببًا لكراهية الطفل للتعليم وهروبه إلى عالم العمل، وتبلغ نسبة التسرب المدرسى فى العالم العربى (٣,٣٪) وترتفع هذه النسبة فى بعض البلدان العربية ففى اليمن تبلغ (٥,٤٠٪) وفى العراق (٩,٢٩٪)، وفى المغرب (٨,٢٣٪)، ويعكس المستوى المدرسى مدى قدرة وكفاءة النظام التعليمى مع الاحتفاظ بالطلاب وعدم خروجهم من

العملية التعليمية لسبب أو لآخر، ويرجع ارتفاع هذا المؤشر فى بعض الدول العربية لعدة عوامل مثل تدنى مستوى التعليم وارتفاع تكاليف الدراسة أو ضرورة العمل لمساعدة الأسرة، وقد تكون التكلفة الاقتصادية لتعليم الطفل أعلى من القدرة الاقتصادية لأسرة الطفل مما يعوقه عن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية، ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام (٢٠٠٩) إلى أن (١٧٪) من الأطفال فى سن المرحلة الابتدائية فى البلدان العربية لم يلتحقوا بها. وفى تقرير آخر عن «مسح الأسر المعيشية» الخاصة بالتعليم المصرى (٢٠٠٥/ ٢٠٠٦) جاء فيه أن من أسباب عدم التحاق الأطفال بالمدرسة ما يأتى:

1- (61%) من عينة الدراسة قررت أن التكلفة المادية هى السبب.

2- (38 %) من عينة الدراسة من الآباء وأولياء الأمور قرروا أن المدرسة غير مهمة.

3- (34%) من عينة الدراسة من الآباء وأولياء الأمور يقرر أن حاجة الأسرة لعمل الطفل هى السبب.

4- (21%) يقرر أن سبب عدم الالتحاق بالمدرسة هو عدم اهتمام الطفل بالمدرسة.

5- (10%) يقرر أن عدم الالتحاق بالمدرسة سببه أن المدرسة بعيدة جدًا عن مكان إقامة الطفل.

6- (6%) يقرر أن عدم استعداد الطفل لبداية الدراسة من أسباب عدم التحاقه بالمدرسة.

أما عن أسباب تسرب التلاميذ فى المرحلتين الابتدائية والإعدادية فقد تمثلت استجابات الموافقة طبقا لترتيبها تنازليا فى عدم اهتمام الطفل،

الرسوب فى الامتحانات، التكلفة المادية، الحاجة للعمل، وعدم وجود المدرسة، وأن الطفل تعلم بقدر كاف.

وتذهب الدراسات السابقة فى مجال عمالة الأطفال إلى نفس المضمون فتؤكد نتائج دراسة "عبد الرؤوف الضبع" أن الأسر التى ينتمى إليها الأطفال العاملون تعانى من الأمية، ووجود علاقة ايجابية بين التسرب الدراسى واتجاه الأطفال نحو العمل، وتؤكد نتائج دراسة "غادة حامد حسين" انخفاض المستوى التعليمى لأسرة الطفل العامل، بالإضافة لعدم وجود وعى بأهمية التعليم، وتقرر دراسة "نجوى عمار" أن السبب الرئيس لزيادة عمالة الأطفال هو تسرب الطفل من التعليم وفى دراسة "نصر خليل وعبد الرحمن صوفى" أكدت نتائجها أن من الأسباب التى تدفع الطفل للعمل تعود إلى المدرسة والفشل فى التعليم، ويؤكد ذلك نتائج دراسة "أحمد يوسف"، حيث تؤكد أن العوامل المؤدية لعمالة الأطفال منها التسرب من المدرسة، كما تؤكد نتائج دراسة "نادية رشاد الضبع" أن الأطفال العاملين ينتمون إلى أسر تتميز بارتفاع معدل الأمية بينها، أما دراسة "أمانى عبد الفتاح" فتؤكد نتائجها أن الأسباب الرئيسية لترك الأطفال للمدرسة وذهابهم للعمل هو صعوبة الدروس، عدم القدرة على فهمهما، وحب الأطفال للعمل أكثر من المدرسة.

وتعتبر مشكلة جودة التعليم فى التعليم الأساسى بالوطن العربى من التحديات الأساسية التى تواجه الأنظمة التعليمية العربية، حيث يفترض أن يحقق هذا التعليم للخريج الكفايات القرائية والكتابية والحسابية التى تحميه من الارتداد إلى الأمية، إلا أن الواقع يعكس انخفاض جودة التعليم وقلة كفاءته الداخلية والخارجية فى الوطن العربى، وقد أكدت الدراسات السابقة انخفاض مستوى التحصيل الدراسى وضعف القدرات الابتكارية واطراد

التدهور فيها، وقد أصبح كثير من الدول العربية شبه معزول عن المعرفة والمعلومات والتقنية المتميزة عالميًا فى الوقت الذى أصبح فيه الإسراع فى اكتساب المعرفة وتكوين المهارات الإنسانية العالمية من الشروط الأساسية لتحقيق التقدم فى مجال التنمية البشرية والمادية. وتعكس التقارير الرسمية فى عدد غير قليل من البلدان العربية قلة مناسبة كثير من المبانى المدرسية للعمل وافتقارها إلى المتطلبات الأساسية كالمرافق الصحية والأجهزة والأدوات والمعامل والوسائل التعليمية وحجرات الأنشطة والأدوات التكنولوجية المعاصرة بالإضافة إلى ارتفاع كثافة الفصول وعمل المدارس لأكثر من فترة، بالإضافة إلى عدم التأهيل التربوى والأكاديمى والثقافى المناسب لعدد غير قليل من المعلمين مع تكدس المناهج وضخامة محتوى وحجم الكتب المدرسية، واحتوائها على موضوعات لا تسهم فى تلبية وإشباع احتياجات المتعلمين بالإضافة إلى تدنى مستوى الكوادر الإدارية بمؤسسات التعليم، بالإضافة إلى سيطرة السلطوية على بعض النظم التعليمية مما أدى إلى إضعاف كفايتها وإعاقة تحقيق أهدافها ويتضح ذلك فى مشكلة التسرب ا لتى تعتبر السلطوية من الأسباب الرئيسة لها. وقد أشارت نتائج دراسة أجريت فى إحدى الدول العربية بشأن التسرب إلى أن (٦٢٪) من التلاميذ المتسربين عبروا عن كراهيتهم للمدرسة بسبب سوء التدريس والإدارة، وسوء معاملة المعلمين لهم وتعرضهم للعقاب البدنى. وذكر (٧٥٪) منهم أن المعلمين يعاقبون التلاميذ بالضرب ويمثل التسرب فى معظم البلدان العربية مشكلة حقيقية كل ذلك جعل المدارس مؤسسات طاردة لروادها وغير جاذبة.

-٣ التفكك الأسرى:

لا يختلف فرد أو جماعة أو أصحاب اتجاه فكرى أو علماء التربية والاجتماع والفكر الدينى على أهمية الأسرة كخلية أساسية فى حياة

المجتمعات والشعوب فمنها يبدأ التقدم المجتمعى إن كانت صالحة وإليها يعود التخلف المجتمعى إن كانت غير صالحة فهى الراعى الأول لبذور النمو الإنسانى وهى التى تقوم بتشكيل محتواه ومضمونه فى أهم مراحل حياته وهى مرحلة الطفولة والضعف والقابلية للتشكيل فإن صلح بناؤها صلح بناء المجتمع وإن كان غير ذلك كان البناء كذلك. وتشير الدراسات السابقة إلى أن التفكك الأسرى من الأسباب المهمة التى تؤدى إلى ظاهرة عمالة الأطفال ومنها دارسة «أحمد يوسف» حيث تؤكد نتائجها أن التفكك الأسرى من العوامل المؤدية لظاهرة عمالة الأطفال، ويذهب إلى نفس المضمون نتائج دراسة «منال محمد محمود» حيث تشير إلى أن وجود ظاهرة عمالة الأطفال يمثل للمجتمع تنبيها للمشكلات التى يعانى منها مثل التفكك الأسرى، وهذا ما أكدته نتائج دراسة «سهير حواله» حيث تشير إلى أن عدم الاستقرار الأسرى من العوامل المسببة لظاهرة عمالة الأطفال ويرى البعض أن أسباب التفكك الأسرى تعود إلى الآتى:

أ-عدم الالتزام بالضوابط الشرعية فى الزواج.

ومن ذلك إجبار الفتى أو الفتاة على الاقتران بمن لا يأنس إليه ولا يرغب فى العيش معه، وقد نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن مثل هذا الزواج، وأيضا لا يرغب الرجل فى المرأة لذاتها وإنما يسعى إليها لغرض زائل ومتعة فانية كالحب والمال والجمال.

ب- الأمية الدينية فى فهم الحياة الزوجية:

وتتجلى هذه الأمية فى صور متعددة منها: إهمال الأم لرسالتها الأولى وهى أن تكون أمًا وربة بيت، وذلك لأن عمل المرأة فى البيت هو الأصل وهو عمل له خطورته وأهميته، أما عملها خارج البيت فهو استثناء من هذا الأصل، والإسلام لا يمنعها مادام لا يطغى على عملها فى البيت أو يكون

على حسابه. بالإضافة إلى، تقصير الرجل فى القيام بواجباته، كثرة الطلاق لأسباب غير موضوعية، الفارق الكبير فى السن، بعض وسائل الإعلام غير الموضوعية. وتشير دراسة أخرى إلى أن التفكك الأسرى له عوامل اقتصادية منها الهجرة الخارجية وزيادة التطلعات الاستهلاكية، والدور المتزايد للشركات متعددة الجنسيات وتزايد معدلات الفقر، وله عوامل اجتماعية مثل التأثير المتزايد لاستخدام التكنولوجيا الحديثة، وغياب العدالة الاجتماعية وازدياد معدلات الحرمان بأشكاله المختلفة وعدم وجود بنية أساسية حقيقية تدعم التماسك الأسرى وازدياد الفجوة والصراع بين الأجيال داخل الأسرة وعدم تفاوت المكانات والأدوار وبناء القوة والسلطة داخل المدرسة وازدياد الضغوط المادية والاقتصادية وتراجع المحددات والمعايير التقليدية للاختيار والزواج وتراجع الوظائف الاجتماعية التقليدية للأسرة وهناك عوامل ثقافية مثل التغيرات السريعة والمتنامية فى مجال الاتصال والإعلام والغزو الثقافى الغربى وتراجع دور المؤسسات الدينية وغياب الدور الفاعل والمؤثر للمؤسسات التربوية وارتفاع معدلات الأمية.

والأطفال فى ظل هذا التفكك قد يصبحون المصدر الوحيد لإعالة أفراد الأسرة أو يستخدمون كوسيلة للانتقام والإيذاء المتبادل بين الزوجين فيؤدى ذلك إلى تخلفهم الدراسى وانقطاعهم عن المدرسة ونزول عدد غير قليل منهم إلى سوق العمل أو الوقوع فى أيدى المنحرفين أو المجرمين فيتعرضون لأعمال منحرفة كالتسول والسرقة وتوزيع المخدرات أو ينضمون إلى الأعمال الشاقة التى تعرضهم للخطر أو غير ذلك بحيث يمكن القول أن التفكك الأسرى من أهم العوامل المؤدية إلى وجود ظاهرة عمالة الأطفال ويزداد تأثير التفكك الأسرى فى دفع الأطفال إلى سوق العمل فى المجتمعات العربية الفقيرة بينما فى المجتمعات غير الفقيرة اقتصاديا يؤدى

إلى انحرافهم السلوكى وتدنى المستوى الأخلاقى لهم وتعرضهم للإعاقة النفسية والاجتماعية.

خامسا: الآثار المترتبة على عمالة الأطفال:

تعود خطورة الآثار المترتبة على عمالة الأطفال إلى أن هذه الظاهرة تنتشر بأسرع وأخطر من تاريخها السابق، وتتنوع مجالات عمالة الأطفال بحيث أصبحت هناك مجالات شديدة الخطورة على الأطفال، بالإضافة إلى أن آليات المعالجة لهذه الظاهرة تكاد لا تواكب معدلات الزيادة فى انتشارها. لذلك يصبح من المناسب تناول بعض الآثار السلبية لمشكلة عمالة الأطفال التى استنتجت من الدراسات والأدبيات والتقارير الرسمية المرتبطة بالموضوع والتى تتضمن ما يلى:

(أ) الآثار الاجتماعية:

١- عمالة الأطفال ظاهرة تتعارض مع المعايير القيمية السائدة فى المجتمعات بشكل عام.

٢- تضعف من انتماء الطفل العامل للمجتمع الذى يعيش فيه.

٣- تضعف من قدرة الأطفال العاملين على المشاركة المجتمعية الفعالة.

٤- تقلل من توافق الطفل العامل مع أسرته وأقرانه.

٥- تحرمه من ممارسة الأنشطة والهوايات التى تناسب طاقته وقدراته.

٦- تؤدى إلى زيادة الأمية فى المجتمع مما يدعم الاتكالية وعدم الوعى بالحقوق والواجبات والسلبية وإمكانية الانحراف.

٧- تعوق تحقيق هدف المواطنة الصالحة كأحد الأهداف الحيوية للمجتمع .

٨- تدنى مستوى التنمية البشرية فى المجتمع.

(ب) الآثار الاقتصادية:

١- تؤدى إلى هدر وفاقد فى الجهود المادية والبشرية لمنظومة التعليم نتيجة لتسرب ورسوب الطفل العامل.

٢- إعاقة التمكين الاقتصادى للطفل العامل لأن تدنى مستواه التعليمى يؤدى إلى تدنى العائد المادى لما يقوم به من عمل.

٣- ارتفاع التكلفة الاقتصادية للرعاية الصحية للأطفال العاملين نتيجة تعرضهم لأمراض ومخاطر متعددة.

٤- استهلاك سلبى لطاقات الأطفال الذين يمثلون المخزون الاستراتيجى لطاقات المستقبل.

٥- زيادة نسبة البطالة بين الشباب فى سن العمل.

٦- زيادة معدلات الإنفاق فى مجال محو الأمية نتيجة لتسرب الطفل العامل من المدرسة.

٧- ارتفاع معدل الأعمال الهامشية والأعمال ذات المهارات المتدنية بين أفراد المجتمع مما يقلل من فرص منافستهم فى سوق العمالة العالمية.

(ج) الآثار النفسية:

١- حرمان الطفل من التمتع بطفولته.

٢- حرمان الطفل من إنشاء علاقات سوية مع عائلته وأقاربه وأقرانه مما يعوق تنشئته الاجتماعية بشكل مناسب.

٣- حرمان الطفل من اللعب والراحة والتلقائية فى سلوكياته.

٤- حرمان الطفل من الشعور بالحرية .

٥- حرمان الطفل من حقه فى التعليم مما يعوقه عن النمو العقلى والانفعالى والاجتماعى بشكل سليم.

٦- إعاقة النمو الجسمى للطفل مما يؤثر على سلوكه تجاه الآخرين بشكل سلبى بسبب ضعف نموه الجسمى أو إصابته بعاهة مستديمة أو إصابته ببعض الأمراض.

٧- يولد لديه الإحساس بالعجز تجاه مشكلات الحياة اليومية.

٨- يعانى من شعوره بالحقد تجاه الأطفال الآخرين من أقرانه الذين يتمتعون بالرعاية الأسرية.

٩- تعرضه للعنف المادى واللفظى من أصحاب العمل مما ينعكس على سلوكياته تجاه الآخرين فيصبح العنف هو الأسلوب الوحيد الذى يمارسه ضد الآخرين عندما تتاح له الفرصة.

١٠- تعرضه لبعض أنواع الانحراف السلوكى نتيجة مخالطته لأصحاب الأعمال الحرفية مثل تعاطى المخدرات أو الكذب أو الغش عند تعاملهم مع عملائهم بهدف الحصول على مكاسب مادية أكبر، أو عدم ممارستهم للأساليب الصحيحة المناسبة أثناء تناولهم الطعام والشراب.

١١- معاناته من القلق والخوف والاضطراب نتيجة عدم قدرته على الوفاء بمتطلبات العمل كما ينشدها أصحاب العمل لنقص قدراته الجسمية والعقلية بالإضافة إلى قلة الخبرة.

١٢- ضعف الأمن النفسى وضعف الطمأنينة الانفعالية.

١٣- ضعف القدرة على الحوار الحقيقى مع الآخرين.

سادسا: دور التربية فى مواجهة المشكلة:

ليس فى إمكانية أى مؤسسة أن تعمل بشكل منفرد لمواجهة ظاهرة ذات أبعاد متنوعة اجتماعية واقتصادية وتعليمية، ونحن إذا سلمنا بأن التربية فى أبسط معانيها تعنى تكيف الفرد مع بيئته وهى عملية تنشأ عن اشتراك الفرد فى الحياة الاجتماعية الواعية، وباستمرار هذه المشاركة تتشكل عادات الفرد واتجاهاته وقيمه الفكرية والخلقية والاجتماعية ، فإن أساليب التربية السليمة التى يتعرض لها الفرد تشكل شخصيته القوية التى يصعب أن تنزلق إلى هاوية العوامل المنتجة لهذه الظاهرة السلبية وغيرها من الظواهر الأخرى ومن هنا تستطيع التربية من خلال مؤسساتها أن تتخذ من الإجراءات ما يكفل تخفيف مسببات الظاهرة والتغلب عليها من خلال ما يأتى:

١- ضرورة الالتزام بسياسة عامة تحقق توفير المتطلبات الأساسية (البنية الأساسية) للتماسك الأسرى وتوفير فرص الحياة المختلفة من مسكن وعمل مناسب ودخل ملائم وإمكانيات للزواج، وذلك من خلال تعاون المؤسسات الدينية والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدنى الأخرى والتوجيه الإعلامى لدفع القادرين على المشاركة فى دعم هذه السياسة العامة.

٢- أن تتحول المدارس إلى مؤسسات جاذبة وليست طاردة من خلال سلوكيات العاملين بها من معلمين ومدراء وتوافر مبانى مناسبة تتيح ممارسة الأنشطة المتنوعة وتلبى احتياجات الأطفال.

٣- وضع آليات مدرسية فعالة لمتابعة الأطفال المتسربين تضمن إعادتهم لمدارسهم من خلال إزالة كافة الأسباب المؤدية لتسربهم.

٤- وضع برامج علاجية فعالة للأطفال ضعاف التحصيل ومتابعتهم من خلال نظام عمل مدرسى له أسس وقواعد واضحة يقوم به فريق عمل متخصص فى هذا المجال، وذلك لتقليص أعداد الأطفال الراسبين.

٥- استهداف الأسر التى ينتمى إليها الأطفال العاملون ببرامج الرعاية الاقتصادية والاجتماعية تقوم بها مؤسسات المجتمع المدنى ودور العبادة والأسر ذات المستوى الاقتصادى والاجتماعى المتميز.

٦- تنظيم آليات إعلامية ذات نظام متكامل تستهدف تعميق قيم الزواج والأسرة والتماسك الأسرى وإبراز قيم الأصالة والعادات والتقاليد الإيجابية والتخفيف من حدة صراع الأجيال وصراع القيم والتركيز على العناصر الأصيلة فى ثقافتنا الوطنية والقومية.

٧- مشاركة الجامعات ومراكز البحوث فى الرصد المستمر لواقع ظاهرة عمالة الأطفال ووضع الخطط والآليات المناسبة لتقليص حجم الظاهرة.

٨- الدعم الاقتصادى لأرباب الأسر التى ينتمى إليها الطفل العامل مثل إيجاد فرص عمل حقيقية ذات عائد مناسب لهم أو إتاحة فرص عمل إضافية لهم، أو تقديم قروض ومنح لإقامة مشروعات صغيرة.

٩- مشاركة الأطفال العاملين فى مدارسهم فى مشروع المدرسة المنتجة أو الجمعية التعاونية بالمدرسة (مقصف المدرسة) مقابل أجر يومى مما يجعل من المدرسة مكانا لجذب هؤلاء الأطفال.

١٠- تفعيل التشريعات الخاصة بمنع عمالة الأطفال من خلال رصد مؤسسات التربية لمناطق عمالة الأطفال وبث الوعى بهذه التشريعات.

١١- الحرص على أن يكون الزواج مبنيًا على أسس دينية لتقليل حالات التفكك الأسرى.

١٢- بث الوعى بأسس التربية الوالدية من خلال وسائل الإعلام والمؤسسات الدينية ومؤسسات التعليم من خلال المقررات والمناهج الدراسية.

١٣- التعاون والتكامل بين البلدان العربية فى المجالات الاقتصادية بما يسهم فى تقليل نسب الفقر من خلال تحسين مؤشرات التنمية البشرية .

١٥- إنشاء مؤسسات قومية متخصصة فى مجال رعاية الفئات الضعيفة كالأطفال والنساء وذوى الاحتياجات الخاصة.

١٦- التعاون بين البلدان العربية فى مجال القضاء على البطالة بين الشباب.

١٧- رصد وتشخيص وعلاج الظواهر والمشكلات التى تتعلق بالأسرة فى البلدان العربية والتوصل لآليات مبتكرة تمنع تكرارها حفاظا على التماسك الأسرى وقيم وتقاليد الأسرة فى المجتمع العربى.

١٨- التعاون بين البلدان العربية فى مجال التعليم من أجل تجويد وتطوير منظومة التعليم العربى بما يضمن قدرتها على استيعاب جميع الأطفال فى سن الإلزام وتوفير بيئة جيدة للتعليم والتعلم تتميز بالإبداع وتنمية المهارات الحياتية والتجريب وتشبع احتياجات المتعلمين، بحيث تصبح المدارس فى الوطن العربى جاذبة وليست طاردة.

١٩- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى فى مواجهة مشكلة عمالة الأطفال .

٢٠- تفعيل دور المجلس العربى للطفولة والتنمية فى مجال عمالة الأطفال.

المراجـع

ابن منظور، لسان العرب، بيروت، بيروت للطباعة والنشر، ١٩٥٦.

إبراهيم عصمت، أصول التربية، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩.

إبراهيم ناصر، التربية وثقافة المجتمع، عمان، دار الفرقان، ١٩٨٣.

أبو حامد الغزالى، إحياء علوم الدين، ج٣، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر، بدون تاريخ.

إجلال إسماعيل حلمى، العنف الأسرى، القاهرة، دار قباء، ١٩٩٩.

أحمد السيد السكر، المؤتمر العلمى الثالث للخدمة الاجتماعية فى الوطن العربى وآفاق المستقبل، كلية التربية، جامعة الفيوم، ١٩٩٠.

أحمد السيد النجار، الفقر فى الوطن العربى، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، ٢٠٠٥.

أحمد المجدوب وآخرون، ظاهرة العنف داخل الأسرة المصرية، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٣.

أحمد ذكى بدوى، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٧٨.

أحمد زايد، العنف بين طلاب المدارس وأساليب مواجهته، المجلة الجنائية القومية، المجلد (٥٠)، العدد (٣)، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٧.

أحمد عرفات القاضى، الفكر التربوى عند المتكلمين المسلمين ودوره

فى بناء الفرد والمجتمع، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩٦.

أحمد محمد أحمد، بعض الأسس التربوية للأسرة فى ضوء القرآن والسنة، مجلة كلية التربية، المجلد (١٦)، العدد (٢)، جامعة أسيوط، كلية التربية، ٢٠٠٠.

أحمد يوسف محمد، "نحو مؤشرات تخطيطية لمواجهة ظاهرة الطفولة العاملة فى المجتمع الحضرى- دراسة من منظور الخدمة الاجتماعية"، المؤتمر السنوى الرابع للطفل المصرى، مجلد (٣)، جامعة عين شمس، معهد دراسات الطفولة، ١٩٩٠.

أدوارد الوردينى، التربية السكانية: ، نشأتها- مفاهيمها وأهدافها، مجلة دراسات سكانية، العدد (٧٥)، المجلد (١٥)، القاهرة، المجلس القومى للسكان، ١٩٨٩.

أرثو بترفسكى، علم النفس وأولويات التربية الأسرية، مجلة مستقبل التربية، القاهرة، مطبوعات اليونسكو، ١٩٨٣.

آرنولد واشطون ودونا باوندى، إرادة الإنسان فى شفاء الإدمان، ترجمة صبرى محمد حسن، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣.

أمانى عبد الفتاح على، "المتغيرات الاجتماعية المتعلقة بعمالة الأطفال فى الريف–دراسة استطلاعية"، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، معهد دراسات الطفولة، ١٩٩٤

انطونى جدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، بيروت، مركز دراسات

الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

الجازية الهمامى، العنف الأسرى فى بلدان المغرب العربى، مؤتمر كرامة حول العنف الأسرى، البحرين فى الفترة من ٢: ٤ ديسمبر ٢٠٠٨، البحرين، ٢٠٠٨.

السيد عبد الفتاح عفيفى، رؤية سوسيولوجية للشباب لمشكلة البطالة بين خريجى الجامعات والمعاهد العليا، المؤتمر العلمى الثالث للخدمة الاجتماعية فى الوطن العربى وآفاق المستقبل، كلية التربية، جامعة الفيوم، ١٩٩٠.

أميل فهمى شنودة، العلاقة المتبادلة بين المشكلة السكانية والتعليم، القاهرة.

أنور محمد الشرقاوى، الأبعاد النفسية والاجتماعية والتربوية لمشكلة الإدمان لدى الشباب، القاهرة، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ١٩٩١.

أولفا بنكس، اجتماعيات التربية، ترجمة محمد على المرصفى، القاهرة، د.ن، ١٩٨٨.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٥، الأردن، المطبعة الوطنية، ٢٠٠٥.

برنامج الأمم المتحدة الأنمائى، تقرير التنمية الإنسانية العربية، بيروت، شركة كركى، ٢٠٠٩.

بطرس البستانى، محيط المحيط، بيروت، ساحة الصلح للنشر، ١٩٩٧.

ثابت كامل حكيم، التربية وبعض قضايا العصر، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٩٦.

جامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، القاهرة، جامعة الدول العربية، ٢٠٠١.

جمهورية مصر العربية، وزارة الداخلية، التقرير السنوى لإدارة مكافحة المخدرات ٢٠٠٥، القاهرة، مطابع الشرطة، ٢٠٠٥.

جمهورية مصر العربية، وصف مصر بالمعلومات، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، ٢٠٠٥.

جهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٣، القاهرة، مطابع الجهاز، ٢٠٠٤.

جهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بيانات السكان بجمهورية مصر العربية، القاهرة، مطابع الجهاز، ٢٠٠٤.

جميل صليبة، المعجم الفلسفى، ج٢، بيروت، دار الكتاب اللبنانى، ١٩٨٢.

حسام الدين محمد، "التوافق النفسى وتقدير الذات لدى الطفل العامل وطفل المدرسة فى الريف"، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، معهد دراسات الطفولة، ١٩٩٤

حسان محمد حسان وآخرون، الأصول الاجتماعية للتربية، القاهرة،

تربية عين شمس، د.ت، ١٩٨٨.

حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة فى مصر، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، ٢٠٠٦.

حسين كامل المكاوى وآخرون، الدليل الطبى للعلاج من الإدمان، القاهرة، دار القبس للطباعة، ١٩٩٩.

خالد محمد الزواوى، البطالة فى الوطن العربى، القاهرة، مجموعة النيل العربية، ٢٠٠٤.

ديوبولد. ب. فان دالين، مناهج البحث فى التربية وعلم النفس، ط٦، ترجمة محمد نبيل وآخرون، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٩٦.

رفيقة سليم حمود، تعليم الإناث فى الدول العربية، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٨، ص١٠٩: ١١٢

رمزى زكى، الاقتصاد السياسى للبطالة، الكويت، مطابع السياسة، ١٩٩٧.

رناد الخطيب، تربية طفل الروضة فى ضوء المدارس الفلسفية والنفسية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.

روبيرت. ت. وستروك، جون ديوى، مستقبليات، مجلد (٢٣)، القاهرة، مطبوعات اليونسكو، ١٩٩٥.

روى جودسون، الدليل إلى ثقافة احترام القانون، مجلة الديمقراطية، العدد (١٦)، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، ٢٠٠٤.

سامية خضر صالح، البطالة بين الشباب حديثى التخرج، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٩٢.

سعيد إسماعيل على، فقة التربية، القاهر، دار الفكر العربى، ٢٠٠١.

سعيد إسماعيل وآخرون، المدرسة والمجتمع، القاهرة، دار الثقافة، ١٩٨٤.

سعيد التل وآخرون، المرجع فى مبادئ التربية، ط١، عمان، دار الشروق، ١٩٩٣.

سعيد مرسى وآخرون، المدخل إلى العلوم التربوية، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٠.

سلوى عثمان، البطالة فى مصر وقضية التنمية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.

سوزان محمد المهدى وعفاف محمد سعيد، الشباب وإدمان المخدرات – رؤية تربوية، مجلة التربية، العدد (٩٧)، جامعة الأزهر، كلية التربية، ٢٠٠١.

سعيد إبراهيم الجيار، التربية ومشكلات المجتمع، القاهرة، دار غريب، ١٩٩٧.

سيف الإسلام على مطر، التغيير الاجتماعى من منظور التربية الإسلامية، دراسة تحليلية، ط١، المنصورة، دار الوفاء، ١٩٨٦.

سيف الإسلام على مطر، دور التربية فى مواجهة مشكلة البطالة، مجلة

الدراسات التربوية، المجلد (٨)، الجزء (٥٦)، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٣.

شارل هومل، أرسطو، أفلاطون، مستقبليات، مجلد (٢٣، ٢٤)، القاهرة، مطبوعات اليونسكو، ١٩٩٥.

شعبان حسين محمد، العنف المدرك/ المختبر لدى الزوجة نحو الزوج فى علاقته ببعض سمات الشخصية وأسرة المنشأ، مجلة البحث فى التربية وعلم النفس، المجلد (٢١)، العدد (٢)، جامعة المنيا، كلية التربية، ٢٠٠٧.

شفيق ويصا اندراوس، مبادئ الاقتصادى، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٩٢.

شكرى عباس حلمى، وآخرون، التربية والمجتمع، القاهرة، تربية عين شمس، ١٩٨٨.

صالح دياب هندى وآخرون، أسس التربية، ط٣، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.

صالح عبد العزيز وعبد العزيز عبد المجيد، التربية الحديثة، ج٣، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٥.

صلاح الدين إبراهيم معوض، التربية وقضايا المجتمع، القاهرة، دار الفكر العربى، ٢٠٠١.

صندوق النقد العربى، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، أبوظبى، صندوق النقد العربى، ٢٠١١.

طريف شوقى فرج، العنف فى الأسرة المصرية، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٠.

عاصم الدسوقى، عمالة الأطفال فى الريف المصرى-رؤية تحليلية، ندوة عمالة الأطفال فى الزراعة-المخاطر والمحاذير فى ظل الظروف الراهنة، جامعة المنوفية، كلية الآداب، ديسمبر ٢٠٠٥، ص١٣.

عالية عبد المنعم المهدى، التوزيع الإقليمى للبطالة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.

عبد الخالق محمد سيد، بطالة الشباب وآثارها على التنمية الشاملة، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية، ١٩٩٣.

عبد الرؤوف أحمد محمد الضبع، "عمالة الأطفال المدخلات والمخرجات-دراسة ميدانية على الأطفال العاملين بورش إصلاح السيارات بمدينة سوهاج"، المؤتمر العلمى السادس لمعهد الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، ١٩٩٣.

عبد الرحمن النقيب، ابن سينا، مستقبليات، مجلد (٢٣)، القاهرة، مطبوعات اليونسكو، ١٩٩٥.

عبد السلام شدادى، ابن خلدون، مستقبليات، مجلد (٢٤)، القاهرة، مطبوعات اليونسكو، ١٩٨٣.

عبد الله الرشدان، ونعيم جعنينى، المدخل إلى التربية والتعليم، ط١، عمان، دار الشروق، ١٩٩٤.

عبد النعيم محمد طه، التحديات التى تواجه الاقتصاد المصرى فى القرن الحادى والعشرين، كتاب العمل، العدد (٤٩٢)، القاهرة، وزارة القوى العاملة، ٢٠٠١.

عصام الدين على هلال وطلعت عبد الحميد، علم اجتماع التربية المعاصرة، القاهرة، الأنجلو المصرية، ٢٠٠٢.

علاء الدين كفافى، مشكلة تعاطى المخدرات، قطر، الشركة الحديثة للطباعة، ١٩٩٣.

على إسماعيل عبد الرحمن، العنف الأسرى- الأسباب والعلاج، القاهرة، الأنجلو المصرية،٢٠٠٦.

على شلتوت، موضوعات جديدة فى ميدان التربية، الكويت، دار القلم، ١٩٨٠.

غادة حامد حسين، "عمالة الأطفال وعلاقتها بظاهرة الفقر فى الريف المصرى"، رسالة ماجستير، جامعة المنوفية، كلية الآداب، ٢٠٠٠.

فاروق عبده فليه، التربية والتنمية فى الدول النامية، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، ١٩٩٧.

فاروق عبده فليه، اقتصاديات التعليم، الأردن، دار المسيرة، ٢٠٠٧.

فتح الباب عبد الحليم سيد، أنت والتليفزيون، القاهرة، شركة سفير، ١٩٩٣.

فتحية حسن سليمان، تربية الطفل بين الماضى والحاضر، القاهرة، دار

الشروق، ١٩٧٩.

فرغلى جاد أحمد، التربية الأسرية فى الولايات المتحدة الأمريكية – التجربة والدروس المستفادة، مجلة كلية التربية، جامعة أسيوط، ١٩٩٧.

فهمى سليم الغزالى وآخرون، المدخل إلى عالم الاجتماع، ط١، عمان، دار الشروق، ١٩٩٢.

كوثر إبراهيم رزق، مشكلة البطالة بين خريجى الجامعة – دراسة مقارنة، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، كلية التربية، العدد (٣٨)، ١٩٩٨.

مارى فلاشوا ووليابيسون، المرأة فى عالم غير آمن، الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٧.

مجالس القومية المتخصصة، الأبعاد الإنسانية والاجتماعية لمشكلة البطالة، موسوعة المجالس القومية المتخصصة، المجلد (٢٨)، القاهرة، المجالس القومية المتخصصة، ٢٠٠٢.

مجالس القومية المتخصصة، الاستخدام الأمثل لمصادر المعرفة فى التعليم العام، الدورة (٣١)، القاهرة، المجالس القومية المتخصصة، ٢٠٠٤.

مجالس القومية المتخصصة، الأمن الاجتماعى وضرورته للتنمية الاجتماعية، موسوعة المجالس القومية المتخصصة، العدد (٣١)، القاهرة، المجالس القومية المتخصصة، ٢٠٠٥.

مجالس القومية المتخصصة، التعليم الفنى ودوره فى مواجهة البطالة، الدورة (٣١)، القاهرة، المجالس القومية المتخصصة، ٢٠٠٤.

مجالس القومية المتخصصة، المشكلة السكانية فى دائرة الحل، الدورة (٢٣)، القاهرة، المجالس القومية المتخصصة، ٢٠٠٣.

مجالس القومية المتخصصة، تصور مستقبلى للهجرة العمالية المصرية للخارج، المجلد (٢٨)، القاهرة، المجالس القومية المتخصصة، ٢٠٠٢.

مجالس القومية المتخصصة، ظاهرة السلبية فى المجتمع، موسوعة المجالس القومية المتخصصة، المجلد (٣١)، القاهرة، المجالس القومية المتخصصة، ٢٠٠٥.

مجالس القومية المتخصصة، نحو آفاق جديدة لفرص العمل وفاعليتها فى مواجهة أزمة البطالة، الدورة (٢٤)، القاهرة، المجالس القومية المتخصصة، ٢٠٠٤.

مجالس القومية المتخصصة، الآثار الاجتماعية الناتجة عن التحول الاقتصادى، الدورة (١٩)، القاهرة، المجالس القومية المتخصصة، ١٩٩٩.

مجالس القومية المتخصصة ، دور المدرسة فى تحقيق التربية المستمرة، الدورة (٢٤) القاهرة، المجالس القومية المتخصصة، ١٩٩٧.

مجالس القومية المتخصصة ، موسوعة المجالس القومية المتخصصة، التفكك الأسرى فى ضوء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية محليا وعالميا، المجلد (٣٤)، القاهرة، المجالس القومية المتخصصة، ٢٠٠٨.

مجلس الشورى، الإدمان، القاهرة، مؤسسة دار الشعب، ١٩٩٢.

مجلس الشورى، لجنة خاصة، قضية الشباب، القاهرة، دار الشعب،

.١٩٩٢

مجلس الشورى، المشكلة السكانية، القاهرة، مطبعة مجلس الشورى، ٢٠٠٣.

مجلس القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجتمعات المستهدفة للتعاطى والاتجار فى المخدرات – دراسة ميدانية، القاهرة، المجلس القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٠.

مجلس القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الشامل لظاهرة تعاطى وإدمان المخدرات، القاهرة، المجلس القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٠.

مجلس القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ظاهرة الإدمان على تعاطى المخدرات، المجلة الجنائية القومية، المجلد (٤٣)، العددان (١، ٢)، القاهرة، المجلس القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ٢٠٠٠.

مجلس القومى للطفولة والأمومة، وضع الطفولة والأمومة فى مصر، القاهرة، وزارة التخطيط، ٢٠٠٢.

مجلس القومى للطفولة والأمومة، إستراتيجية تأهيل ودمج أطفال بلا مأوى، القاهرة، المجلس القومى للطفولة والأمومة، ٢٠٠٣، ص٧.

مجلس القومى للطفولة والأمومة، المسح القومى لظاهرة عمل الأطفال فى مصر، المجلس القومى للطفولة والأمومة، ٢٠٠٥، ص٩٢، ٩٣.

مجلس القومى للسكان، مشروع الإعلام السكانى، القاهرة، المجلس

القومى للسكان، ١٩٩٥.

مجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان، المخدرات، القاهرة، المجلس القومى لمكافحة الإدمان، ١٩٩٨.

محمد الهادى عفيفى، فى أصول التربية، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٧١.

محمد بن أبى بكر الرازى، مختار الصحاح، بيروت، دار الفكر للطباعة، ١٩٧٣.

محمد سيد فهمى، أطفال الشوارع، مأساة حضارية فى الألفية الثالثة، الإسكندرية، المكتب الجامعى الحديث، ٢٠٠٠، ص٢٨.

محمد سيف الدين فهمى، التخطيط التعليمى، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٦٥.

محمد سيف الدين فهمى، النظرية التربوية وأصولها الفلسفية، ط١، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٨٠.

محمد عثمان نجاتى، الدراسات النفسانية عند العلماء المسلمين، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٣.

محمد عطية الإبراشى، روح التربية والتعليم، القاهرة، مطبعة الحلبى، ١٩٥٥.

محمد فتحى عيد، المخدرات، السعودية، وزارة الداخلية، ١٩٩٢.

محمد لبيب النجيحى، الأسس الاجتماعية للتربية، الأنجلو المصرية،

.١٩٧٦

محمد يسرى إبراهيم، التربية والمجتمع، الإسكندرية، دار أم القرى، ١٩٩٤.

محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات-القسم الخاص، ط ٦، القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٧٥.

مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، ٢٠١٢.

مركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، دور المدرسة فى مواجهة مشكلة الإدمان، القاهرة، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، ٢٠٠٢.

معهد التخطيط القومى، الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية، معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٨.

معهد التخطيط القومى ، دليل التنمية البشرية ، مصر ٢٠٠٨ ، مرجع سابق ، ص٢٥٧.

مصطفى سويف، المخدرات والمجتمع، الكويت، مطابع السياسة، ١٩٩٦.

مصطفى سويف، مشكلة تعاطى المخدرات، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

مصطفى سويف وآخرون، تعاطى المواد المؤثرة فى الأعصاب بين تلاميذ المدارس الثانوية العامة: دراسة ميدانية فى الواقع المصرى، القاهرة، المركز

القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٩.

معهد التخطيط القومى، قضية التشغيل والعطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى، القاهرة، معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٣.

معهد التخطيط القومى، دليل التنمية البشرية مصر ٢٠٠٨، القاهرة، معهد التخطيط القومى، ٢٠٠٨، ص٢٥٦.

منال محمد محمود، "التحليل السوسيولوجى لعمالة الأطفال بمدينة القاهرة"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ١٩٩٧.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، القرائية من أجل الحياة، اليونسكو، ٢٠٠٦.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، وضع الأطفال فى العالم ٢٠٠٦، مكتب اليونيسف الإقليمى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا،٢٠٠٥

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، وضع الأطفال فى العالم ٢٠٠٦، مرجع سابق

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، وضع الأطفال فى العالم ٢٠٠٨، عمان، مكتب اليونيسف الإقليمى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠٠٨.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، التقرير العالمى لرصد التعليم للجميع، بيروت، دار الكتب، ٢٠١١.

منظمة الأمم المتحدة، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٩، بيروت،

كركى للنشر، ٢٠٠٩

منظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، رؤية مستقبلية للتعليم فى الوطن العربى، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٥.

منظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مراجعة إستراتيجية تطوير التربية العربية، تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٥.

منظمة العمل الدولية، حقوق الأطفال وتربيتهم، جنيف، مكتب العمل الدولى، ١٩٩٨

منى الطحاوى، اقتصاديات العمل، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٤.

منى الطحاوى، قوى العمل المصرية ومواجهة مشكلة البطالة، القاهرة، وزارة الإعلام، ١٩٩٠.

منى محمد كمال الدين، "الآثار السلبية والإيجابية لعمالة الأطفال فى احدى قرى الريف المصرى"، المؤتمر العلمى السنوى نحو رعاية أفضل لطفل الريف، جامعة عين شمس، كلية البنات، ١٩٩٩

منير المرسى سرحان، فى اجتماعيات التربية، ط٨، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٩٦.

ميشال سويتار، بستلوتزى، مستقبليات، مجلد (٢٤)، القاهرة، مطبوعات اليونسكو، ١٩٩٥.

نادر فرجانى، البطالة فى مصر: الأبعاد والمواجهة، القاهرة، مركز المشكاة، ١٩٩٩.

نادرة وهدان، تأثير البطالة على زيادة معدلات الجريمة فى مصر، القاهرة، معهد التخطيط القومى، ١٩٩١.

نادية رشاد الضبع، "عمالة الأطفال وعلاقتها بالتوافق النفسى-دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، معهد دراسات الطفولة، ١٩٩٣

نازلى أحمد صالح، م فى العلوم التربوية، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٨٧.

نازلى صالح أحمد، التربية والمجتمع، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٧٩.

نبيل عبد الفتاح وفاطمة عبد العزيز، سيكولوجية العلاقات وخدمة البيئة فى التعليم الثانوى التجارى، القاهرة، مطبعة الإشراق، ١٩٩٥.

نجوى إمام عمار، "العلاقة بين عمالة الأطفال وبعض المتغيرات النفسية والاجتماعية"، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية البنات،٢٠٠٢.

نصر خليل وعبد الرحمن صوفى، "العوامل الاجتماعية والاقتصادية لعمل الطفل فى سن مبكرة"، المؤتمر العلمى الثالث لكلية الخدمة الاجتماعية مارس ١٩٩٠، جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية فرع الفيوم

نور عبد المنعم نور، مظاهر الإحباط الناتج عن البطالة لدى الشباب المتعلم، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٧.

هبة محمد على، الإساءة إلى المرأة، القاهرة، الأنجلو المصرية، ٢٠٠٣.

وزارة الأوقاف، الدين والعلم فى مواجهة المخدرات، العدد (١٩)، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٩٨٩.

وزارة التربية والتعليم، السياسة المستقبلية للتعليم، القاهرة، روز اليوسف، ٢٠٠٦.

وزارة التربية والتعليم، مصر - مسح الأسر المعيشية الخاص بالتعليم ٢٠٠٥/٢٠٠٦، القاهرة، وزارة التربية والتعليم

يزيد عيسى السورطى، السلطوية فى التربية العربية، عالم المعرفة، العدد (٣٦٢)، الكويت، مطابع دار السياسة، ٢٠٠٩

Carter V. Good، Dictionary of Education، New York، McGraw- Hill Book Company، Inc، ١٩٥٩.

فهرس الموضوعات

مطابع الحميضي ت : ٢١٣٠١٣٠ الرياض